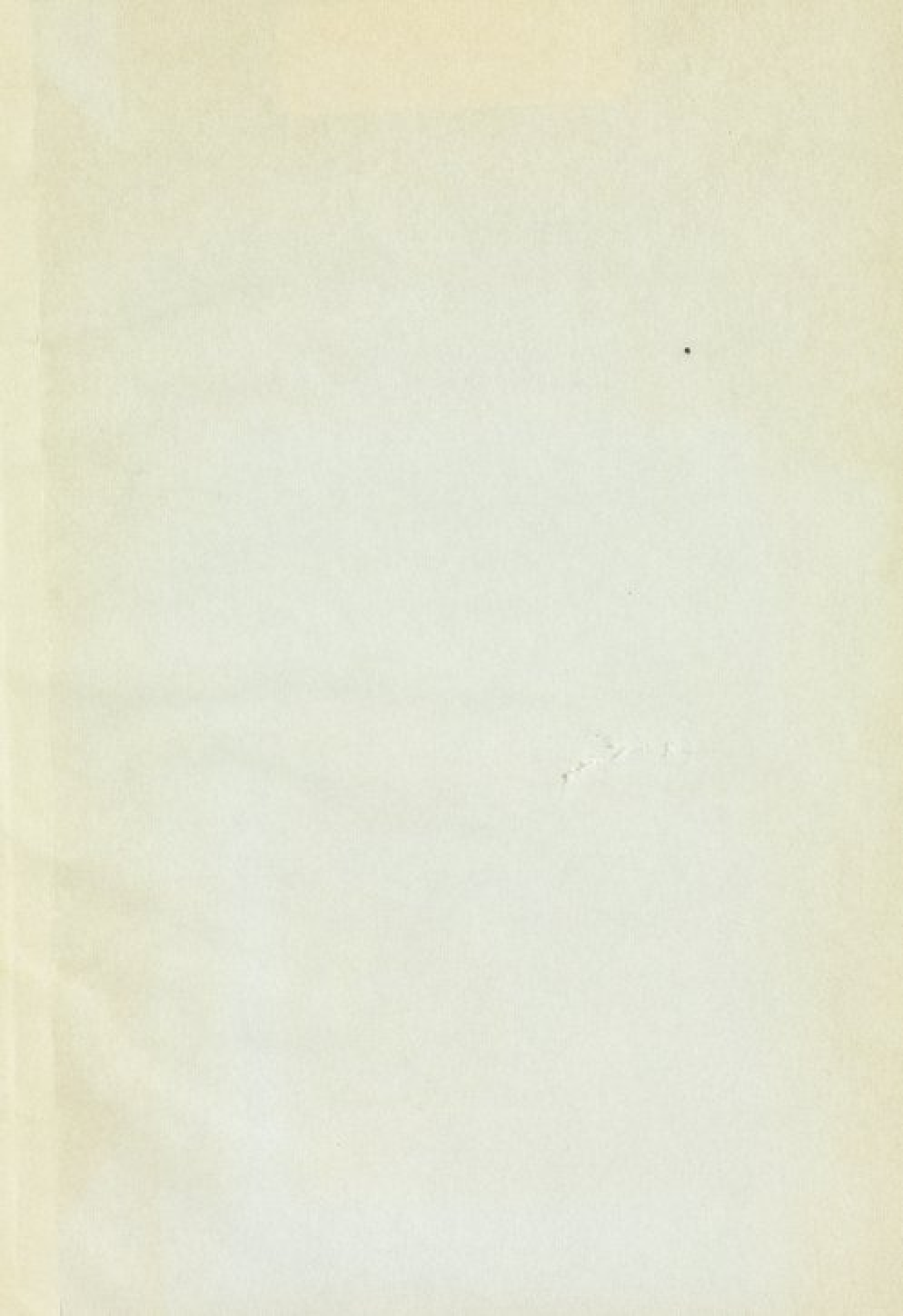
AL-JAM'IYAH AL-'ARABIYAH

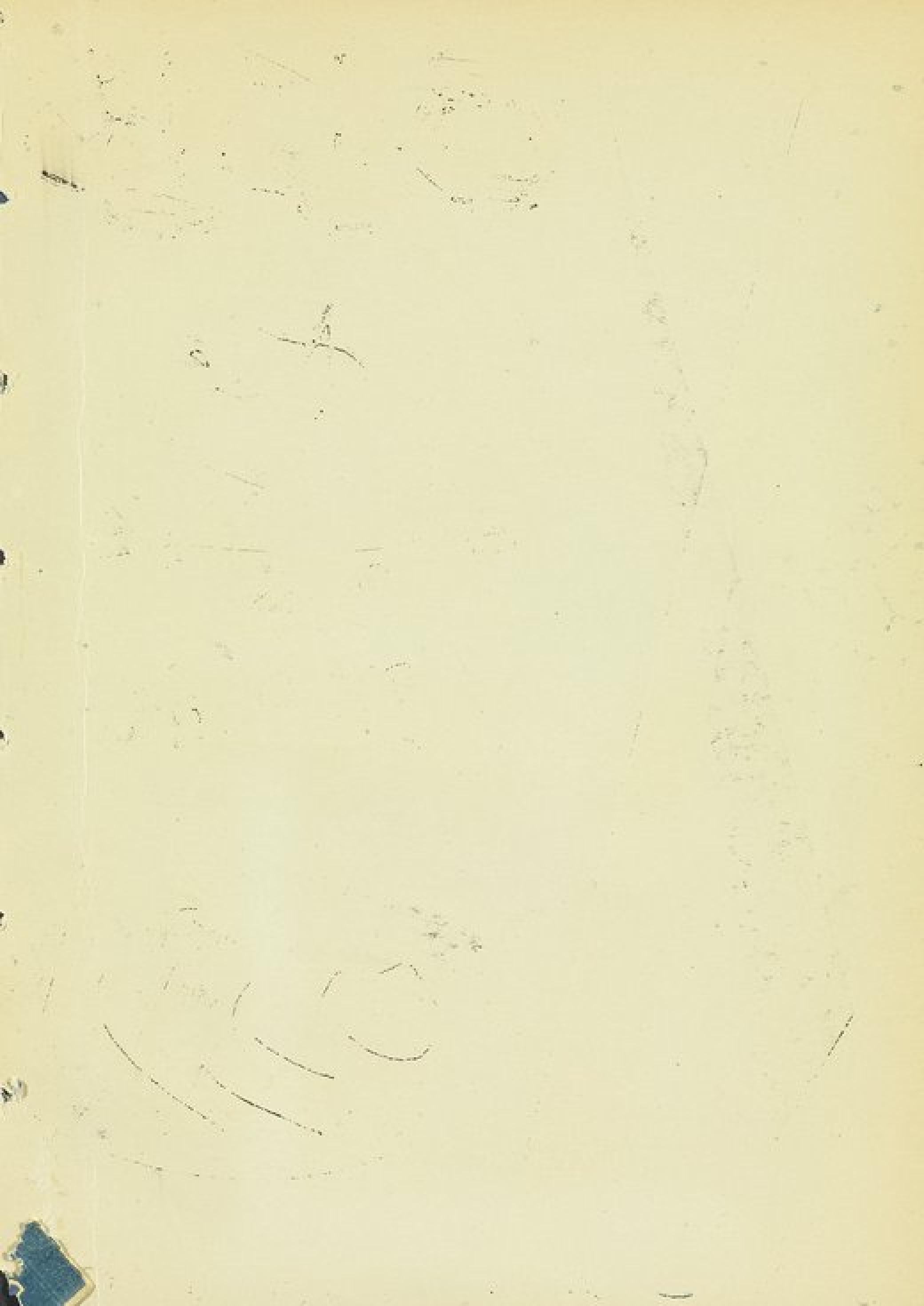
MU'AMARAT HAWL MIYAH

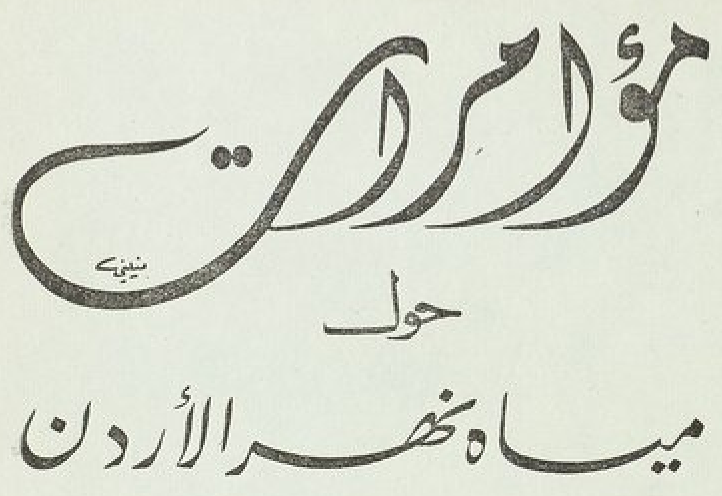
DATE ISSUED	DATE DUE	DATE ISSUED	DATE DUE


Princeton University Library
32101 074450519



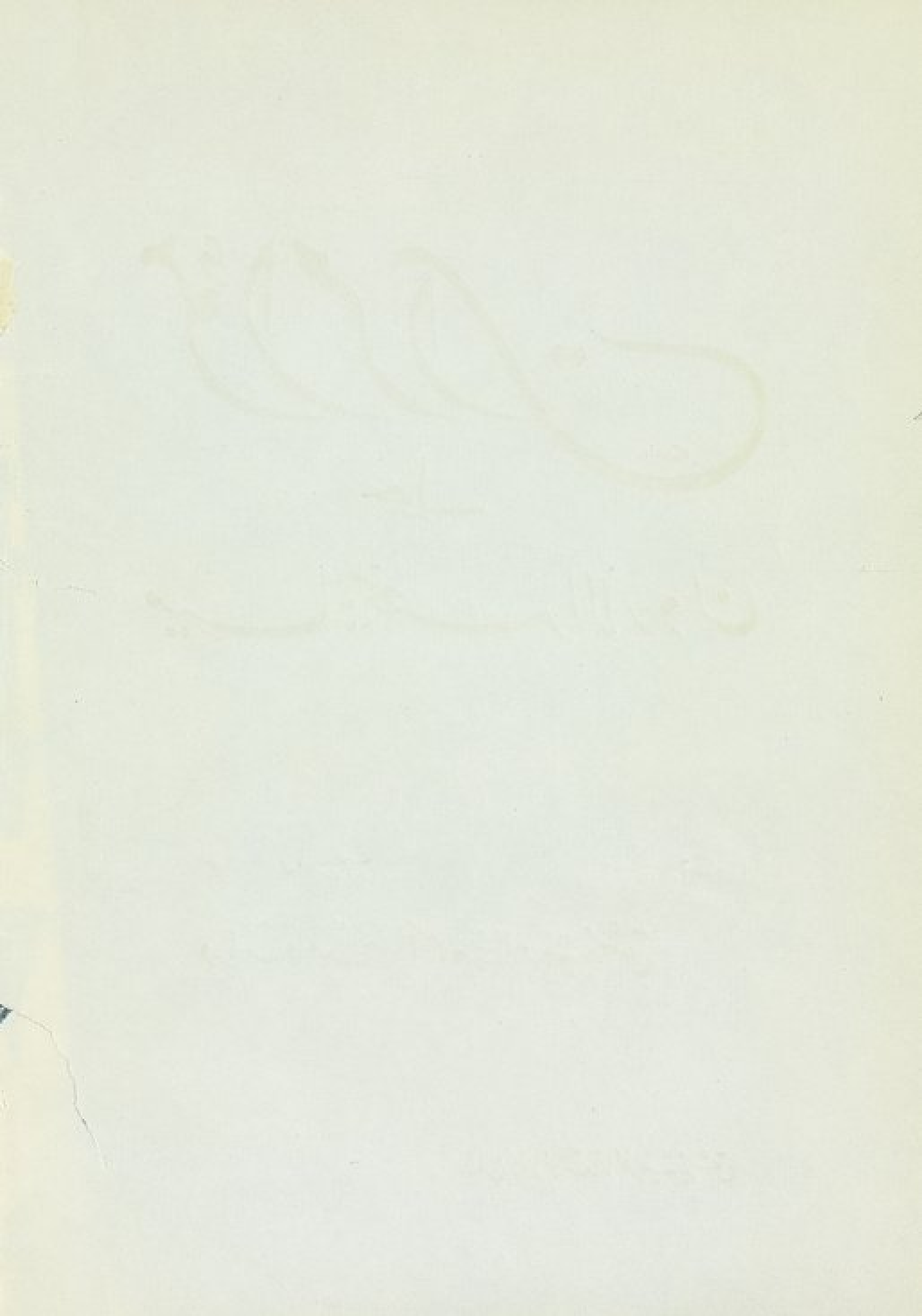

مؤامرات
حول
مياه
نهر
الأردن
دراسة قامت بها الجمعية العربية بدمشق



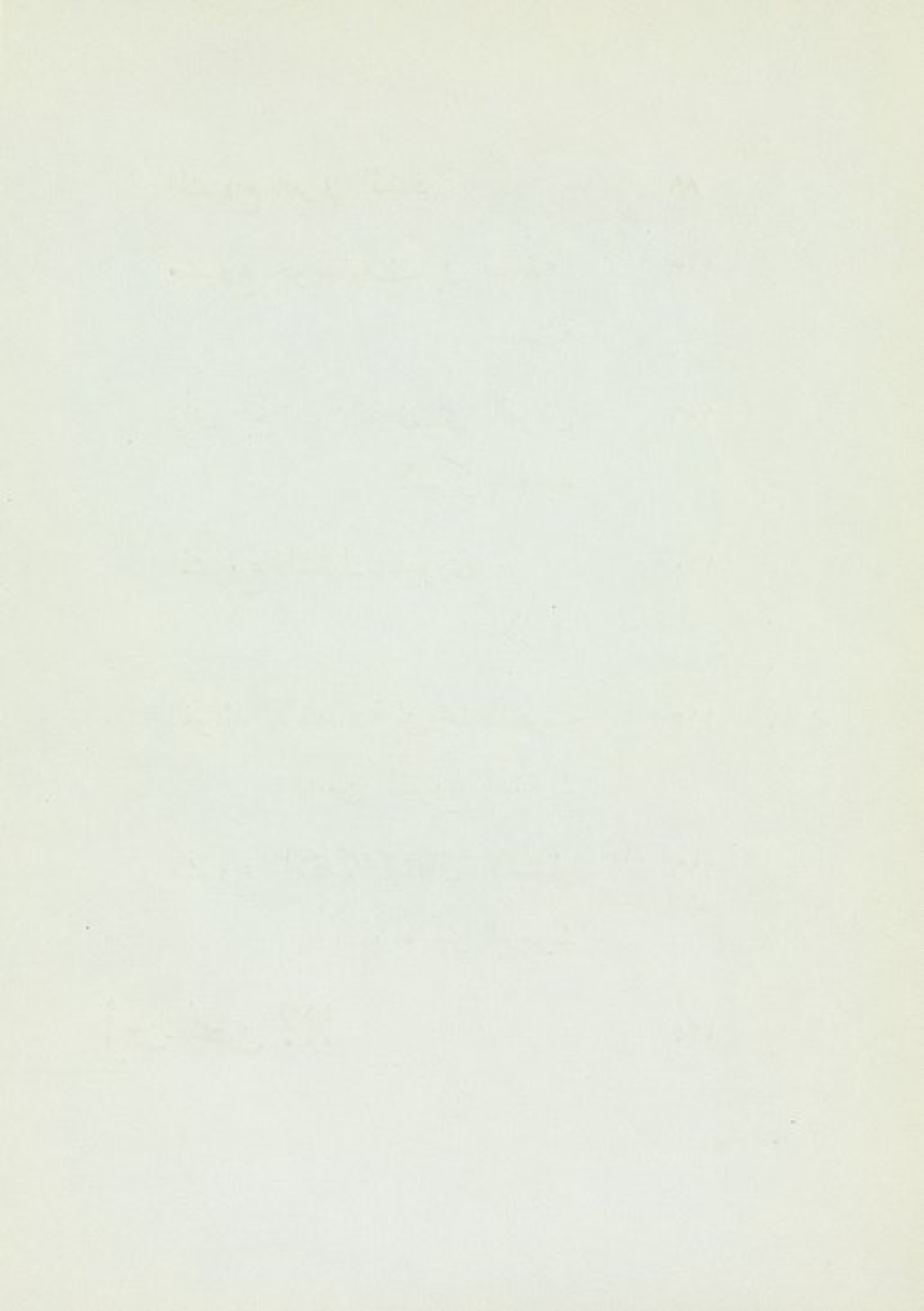


دراسة قامت بها الجمعية العربية بدمشق

مطابع دار الوحدة العربية بدمشق



المحتويات



مقدّمة

منذ ان قامت « اسرائيل » عام ١٩٤٨ وهي تعاني سنوياً عجزاً مالياً فادحاً في ميزانها الاقتصادي . ولكنها بفضل التنظيم اليهودي العالمي ونفوذه تمكنت من تغطية هذا العجز بموارد غير طبيعية وغير ثابتة وأهمها :

أولاً : المساعدات الأجنبية (وبصورة خاصة المساعدات الأميركية) .

ثانياً : تبرعات اليهود من مختلف انحاء العالم .

الا انه كان واضحاً « لاسرائيل » منذ البدء ان هذه الحالة غير طبيعية ، وان عليها ان تصبح دولة مكتفية ذاتياً لها امكانية استيعاب بضعة ملايين من اليهود بشكل مكثف ، لتتمكن من المضي نحو حلم صهيون الأكبر في انشاء دولة يهودية تمتد من الفرات الى النيل .

ولقد اتخذت « اسرائيل » مخططين رئيسيين متلازمين

للتخلص من هذه الحالة :

التخطيط الأول : كانت تحلم « اسرائيل » من ورائه التوصل الى عقد صلح مع الدول العربية حتى تؤمن لنفسها - عدا تثبيت وجودها واعتراف العرب بشرعيتها - ما يلي :

١ - عدم حدوث أي تغير هام على نسب توزيع السكان داخل « اسرائيل » يؤدي الى زيادة الأقلية العربية فيها زيادة ذات قيمة . لذلك دأبت « اسرائيل » على رفض مبدأ عودة النازحين العرب لان من صالحها ان تحافظ على طابعها اليهودي الدخيل ، وان لا يزول هذا الطابع لوجود خليط يضم عدداً كبيراً من العرب يشكل خطراً محتملاً في حالة الحرب ، ويمنع - من الناحية النفسية للصهيونية - تبلور طابع الشخصية « الاسرائيلية » .

٢ - التعامل الاقتصادي وحرية المرور في قناة السويس ، مع اطمئنان ولو نسبي من الناحية العسكرية بحيث توجه معظم الامكانيات والاموال في « اسرائيل » نحو بناء جهاز اقتصادي متكامل فنياً يستهدف السيطرة التجارية والصناعية على الشرق الأوسط ، والتحكم بمقدرات البلدان العربية المتخلفة صناعياً بحيث تصبح مسألة تحقيق « اسرائيل » الكبرى امراً اكيداً مرهوناً بمرور سنوات معدودات .

هذا التخطيط الأول هو الذي تنسجم معه سياسة

الضغط العسكري والسياسي والاغراء الاقتصادي التي اتبعتها «اسرائيل» منذ عام ١٩٤٨ ، ودعمها فيها الاستعمار عن طريق الضغط السياسي والاقتصادي بشكل مستمر :

● وتتمثل سياسة الضغط العسكري في مئات حوادث الحدود التي أدينت فيها «اسرائيل» وابرزها الاعتداءات على «قبية» (تشرين الثاني ١٩٥٣) وعلى نحالين (آذار عام ١٩٥٤) ثم على غزة (شباط ١٩٥٥) وكان من اهداف هذه السياسة اظهار الدول العربية بمظهر الضعف ، والضغط عليها عن طريق اثارة الرأي العام العالمي ، وهيئة الامم المتحدة ، والدول الاستعمارية ، لعقد الصلح مع «اسرائيل» .

اما اعتداء «اسرائيل» على مصر في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٥٦ فخارج عن نطاق هذه السياسة ، ذلك ان اعتداء «اسرائيل» عام ١٩٥٦ كان خطوة اولى في مؤامرة مدبرة ومبيتة بالاشتراك مع بريطانيا وفرنسا ، لا لفرض الصلح مع «اسرائيل» فحسب ، انما كذلك لاحتلال «اسرائيل» لسيناء بشكل دائم ، وللقضاء على جيش مصر وانهاء الحكم القائم فيها .

● ويبرز الضغط السياسي في المحاولات التي قامت بها «اسرائيل» لارغام الجمهورية العربية المتحدة ، على اباحة مرور تجارة «اسرائيل» في قناة السويس ، وذلك عن طريق ارسال سفن ترفع رايات دول صديقة للعرب ،

ولكنها تحمل بضائع « اسرائلية » لمحاولة عبور قناة السويس ، وقصد « اسرائيل » من هذه المحاولات احراج الجمهورية العربية المتحدة تجاه الدول الصديقة التي تحمل هذه السفن جنسيتها من جهة ، وحمل الامم المتحدة من جهة ثانية على ممارسة الضغط السياسي على الجمهورية العربية المتحدة ، كي تفتح قناة السويس امام تجارة « اسرائيل » .

● وسياسة الاغراء الاقتصادي تتمثل في مشروعين رئيسيين لاستغلال الثروة المائية والاقتصادية المشتركة بين « اسرائيل » والدول العربية المحيطة بها :

- أما المشروع الأول فهو المعروف بمشروع جونستون وقد برز عام ١٩٥٣ ، وسيأتي الكلام عنه فيما بعد لعلاقته المباشرة .

- واما المشروع الثاني فهو طرح عام للمسألة كلها ومحاولة لايجاد حل لها في تعاون اقتصادي تام بين « اسرائيل » وبين الدول العربية ، وهو ما استهدفه تقرير السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة المستر داغ همرشولد الذي أعده في الصيف الماضي (عام ١٩٥٩) ورفعه الى الجمعية العمومية ، وقد صدرت حول تقرير همرشولد دراسة مستفيضة للدكتور فائز صايغ بما يجعل الكلام الموجز عنه في هذه الدراسة في غير محله ، خاصة ان مشروع همرشولد لم يتبين نسقاً اقتصادياً محدداً ، بل جاء عاماً مبهماً في طابعه . وتجدر الاشارة هنا الى

ان الدول العربية ، لدى اجتماعها في الدار البيضاء عند انعقاد دورة جامعة الدول العربية عام ١٩٥٩ ، قد رفضت الأخذ بالمبادىء الواردة في تقرير همرشولد هذا .

وهذان المشروعان (مشروع جونستون) و (مشروع همرشولد) يستهدفان قيام صلح غير مباشر - او مباشر اذا امكن - بين « اسرائيل » وبين الدول العربية عن طريق التعاون الاقتصادي بينهما ، وهو تعاون ينهي مشكلة النازحين العرب ، لا بعودتهم الى فلسطين ، بل باستيعابهم في الحياة الاقتصادية للبلدان العربية . .

هذه اذن صورة موجزة لسياسة الضغط العسكري والسياسي والاغراء الاقتصادي المنسجمة مع التخطيط الاول « لاسرائيل » .

اما التخطيط الثاني « لاسرائيل » فهو ملازم للتخطيط الاول سواء نجح أم فشل ، هو تخطيط مبني على أساس عدم ترك مصير « اسرائيل » الاقتصادي رهناً بالظروف السياسية الخاصة . بمنطقة الشرق الأوسط ، وعلى ضرورة تمكن « اسرائيل » - وان تجلى في مظاهر أخرى اقل أهمية - الا انه يعتمد في قوامه على استصلاح اراضي النقب بتحويل مياه الاردن اليها ، بحيث يستوعب النقب اعدادا ضخمة من المهاجرين اليهود فتغدو « اسرائيل » مجال سكن مكثف لبضعة ملايين من اليهود العاملين الذين يشكلون رأس الحربة في تحقيق دولة يهودية تمتد من النيل

الى الفرات .

وتتضح معالم هذا التخطيط الثاني منذ زمن بعيد يسبق قيام « اسرائيل » نفسها . فمنذ عام ١٩٣٨ بدأت الدراسات المائية ، التي قام بها مهندسون مختلفون بتكليف او بايعاز من الاوساط الصهيونية ، تشير الى اهمية جر المياه من الشمال لري النقب في اقصى الجنوب . ولم يأت عام ١٩٤٦ الا وكانت اهمية استثمار النقب قد اختمرت في ذهن الاوساط الصهيونية ، وهذا يفسر تمسك اليهود بالنقب لدى مناقشة مختلف المشاريع التي وضعت لتسوية قضية فلسطين . وتجدر الاشارة هنا الى ان الوسيط الدولي الكونت فولك برنادوت الذي اغتاله افراد عصابة شتيرن الصهيونية في القدس بتاريخ ١٩٤٨/٩/١٧ ، كان قد قدم الى الامم المتحدة توصيات تتضمن اعطاء النقب للعرب ، فجرى اغتياله عقب ذلك ، ورفض اليهود مقترحاته لانها تأخذ منهم النقب ميدان استعمارهم في المستقبل .

وثمة مظاهر اخرى يتجلى فيها هذا التخطيط الثاني « لاسرائيل » ، فانشاء ميناء « ايلات » على البحر الاحمر في الطرف الجنوبي الشرقي للنقب ، وتوسيع هذا الميناء يدلان على اهتمام « اسرائيل » بايجاد ميناء هام لمنطقة النقب اولاً ، وبتخطي عقبة قناة السويس وشق الطريق امام تجارتها عبر البحر الاحمر ثانياً .

ومن جهة اخرى فان « اسرائيل » — حين رأت ان

تخطيطها الاول لم يكتب له النجـــاح ، ولم تتمكن من عقد صلح ومبـــادلات تجارية مع العرب ـ سعت منذ سنوات عديدة الى ايجاد اسواق تجارية رئيسية امام منتجاتهـا في آسيا وافريقيا ، وتمكنت من انشاء علاقات اقتصادية هامة في عدد من البلدان الآسيوية الافريقيـة ، منهـــا بورما والحبشة وغانا .

هذا هو التخطيط الثاني « لاسرائيل » . وهو والتخطيط الاول متلازمان ، بمعنى ان « اسرائيـل » ما كانت لتتخلى عن مشروعاتها لتعمير النقب ـ وهي لا تتم الا بجر المياه اليه من الشمال ـ حتى لو نجح تخطيطهـا الاول ، وتم عقـــد الصلح الذي تحلم به « اسرائيل » .

وان النظر الى الموضوع على ضوء هذا الواقع يرينـــا فعلاً مدى اهمية تحويل مجرى الاردن بالنسبة « لاسرائيل » لان هـذا التحويل ليس مشروعاً طارئاً ، ولا هو مشروع تفرضه ظروف سياسية تمليها حالة العـــداء بين العرب واليهود ، وانما هو من مشاريع « اسرائيل » الثـــابتة والراسخة في ذهن الصهيونيين منذ امد بعيد كحجر اساس في اعمار « اسرائيل » ، وفي بنائها الاقتصادي المستقل ، وبالتالي تظهر لنـا الخطورة فيما لو نجحت « اسرائيل » في تحويل مجرى الاردن فعلاً .

ولما كان مشروع « اسرائيل » لتحويل مياه الاردن من أجل ري النقب موضوعاً تثور حوله في الفترة الحالية

ضجة كبيرة على الصعيد السياسي نبأ لما له من دلالات سياسية ، فقد رأت الجمعية العربية ان تقدم للقارىء العربي دراسة تتناول عرضاً لهذا المشروع ، ولعدد من المشاريع الأخرى التي ظهرت حول استغلال مياه الاردن ، كيما يلم القارىء العربي باهمية هذا الموضوع من الناحيتين الاقتصادية والسياسية .

ونود في هذا الصدد ان نؤكد على ناحية هامة تتعلق بالمشاريع الغربية للاستثمار المشترك لمياه وادي الاردن بين العرب واليهود .

لقد ادعت الجهات الغربية التي قامت باعداد هذه المشاريع على الدوام ، انها اعدتها بوحي من الدراسات الفنية المحضة دون ان تتعرض للواقع السياسي للشرق الاوسط ، وانها كانت واقعية في نظرتها حين قررت ان منطقة الشرق الأوسط هي وحدة اقتصادية متكاملة بما في ذلك « اسرائيل » .

غير ان الواقع العملي لمشاريع الغرب هذه يؤدي في النتيجة الى تعاون اقتصادي بين العرب واليهود لا يمكن ان يتم الا بصلح او بتسوية سياسية تنهي حالة العداء بين الفريقين . وهذا هو ما تجاهلته - عن عمد - الجهات الغربية التي قدمت مشروعي جونستون وهمرشولد ، محاولة بذلك ان تجعل الصلح مع اليهود نتيجة غير مباشرة ، ولكن حتمية للتعاون الاقتصادي عن طريق قبول مشاريعها

التي لا يمكن ان تتم عملياً الا بقيام الصلح او ما يعادله .

لذلك لا يسعنا - نحن العرب - ان نتجاهل الارتباطات السياسية التي تتضمنها المشاريع الغربية في النتيجة . وسيان عندنا ان يكون الصلح مع اليهود نتيجة مفاوضات مباشرة او نتيجة غير مباشرة لتعاون اقتصادي . فالصلح من مبدئه مرفوض لدينا ، وكل ما يؤدي الى الصلح في النهاية مرفوض لدينا من حيث المبدأ ، انما يهمنا من عرض مشاريع الغرب - ولو كانت مرفوضة لدينا مبدأ - ان يحيط القارىء العربي بالموضوع من جميع زواياه .

ولا بد هنا من الاشارة الى ان مشاريع الغرب المتعلقة بالاستثمار المشترك لمياه وادي الاردن - بين العرب واليهود عدا ما تتضمنه من صلح مع اليهود كنتيجة غير مباشرة - فانها تعتمد في الجانب العربي على تشغيل اليد العاملة الضخمة المتمثلة في النازحين العرب باستيعابهم في البلدان العربية ، وما هذا الاصرار من جانب الغرب على رفض مبدأ عودة النازحين العرب الى فلسطين ، وامعان في طمس المعالم البشرية للجانب السياسي من هذه القضية ، والمتمثلة في واقع النازحين العرب عن طريق توطينهم نهائياً ، وانهاء مشكلاتهم كنازحين ، لانها المشكلة المباشرة الدائمة التي تعطي لقضية فلسطين ترجيحاً في الاوساط الدولية ، لذلك كله فاننا نحن العرب نرفض المشاريع التي تقدم بها الغرب من حيث المبدأ ، وليس يضير رفضنا ان يطلع القارىء العربي على

كنه هذه المشاريع .

اما ردنا على قول الغرب بان الشرق الاوسط ـ بما فيه « اسرائيل » ـ هو وحدة اقتصادية متكاملة ، فهو بسيط جدا . اننا نقول ، ان الوطن العربي كله وحدة اقتصادية متكاملة . ومعظم المنطقــة المعروفة بالشرق الاوسط جزء من الوطن العربي ، غير ان الوحــدة الاقتصادية موضوع ، والتعاون ضمن هذه الوحدة الاقتصادية موضوع آخر . صحيح ان هذه المنطقة تشكل وحدة اقتصادية في امكانياتها الطبيعية الراهنة ، والصناعية المستقبلة ، وصحيح ان « اسرائيل » جزء من هذه المنطقة ، غير انها جزء دخيل عليها يعرقل التعاون الاقتصادي المتــكامل فيها ، لاسباب سياسية نعتبرها نحن العرب اسباباً طارئة آنيــة ، بدأت معالم زوالها تظهر بوضوح ، وحين تزول هــذه الاسباب وتمحى من خارطة هذه المنطقة كلمة « اسرائيل » يصبح التعاون الاقتصادي ضمن هذه الوحــدة الاقتصادية المتكاملة ممكناً ، بل واجباً حتماً .

آب (أغسطس) ١٩٦٠ الجمعية العربية

جغرافية نهر الأردن

منابع رئيسية ثلاثة تزود الاردن بالكمية الكبرى من مياهه ، وهي انهر الدان وبانياس والحاصباني . ونهر الدان ينبع من تل القاضي الواقع ضمن الاراضي المحتلة ، اما نهرا بانياس والحاصباني ، فاولهما ينبع من مغارة كلسية في بلدة بانياس في الاقليم الشمالي ، وثانيهما ينبع من جنوب حاصبيا في لبنان .

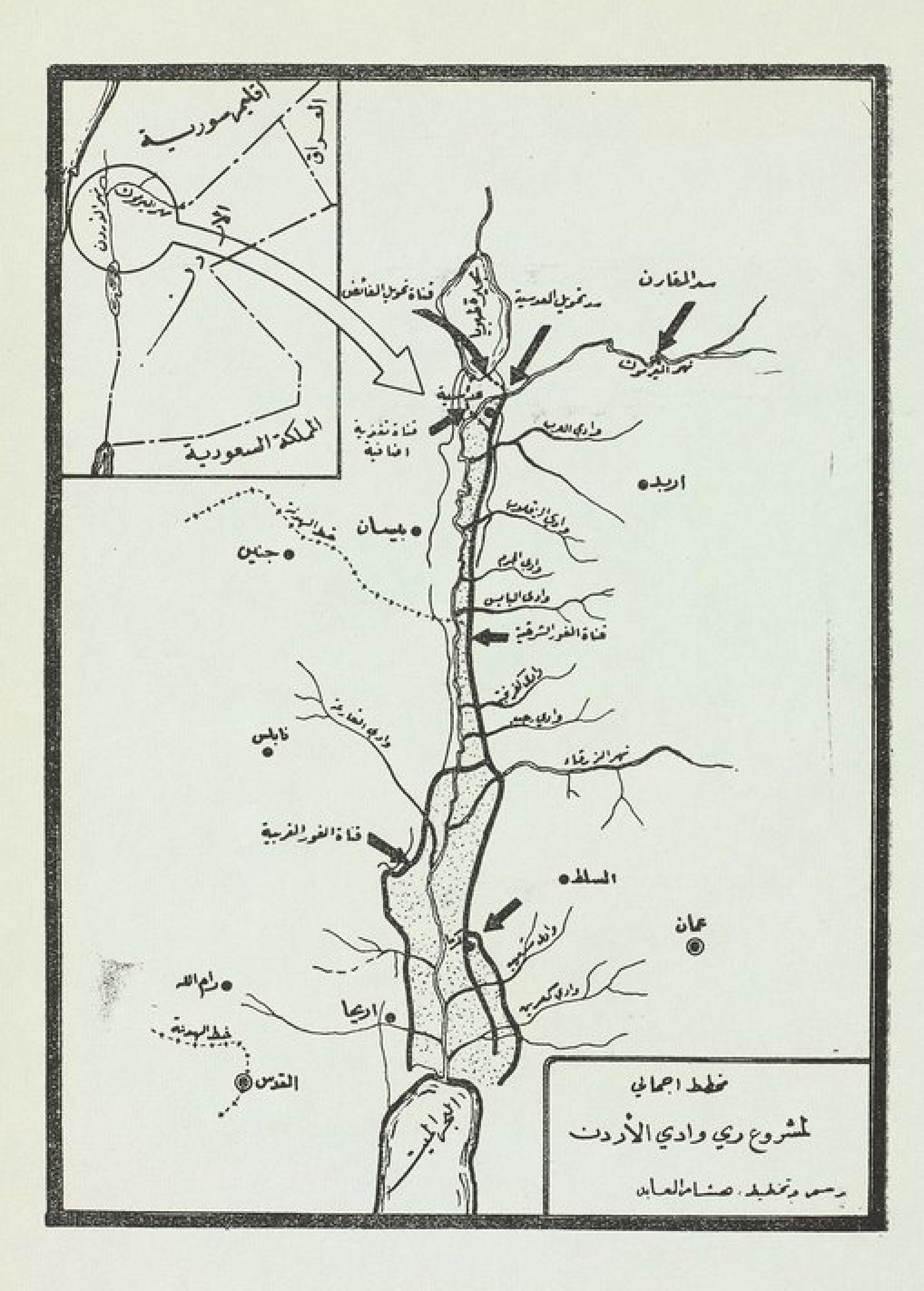
ونهر الحاصباني هو اطول منابع نهر الاردن ، ومن روافده : نهر بريغيت المنحدر من سهول مرجعيون ومياه السفح الغربي لجبل حرمون (الشيخ) . ويزيد ارتفاع مجرى الحاصباني في القسم الاعظم منه عن ٥٠٠ م فوق سطح البحر ، حتى اذا ما وصل الى ارتفاع ٧٥ م فوق سطح البحر اتصلت به وغذته النهيرات الاخرى الواقعة في منطقة الحولة .

هذه الينابيع الرئيسية الثلاثة تتلاقى مياهها امام بلدة

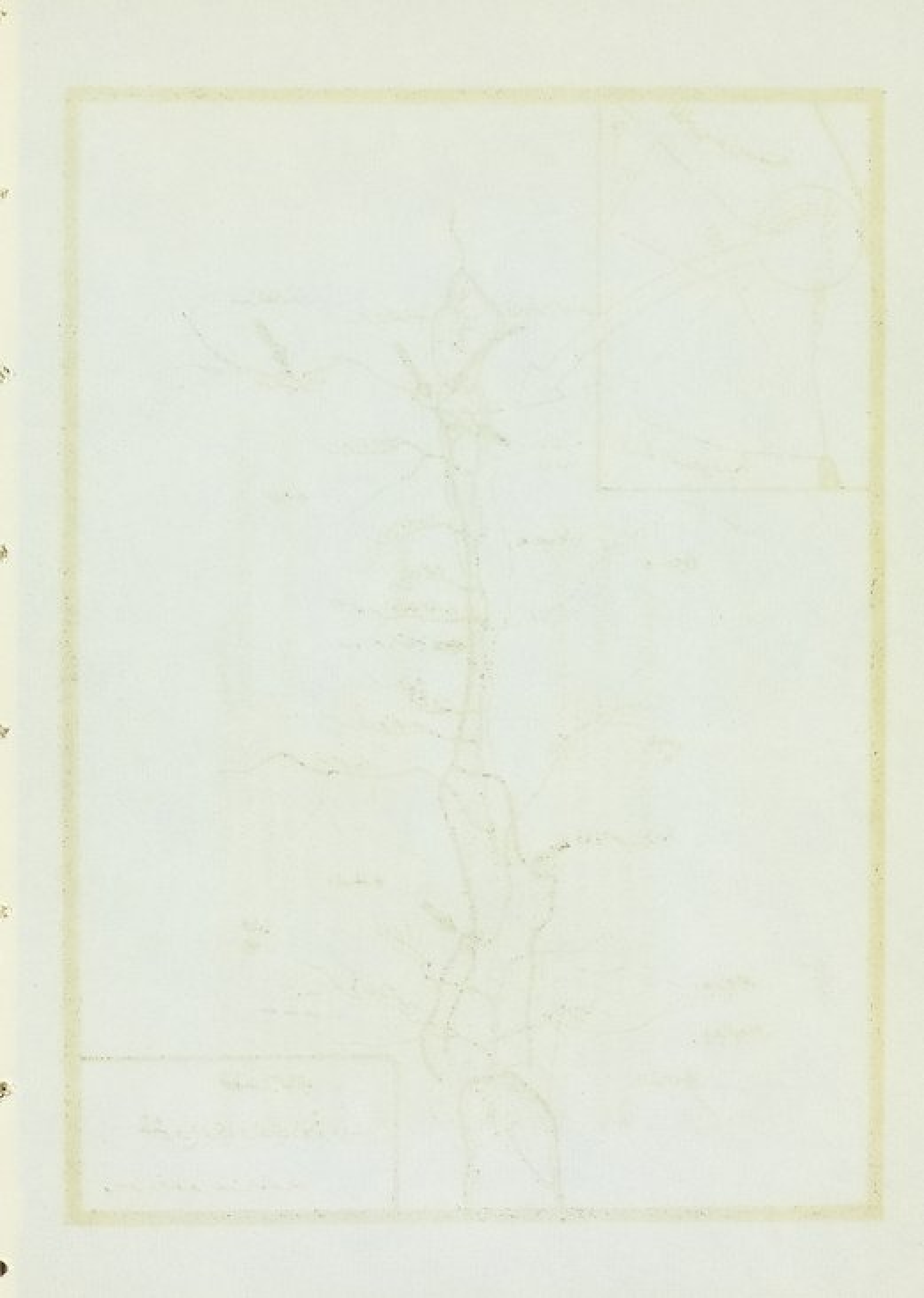
بانياس في مدخل وادي الاردن ، ثم تمر بالمنطقة التي كانت تشغلها بحيرة الحولة (١٤ كم٢ وقـد اتم اليهود تجفيفها) حيث يبدأ نهر الاردن سيره الانحداري الذي يبلغ ٢٠٧ م في مسافة لا تتجاوز ١٥ كم يصب بعدها في بحيرة طبريا .

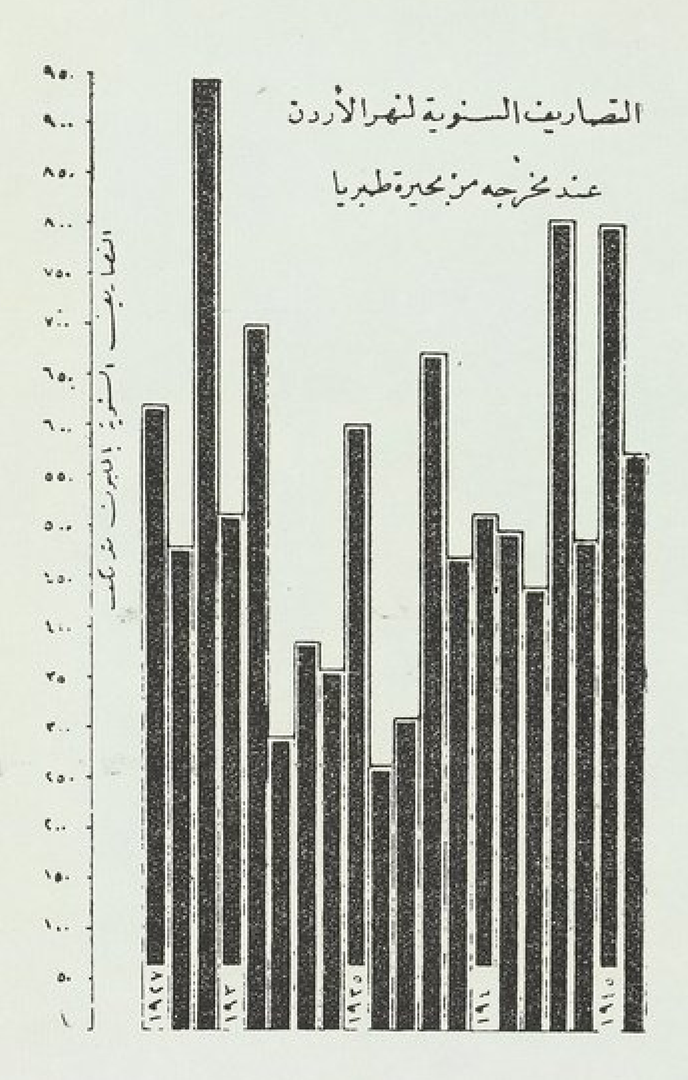
وبحيرة طبريا طولها ٢٠ كم وأقصى عرضها ١٢ كم ، وهي تصل في بعض الأماكن الى عمق ٤٥ متراً . اما مساحتها فهي ١٦٦ كم٢ ، وينخفض سطحها عن سطح البحر بمقدار ٢١٢ م . يتحكم في مخرج البحيرة سد يمكن استخدامه لتخزين الميـاه بحيث يرفع مستوى البحيرة ثلاثة أمتار . وبعد هـذا السد يصبح انخفاض الاردن ٢٥٠ م ، ثم يتابع انحداره عبر سهل بيسان الصغير حيث يلتقي في مكان يبعـد ٦ كم عن نقطـة خروجه من بحيرة طبريا بنهر اليرموك الذي يرفده من الناحية الشرقية ، وعند نقطـة الاتصال هـذه تقوم منشآت روتنبرغ اليهودية المعروفة باسم شركة كهرباء فلسطين ، تلك الشركة التي توقفت عن العمل عام ١٩٤٨ . وبعد هذه النقطة يسير الاردن في مجرى متعرج ينخفض بمقدار ٦٠ متراً عن أرض الغور .

ويصب في نهر الاردن اثناء مسيره كثير من الروافد من الهضبتين الشرقية والغربية ، اذ يرفده من الغرب وادي البيرة الذي ينبع جنوبي الجليل ، ثم نهر الجالود في بيسان حيث يتصل الوادي ببرج ابن عامر ، ثم يبـدأ بالاتساع فيلتقي بنهر الفـارعة حتى اذا بلـغ سهول اريحا انصب فيـه نهر الكلت ووادي وعيون اريحا الى أن يصـل الى البحر الميت .

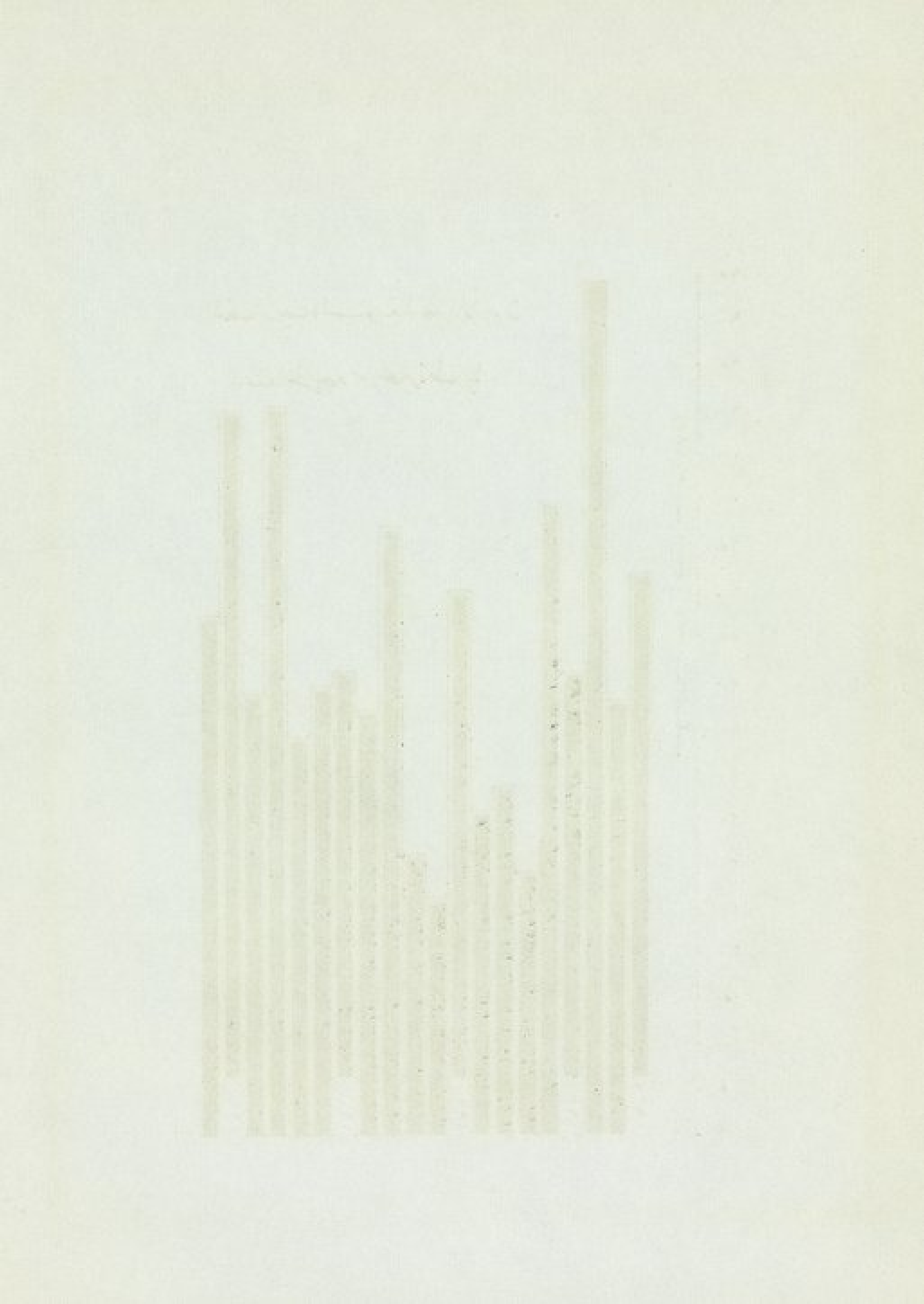


اقليم سورية
المملكة السعودية
سد المقارن
نهر اليرموك
قناة تحويل الفائض
سد تحويل العدسية
قناة تغذية اضافية
وادي العرب
اربد
بيسان
جنين
وادي اليابس
قناة الغور الشرقية
نابلس
نهر الزرقاء
قناة الغور الغربية
السلط
عمان
رام الله
اريحا
خط الهدنة
القدس
البحر الميت
مخطط اجمالي
لمشروع ري وادي الأردن
رسم وتخطيط





التصاريف السنوية لنهر الأردن
عند مخرجه من بحيرة طبريا
التصاريف السنوية بالمليون متر مكعب
٩٥٠
٩٠٠
٨٥٠
٨٠٠
٧٥٠
٧٠٠
٦٥٠
٦٠٠
٥٥٠
٥٠٠
٤٥٠
٤٠٠
٣٥٠
٣٠٠
٢٥٠
٢٠٠
١٥٠
١٠٠
٥٠
٠
١٩٢٧
١٩٣٥



ولكن المياه التي يتلقاها الاردن من الضفة الشرقية أغزر مياهاً وأكثر عدداً ، اذ يصب فيه اليرموك ، نهـر العرب ، وادي زقلاب ، وادي جرم ، وادي اليابس ، فوادي رجب ، ثم يتسع وادي الاردن ويصب فيه نهر الزرقـــاء ، فوادي شعيب ، فوادي الكفرين ، فالرامة .

ويبلغ النهر اقصى انخفاضه في البحر الميت حيث يصـــل الانخفـــاض الى ٣٧٨ متراً عن سطـــح البحـر ، وفي موسم الامطار ، اي في كانون الثاني وشباط ، وفي موسم ذوبان الثلوج ، يكون منسوب مياه النهر في اعلى درجاته ، وتكون مياهه صافية عند مروره ببحيرة طبريا ، ولكنه لا يلبث ان يمتلىء بالطمي الذي يحمله من ضفتيـه ليصبه في البحر الميت .

طول وادي الاردن ٢٥٠ كيلومتراً ، ولكن مجراه يصل الى نحو ٧٠٠ كيلومتراً بسبب تعاريجه الكثيرة .

البحر الميت

طوله ٧٦ كيلومترا ومتوســـط عرضه ١٧ كيلومترا ، وعمقه في بعض الاماكن ٤٠٠ متراً . اما مساحته فهي ٩٢٦ كيلومتراً مربعـاً . ونصب في البحر الميت من الشرق عـدة انهار اهمها « زرقاء ماعين » والرحب ، ووادي ابن حماد والحسا ،

واما من الغرب فلا تصب فيه روافد مهمة .

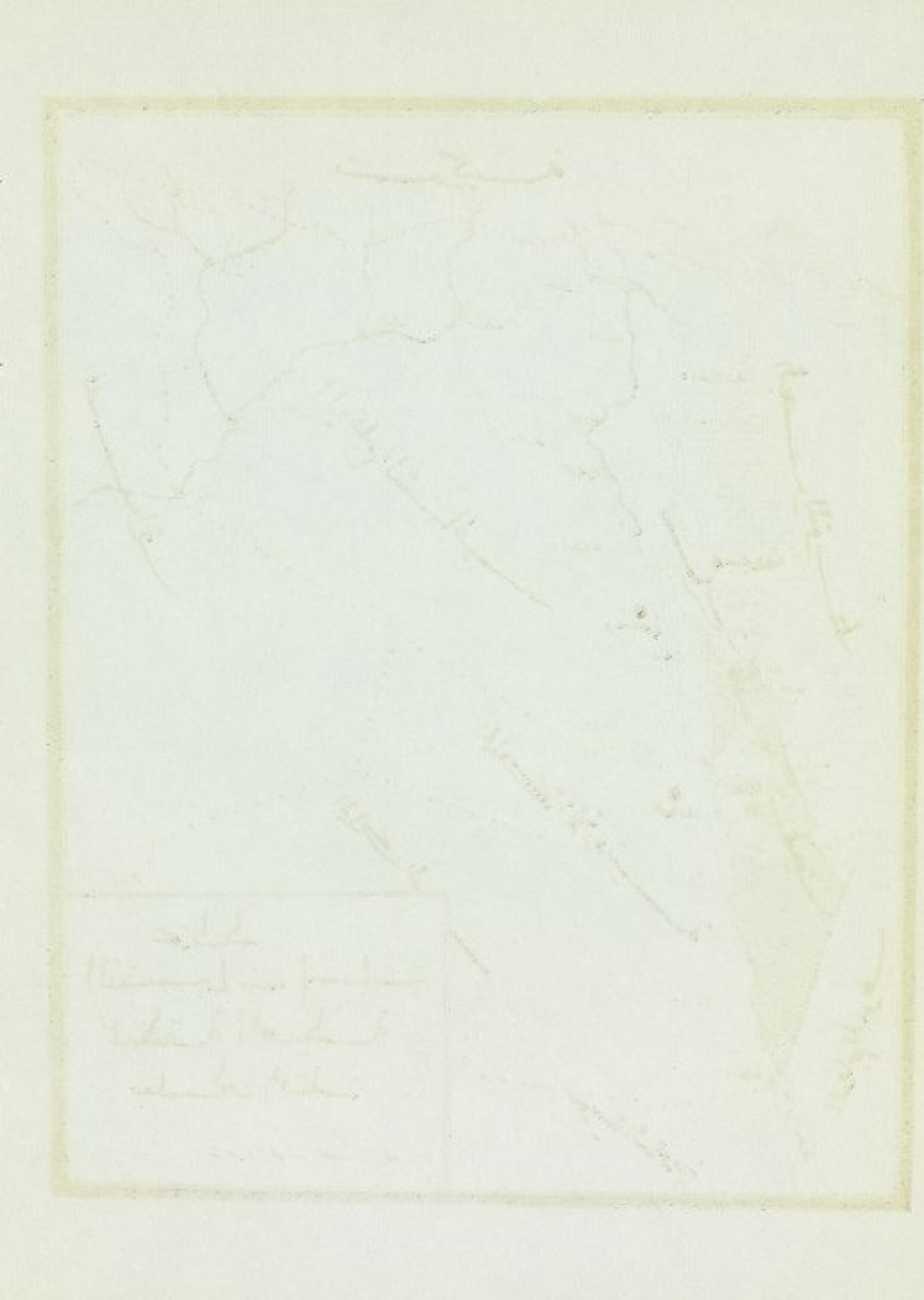
ونظراً لارتفاع الحرارة في المنطقة يشتد تبخر مياه البحر الميت حتى يبلغ ما يفقده يومياً من مستواه ١٣,٥ مليمتراً يعوضها من مياه الاردن ومن الروافد التي تصب فيه مباشرة . أما مياهه فهي اشد مياه بحار العالم ملوحة ، وهي غنية بمواد معدنية منوعة تحول دون أمكانية الحياة فيه ، وثلاثة ارباع شواطئه تقريباً بيد العرب ، امــا الربع الباقي ففي الارض المغتصبة .

المياه التي يمكن الاستفادة منها

ان كمية المياه التي تصل الى نهر الاردن مقدرة بملايين الامتار المكعبة هي : من نهر دان ومنبعه في المنطقة المحتلة ٢٥٨ ، ومن نهر الحاصباني ومنبعه في لبنان ١٥٧ ، ومن نهر بانياس ومنبعه في الاقليم الشمالي ١٥٧ ، وتقدر كمية المياه في نهر الاردن جنوبي الحولة بـ ٦٤٠ ، وكمية المياه لدى خروجه من بحيرة طبريا ٥٣٨ ، ويصب فيه بعد ذلك نهر اليرموك الذي تقدر كمية مياهه لدى اتصاله بالاردن بحوالي ٤٧٥ ، اما كمية مياه اليرموك عند المقارن فهي ٤٢٠ ، وعندما يصل نهر الاردن الى جسر النبي تكون كمية مياهه ١٢٥٠ .

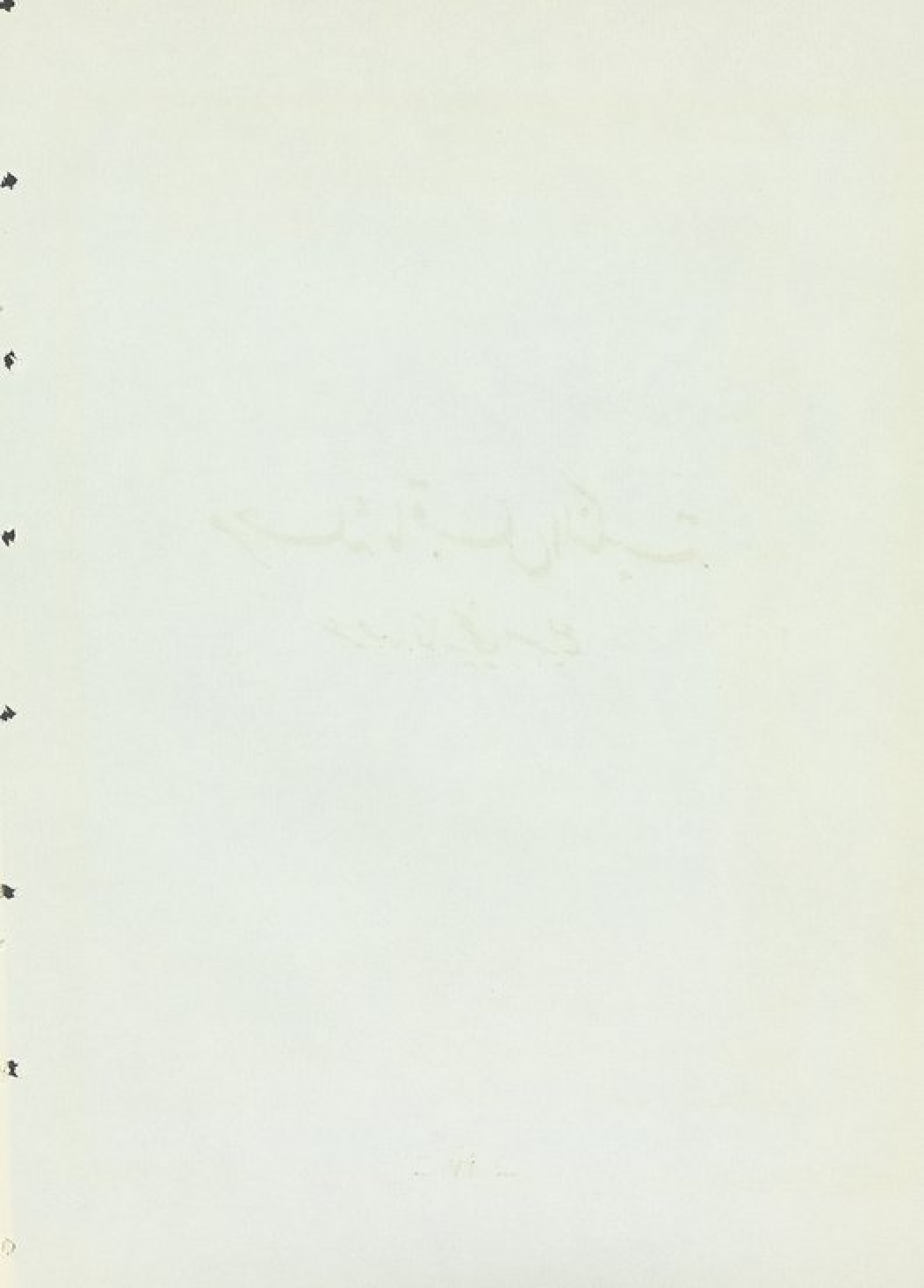


مخطط
التقسيمات السياسية
للمنطقة المحيطة
بفلسطين المحتلة
رسم وتخطيط هشام العابد
تركية
الاقليم الشمالي
المملكة الاردنية
البحر المتوسط
لبنان
العراق
الخليج العربي
سورية السعودية
حلب
الباب
الرقة
ادلب
اللاذقية
بانياس
حماه
سلمية
حمص
طرابلس
بيروت
دمشق
القنيطرة
عكا
حيفا
القدس
عمان
غزة
الكرك
معان
العقبة



مرحلة ما قبل النكبة

عرض تاريخي سريع



لقد بدأ التفكير الصهيوني في استثمار الموارد المائيـــة في حوض نهر الاردن في ميـادين الزراعة والصناعة وتوليـــد الكهرباء بعد ان بدأت فكرة الغزو الصهيوني تعد لاغتصاب فلسطين . وكان وعد بلفور لليهود مفتاح عهد دراسات واسعة بدأتها الوكالة اليهودية . ويتصف معظم هذه الدراسات بانها ترمي لتنشيط الهجرة اليهودية الى فلسطين ، بينما ترمي المشاريع الغربية لتوطين النازحين العرب .

وسنبدأ الآن باستعراض سريـع للمشاريع التي قصد منهـا استثمار واستغلال مياه نهر الاردن وروافده قبل النكبة . وسيلاحظ القـــارىء بعض التفصيل في عرض مشروع « لوذرميلك » وذلك لما كان له من أثر بعيد في ترسيخ فكرة جر الميـــاه من الشمال لري النقب في الجنوب ، ولما له من علاقة بمشاريع اليهود الراهنة لتحويل مجرى نهر الاردن .

١ـ مشروع استصلاح الحولة

حول بحيرة الحولة اراض واسعة تملؤها المستنقعات وتعتبر من أخصب الاراضي ، وفيها انشئت اول مستعمرة يهودية .

وكانت الدولة العثمانية اثناء استعمارها ، قد منحت عام ١٩١٤ لثريين لبنانيين هما عمر بيهم وميشيل سرسق ، امتيازاً لاستصلاح هذه الاراضي واستغلالها . وفي نهاية الحرب العالمية الاولى احالا هذه الارض لشركة لبنانية باعتها في عام ١٩٣٤ الى شركة صهيونية هي شركة « انماء الاراضي الفلسطينية » ، وتقدر مساحة هذه الارض بـ ٦٠ الف دونم . وقد قامت الشركة الصهيونية بوضع دراسات لاستغلال هذه الارض ، وكلفت احدى شركات الري الاميركية بوضع دراسات لتجفيف الأراضي واستصلاحها ، ولكن نشوب الحرب العالمية الثانية ادى الى تأجيل التنفيذ . وقد قامت « اسرائيل » بعد النكبة بتنفيذ قسم كبير من هذا المشروع ، وأهم انجازاتها تجفيف بحيرة الحولة نفسها .

٢ ـ مشروع روتنبرغ

في عام ١٩٢٦ ، منحت وزارة المستعمرات البريطانية امتيازات هامة لروتنبرغ لاستثمار كل من مياه الأردن وروافده ، ونهر العوجة (قضاء يافا) ، واحتكار توليد الكهرباء في فلسطين لمدة سبعين عاماً . وبذلك حرمت شرقي الاردن من

الانتفاع من مياه انهرها الا باذن من روتنبرغ .

وقد تمت منشآت هذا الامتياز ، فأقيم سد على اليرموك بجوار مصبه في الاردن عند جسر المجامع ، ساعد على احداث مسقط مياه لتشغيل ثلاث عنفات مائية وتوليد طاقة كهربائية استطاعتها ١٨ الف كيلوواط ساعي لمد مدن فلسطين بالكهرباء . غير ان عدوان اليهود على الاراضي العربية في عام ١٩٤٨ قد اطاح بهذه المنشآت ، فآلت الى الدمار .

٣ـ مشروع لوذرميلك

لوذرميلك ، مهندس أميركي ارسله دالاس عند ما كان وزيراً للزراعة الاميركية عام ١٩٣٨ لدراسة امكانيات فلسطين الاقتصادية ، ثم عاد ورفع تقريراً لدالاس ضمنه اقتراحاً لاستثمار امكانيات وادي الاردن استثماراً كلياً يجمع بين الري والكهرباء ، ولتنشيط الزراعة والصناعة والاستضاءة ، والتنسيق بينه وبين مشروع روتنبرغ . وقد لاحظ لوذرميلك ان اقتصاديات فلسطين تحتاج لعنصرين اساسيين لتنظيمها : الماء والكهرباء . اما الماء فيمكن استجراره من ينابيع الاردن الاعلى - بانياس ، الدان ، الحاصباني - واليرموك والزرقاء ،

فتجمع هذه المياه وتساق بشبكة من الأقنيــة لاسقاء سهول مرج ابن عامر وبيسان ووديان الجليل ومنطقة الغور بكاملها، بعد استصلاح تربتها القلوية وغسلها لجعلها صالحة لمختلف الزراعات. وقــد تضمن المشروع الاستيلاء على نهر الليطاني في لبنان وتحويل ميــاهه الى اراضي فلسطين الشمالية (وهي اكثر انخفاضاً من اراضي لبنان المتاخمة لهــا) لتصب في بحيرة اصطناعية تنشأ في سهل البطوف في شمال مدينة الناصرة لنقلها من هناك الى صحراء النقب.

اما الكهرباء فيمكن توليدها بالاستفادة من انخفاض وادي الاردن عن البحر الابيض المتوسط، اذ ان الوادي يشكل اعمق انخفاض في العالم ولا يبعد عن البحر المتوسط اكثر من خمسين كيلومتراً. فاذا انشئت قناة مكشوفة من حيفـا الى الكرمل بطول عشرة كيلومترات، ثم استمرت في نفق عبر سهول مرج ابن عامر حتى منحدرات وادي الاردن، فان المياه التي تستجرها - وتقديرها ٤٠ متراً مكعباً في الثانية - ستنحدر في شق الاردن وتولد طاقة كهربائية قدرها مائة الف كيلوواط ساعي. كذلك فان المياه المعدة للري يمكن استخدام مساقطها لتوليد الكهرباء بحيث يبلغ مجموع ما يولده المشروع من الطاقة الكهربائية ١٥٠ الف كيلو واط ساعي.

ولجر مياه البحر الابيض المتوسط الى وادي الاردن ميزة هامة، وهي ان تلك الميـاه تصب في نهايتهـا في البحر الميت

فتعوض ما يفقده من مياه الانهار التي كانت تصب فيه قبل ان يجري تحويلها واستخدامها في مشاريع الري . وتساعد على الاحتفاظ بمنسوب ثابت يؤمن التعادل بين المياه التي تغذيه والمياه المفقودة بتأثير التبخر الشديد ، اذ انه من المعلوم ان البحر الميت يفقد سنويا بالتبخر مقدار خمس كمية مياهه ، اي ما يعادل (١٢٠٠) مليون متر مكعب تقريباً .

كما بحث مشروع لوذرميلك ايضاً في برنامجه لاستثمار النقب ومناطق الجنوب أمكانية حفر آبار ارتوازية وانشاء سدود في الوديان تجمع مياه السيول الشتوية ، واقترح تأليف هيئة خاصة تدعى ادارة وادي الاردن – على نسق ادارة وادي التنسي في اميركا – تتمتع باستقلال مالي وتتولى تنفيذ هذه المشاريع .

وقد كان لتقرير لوذرميلك اثر كبير في الاوساط العلمية والاقتصادية اليهودية . وقد تولى المهندس هايز استكمال دراسته الفنية ، وتألفت جمعية خاصة للدعاية له ولتعبئة جميع القوى في الولايات المتحدة لتنفيذه ، ولكنه اصطدم بمعارضة شديدة اخذت عليه صعوباته الفنية وعدم تناسب نفقاته مع نتائجه وامكان استعمال هذه النفقات في مشاريع اكثر انتاجاً ، فضلاً عن اختلاف الظروف الراهنة بين نهري التنسي والاردن .

على ان هذا التقرير كان اساسا لدراسات كثيرة جرت فيما بعد لتحويره وتعديله ، اهمها مشروع جونستون ، ولا يزال منهاجه حلم الكثيرين من اليهود لاستثمار « ارض الميعاد » .

٤ - مشروع تقنية اليرموك

كلفت حكومة شرقي الاردن عام ١٩٣٩ المهندس البريطاني (ايونيدس) مدير دائرة الاراضي لديها بدراسة مشكلة الماء في شرقي الاردن . فتقدم بتقرير ضمنه مقترحات عديدة حول الاستفادة من مياه اليرموك بمفرده او مع غيره من الانهار ، واقترح تحويل قسم من مياه اليرموك الى وادي الاردن بواسطة قناة موازية لمجرى النهر يبلغ تصريفها (١,٦) متراً مكعباً في الثانية تمر بوادي العرب وتأخذ من مائه (٠,٩) مترا مكعبا في الثانية ، مما يجعل تصريفها (٢,٥) متراً مكعبا في الثانية ، لري مساحة (٤٥٠٠٠) دونماً من منطقة الغور الشرقي صالحة لزراعة الخضار ، وقدر (ايونيدس) نفقات المشروع بحوالي مائة الف جنيه .

ولقد عدل المهندس هذا المشروع بأن أضاف اليه وصل نهري الاردن واليرموك بقناة تخترق الغور وتتجه جنوباً حتى تبلغ البحر الميت ، فتسقي مساحة (٣٠,٠٠٠) دونم من الاراضي . تبلغ تكاليف هذا المشروع مليونين ونصف المليون من الجنيهات .

٥ ـ مشروع استثمار اليرموك

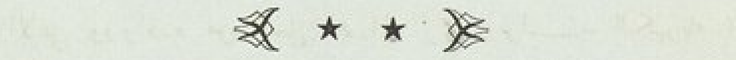
شغل اليرموك اذهان المهندسين والسياسيين منذ أمد بعيد ذلك لان مياهه تعادل بمجموعها نصف مياه نهر الاردن عند جسر المجامع . وهي التي تعدل ملوحتها فتجعلها صالحة للري . وكانت المشاريع الصهيونيـة الظاهرة والمستترة تعتمد على مياهه باستثمارها في أحياء الاراضي المجدبة ، واستصلاحها .

وعندما اعلن الانتداب على سورية وفلسطين ، عقد مؤتمر في باريس بين ممثلي الحكومتين المنتدبتين غـايته تسوية مسائل معينة تتصل بالانتداب على سورية ولبنان وفلسطين والعراق ، وأسفر المؤتمر عن اتفاقية بتـاريخ ٢٣ / ١٢ / ١٩٢٠ تنص على تعيين خبراء مفوضين لدراسة استثمار مياه اليرموك والاردن الاعلى وروافده من اجل اعمـال الري وتوليـــد الكهرباء ، ولتأمين حاجة البلاد الواقعـة تحت الانتداب الفرنسي واستثمار الفائض منها في فلسطين .

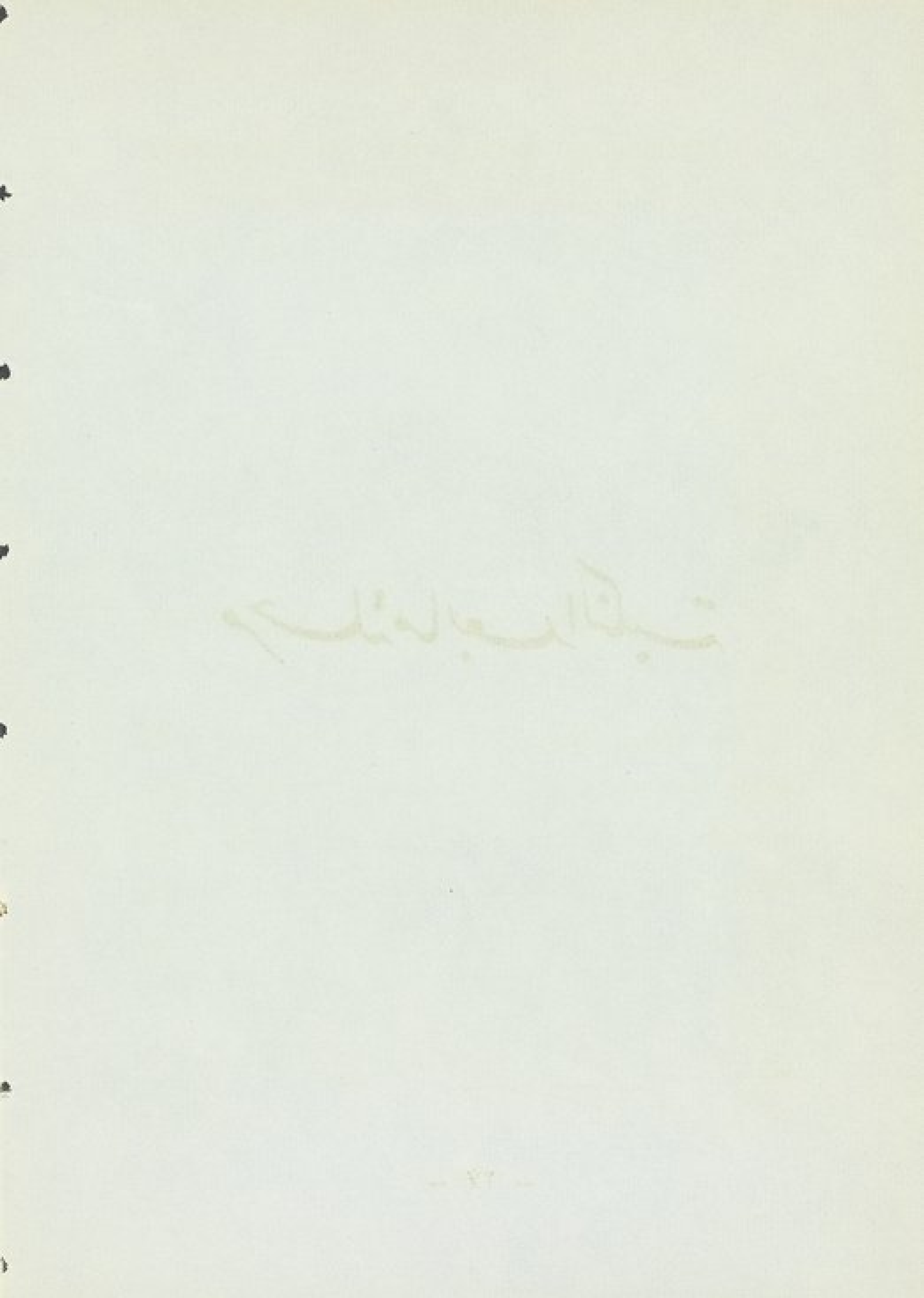
وفي عام ١٩٢٩ عهد الى شركة الدراسات المائية الفرنسية بدراسة نهر اليرموك مع سائر الانهـــار المشتركة بين سورية والبلاد المجاورة ، فوضعت تقريراً تمهيديا عن منهـــاج استثمار

اليرموك ، كشف عن امكان توليد طاقة كهربائية بقوة ثلاثين الف حصـــان ، وري مساحة مائة الف دونم من الاراضي الزراعيـــة في سهول حوران . ولكن الامر بقي موضوع دراسة بدائية لم تقترن بأية نتيجة عملية .

هـــذا هو عرض سريع للمشاريع التي تناولت حوض نهر الاردن بالدراسة قبل عام ١٩٤٨ ولكن موضوع استثمار مياه وادي الاردن لم يبرز على المسرح الدولي بشكل جـدي ولم توضـع حوله الدراسات المكثفة المدعومـة مالياً او التي يمكن دعمها مالياً الا بعد عام ١٩٤٨ .



مرحلة ما بعد النكبة



في عام ١٩٤٨ وقعت نكبة العرب في فلسطين وكان لهذه النكبة وجهان : وجه تمثل في تشريد مليون عربي من ديارهم ، وفقدوا مقومات حياتهم الاجتماعية والاقتصادية نتيجة العدوان اليهودي ، ووجه تمثل في الكيان الذي اقامه اصحاب العدوان - اليهود - بمؤازرة الاستعمار على انقاض بلد اغتصب وشعب شرد . هذا الكيان « اسرائيل » تميز منذ البداية بعدم امكانية صموده واستقلاله اقتصادياً ضمن حدوده الراهنة الا بتطوير اقتصاده وتوسيعه بشكل جذري . والنازحون المليون من عرب فلسطين تجسدت فيهم مأساة انسانية ذات طابع سياسي في جوهرها لفتت انظار العالم واجبرت هيئاته الدولية الكبرى على الاعتراف بها ومحاولة معالجتها . وهي

فوق ذلك كله فرضت كل ثقلها بملابساتها الانسانية والسياسية على الواقع السياسي لهذه المنطقة كلها بشكل مستمر ، فكانت لها على هذا الواقع آثار علقت بمر السنين ، واصداء ما زال ترجاعها يقوى ويشتد على مر الايام ويوجه ريح السياسة العربية - مستمداً زخمه من كلية القضية العربية وشمولها - في غير صالح الغرب وعلى خلاف ما يشتهي .

اما « اسرائيل » فقد بدأت منذ اول الأمر تستعد لتنفيذ مشروعاتها الخاصة التي تضمن بها احياء اقتصادها واعمار النقب ، وتركزت جهودها في هذا الصدد بمشروعها لتحويل مجرى نهر الاردن من منابعه في الشمال وجر مياهه الى الجنوب . ومشاريع « اسرائيل » هي ما سنعرض له لاحقا في هذه الدراسة .

واما مشكلة النازحين العرب فقد رأت الدول الاستعمارية الغربية وجوب انهائها بستار انساني يطمس معالمها السياسية ، حتى يستتب « لاسرائيل » الأمر ولا تعود هذه المشكلة الماثلة ذات أثر في توجيه سياسة المنطقة وتحديد اتجاهاتها بحزم وثبات ولقد رأت الدول الغربية ان توطين النازحين في البلدان العربية عن طريق ادماجهم في الحياة الاقتصادية لهذه المنطقة هو خير سبيل يكفل لها الحل المنشود . وقد نتج عن هذا الاتجاه الغربي مشروعان هامان :

١ ـ مشروع بعثة كلاب
أو مشاريع الإنماء الموحدة

في عام ١٩٤٩ اوفدت الامم المتحدة «لجنة الاستقصاء الاقتصادي في الشرق الاوسط» برئاسة المستر غوردن كلاب ـ رئيس مجلس ادارة وادي التنسي في اميركا ـ وعهدت اليه بدراسة الاحوال الاقتصادية بالشرق الاوسط بوجه عام، وقضية فلسطين بوجه خاص، فتقدمت هذه اللجنة بتقرير اوصت فيه بضرورة مساعدة البلاد العربية ماليا واقتصاديا وبتشكيل هيئة تابعة للأمم المتحدة للاهتمام بمسألة اغاثة النازحين وتشغيلهم في الاقطار العربية (UNRWA) . واقترحت تنفيذ بعض المشاريع لاستغلال مياه الانهر العربية لتحسين الاحوال الاقتصادية. من هذه المشاريع ما سمته «مشروع الانماء الموحد» وهو يستهدف انماء منطقة وادي الزرقاء بانشاء سد على الوادي يجمع مياه الفيضان ويحفظها لمضاعفة المياه الجاهزة لاعمال الري، فيكون هذا المشروع نموذجياً للسيطرة على مياه الوديان التي تجتاح الضفة الشرقية وترفد الاردن، ومراعاة لهذه المقترحات عكفت دائرة المساحة في الاردن على تنظيم سائر الوديان

العربية وتقنية مياهها لاستخدامها في ري السفوح المجاورة ، ولا تزال الاعمال قائمة فيها .

٢ ـ مشروع جونستون

أو المشروع الموحد لاستثمار موارد اليرموك والأردن

في اواخر عام ١٩٥٢ عزمت « وكالة اغاثة اللاجئين » على التعاقد مع مؤسسات مالية عالمية للحصول على الاعتمادات الكافية لتحقيق مشروع استغلال مياه نهري الاردن واليرموك من اجل ري سهول وادي الاردن **وتوطين النازحين الفلسطينين العرب فيها** .

وقرر مدير وكالة الاغاثة ومستشاروه تكليف « ادارة وادي التنسي » ابداء رأيها في الموضوع ، كذلك تقرر ان يكون عمل هذه المؤسسة مجردا عن الحدود السياسية ولا يأخذ بعين الاعتبار سوى النواحي الفنية البحتة .

وفعلاً قامت ادارة وادي التنسي بتحضير هـذا المشروع بالاستناد الى الدراسات والتقارير المتوفرة لديها ، والتي قدمنا عرضاً سريعا لها ، فخرجت منها بتقرير اسمته « مشروع الانماء

الموحد للمصادر المائية في وادي الاردن ، ورفعته الى « وكالة اغاثة اللاجئين » بتاريخ ٣١ آب ١٩٥٣ وهو المشروع الذى كلف المستر اريك جونستون بتقديمه الى الدول العربية .

مشروع جونستون لاستثمار نهر الأردن

في العشر الاخير من تشرين الاول ١٩٥٣ اوفد المستر دوايت ايزنهاور رئيس الولايات المتحدة الاميركيـــة مبعوثه المستر اريك جونستون الذي زار بيروت والقاهرة ودمشق وعمان حاملاً اليها مشروعاً عاما لاستثمار مياه نهر الاردن .

والمعروف عن المستر اريك جونستون انه من كبار انصار الصهيونية في الولايات المتحدة الاميركية ، وانه يتمتع بنفوذ قوي لدى الاوساط الاقتصادية فيها ، وقد عرف المشروع الذي حمله المستر جونستون الى الدول العربية الاربع باسم « مشروع جونستون » منذ ذلك الحين .

آ – العناصر الاساسية لمشروع جونستون :

تقوم اسس التجهيزات المائية على مشروعين ضخمين يتناول الأول ناحية الري ، وهو معد لارواء الاراضي الزراعية بواسطة

اقنية بعيدة المدى . اما الثاني فهو مخصص لتوليد القوى الكهربائية .

وكلا المشروعين ينطبق على حدود « اسرائيل » الحاليـة والمرسومة بموجب اتفاقيات الهدنة .

اولا – مشروع الري :

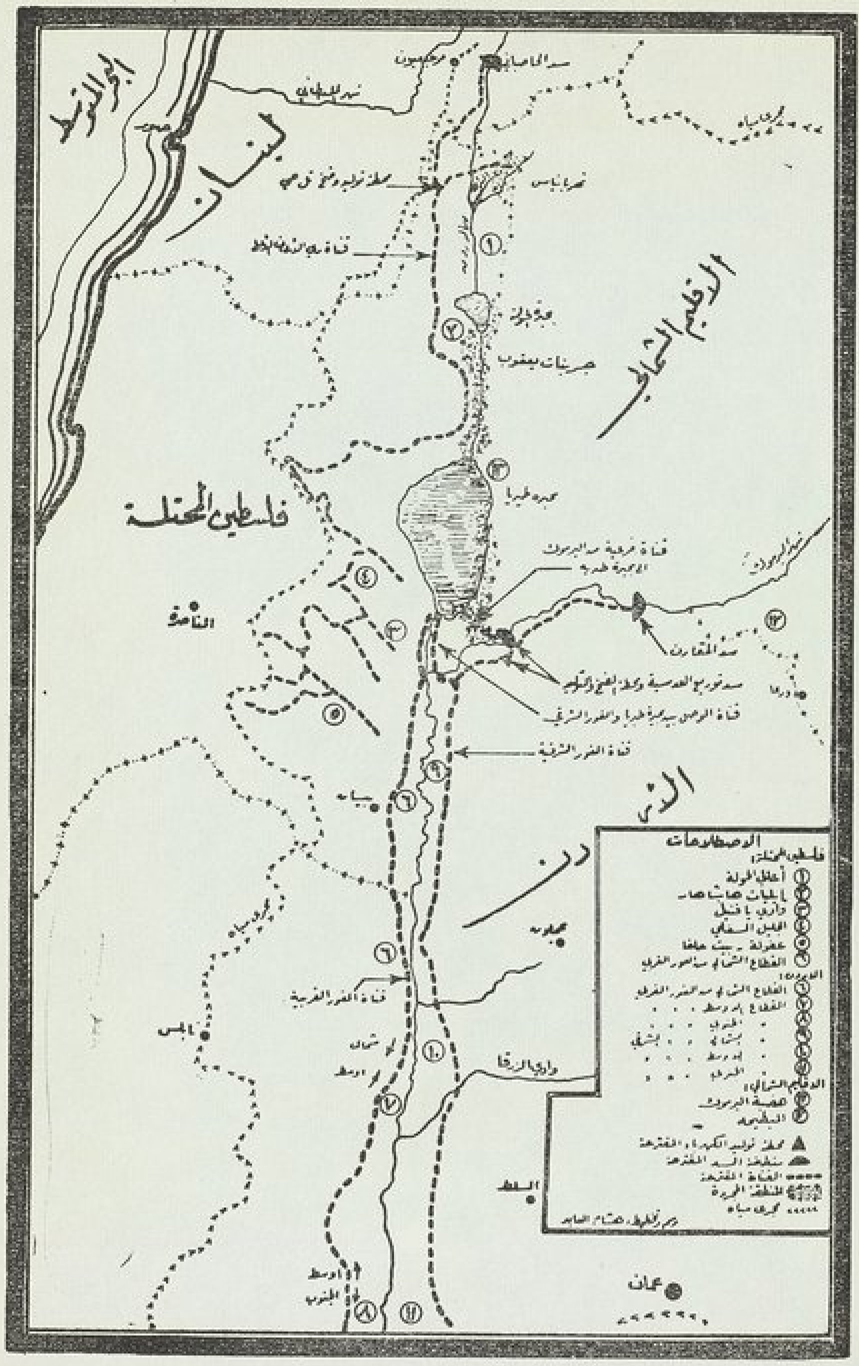
يقوم مشروع الري على انشاء ثلاثة اقنية رئيسية :

تجمع في القناة الاولى مياه الينابيع المنحدرة من مياه نهري الحاصباني في لبنان وبانياس في سورية ومياه نبع دان وتل القاضي ، وتمتد الى مناطق الجليل المرتفعة لارواء وادي فجة وعفولة وبيسان . ويبلغ طول هذه القناة (١٢٠) كيلو متراً واستيعابها (١٤) متراً مكعباً في الثانية .

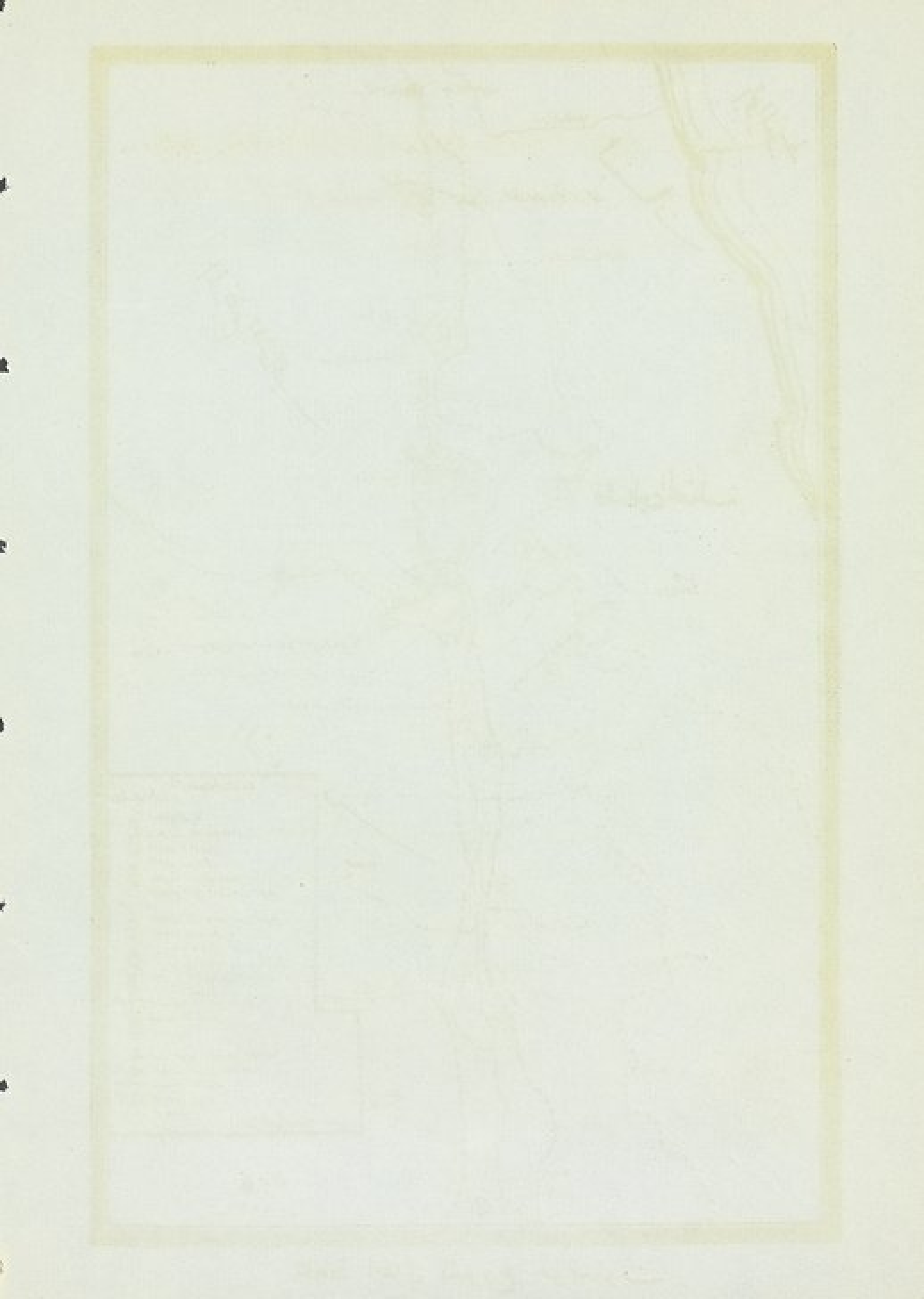
وتنشأ القناة الثانية على الضفة الشرقية من نهر الاردن بطول (١٢٠) كيلو متر ايضا وبتصريف (١٦) متراً مكعبا في الثانية وتأخذ مياهها من نهر اليرموك من جهة ومن بحيرة طبريا من جهة ثانية .

وتقام القناة الثالثة على الضفة الغربية من نهر الاردن وتمتد من بحيرة طبريا الى اريحا على طول (١٠٠) كيلو متر وتصريف (١٣) متراً مكعبا في الثانية .

امـــا سهل منطقة الحولة فانه يجفف ويروى من ينابيع عديدة تقع في الجهتين الشرقية والغربية من هـذا المنخفض ، ويذكر المشروع ري (٣٠٫٠٠٠) دونم بميـــاه اليرموك في منطقة المزيريب التي تقع الى الغرب من درعا في حوران في الاقليم الشمالي .



مخطط اجمالي لمشروع جونستون



الاستثمار الموحد للموارد المائية

للاراضي المروية وحاجاتها من الماء

الموقع	المساحات المروية بالدفعات	الكمية المطلوبة سنوياً من الماء للدونم بالامتار المكعبة	من الأنهار	الحاجات المقدرة من الماء بالامتار المكعبة من الوديان والأنهار	المجموع
الحولة العليا	٧١٠٠٠ (١)	٧٧٠	٥٥	—	٥٥
ايليات هاشهار	٣١٠٠٠	٨٩٠	٢٧	—	٢٧
وادي باقين	٢٢٠٠٠	٩٣٠	—	٢٠	٢٠
الجليل الاسفل	١١٢٠٠٠	٧٨٠	٨٨	—	٨٨
العفولة ـ بيت علفة	٩١٠٠٠	٩٣٠	٨٦	—	٨٦
القسم الشمالي ـ الضفة الغربية	١٠٧٠٠٠ (٣)	١٣٣٠	٥٣	٨٩	١٤٢
القسم الشمالي ـ الضفة الشرقية	٨٥٠٠٠ (٢-٣)	١٣٣٠	٤٤	٦٩	١١٣
القسم الاوسط ـ الضفة الغربية	٦٧٠٠٠ (٣)	١٤٤٠	٤٢	٥٥	٩٧
القسم الاوسط ـ الضفة الشرقية	١٢٧٠٠٠ (٣)	١٤٤٠	١١٢	٧١	١٨٣
القسم الجنوبي ـ الضفة الغربية	٩٨٠٠٠ (٣)	١٨٦٠	١٤١	٤٠	١٨١
القسم الجنوبي ـ الضفة الشرقية	٩٥٠٠٠ (٣)	١٨٦٠	١٣٨	٣٨	١٧٦
منبسط اليرموك	٣٠٠٠٠	١٥٠٠	٤٥	—	٤٥
المجموع	٩٣٦,٠٠٠		٨٣١	٣٨٢ (٢)	١٢١٣ (٤)

● انظر الحاشية في الصفحة التالية .

النتائج المنتظرة من مشروع جونستون فيما يتعلق بالري هي كما يلي .

الدولة	المساحة المروية بالدونم	المياه المستعملة سنويا بالمتر المكعب	النسبة المئوية للاراضي المروية
« اسرائيل »	٤١٦,٠٠٠	٣٩٤ مليون	٤٤,٥ ٪
المملكة الاردنية	٤٩٠,٠٠٠	٧٧٤ »	٥٣ ٪
الاقليم السوري	٣٠,٠٠٠	٤٥ »	٢,٥ ٪
لبنان	لا شيء	لا شيء	لا شيء
المجموع	٩٣٦,٠٠٠	١٢١٣ »	١٠٠ ٪

ثانيا : مشروع القوى الكهربائية :

يشير مشروع جونستون الى انشاء سدين كبيرين لتخزين المياه الشتوية عدا مخزن ثالث طبيعي هو بحيرة طبريا . .

---

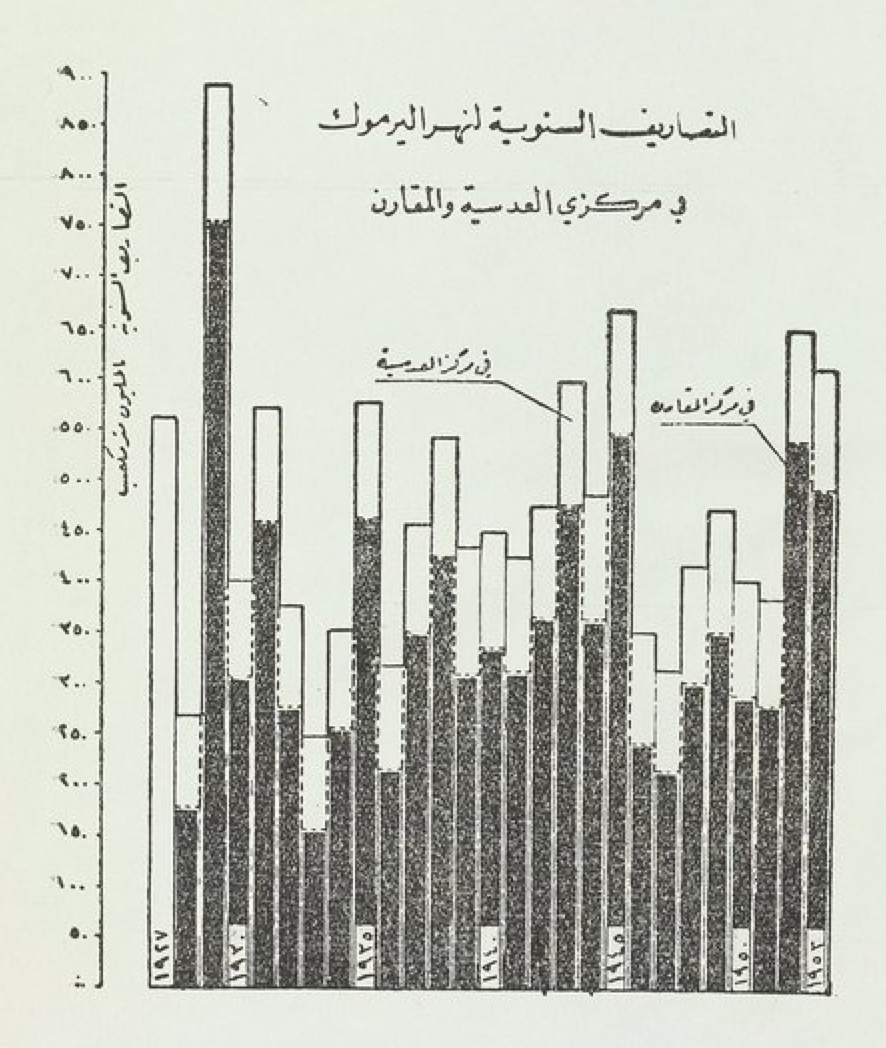
١) لا يشمل ٧٠٠٠ دونم تروى حالياً

٢) لا يشمل ١٥٠٠٠ دونم تروى حالياً في مثلث اليرموك .

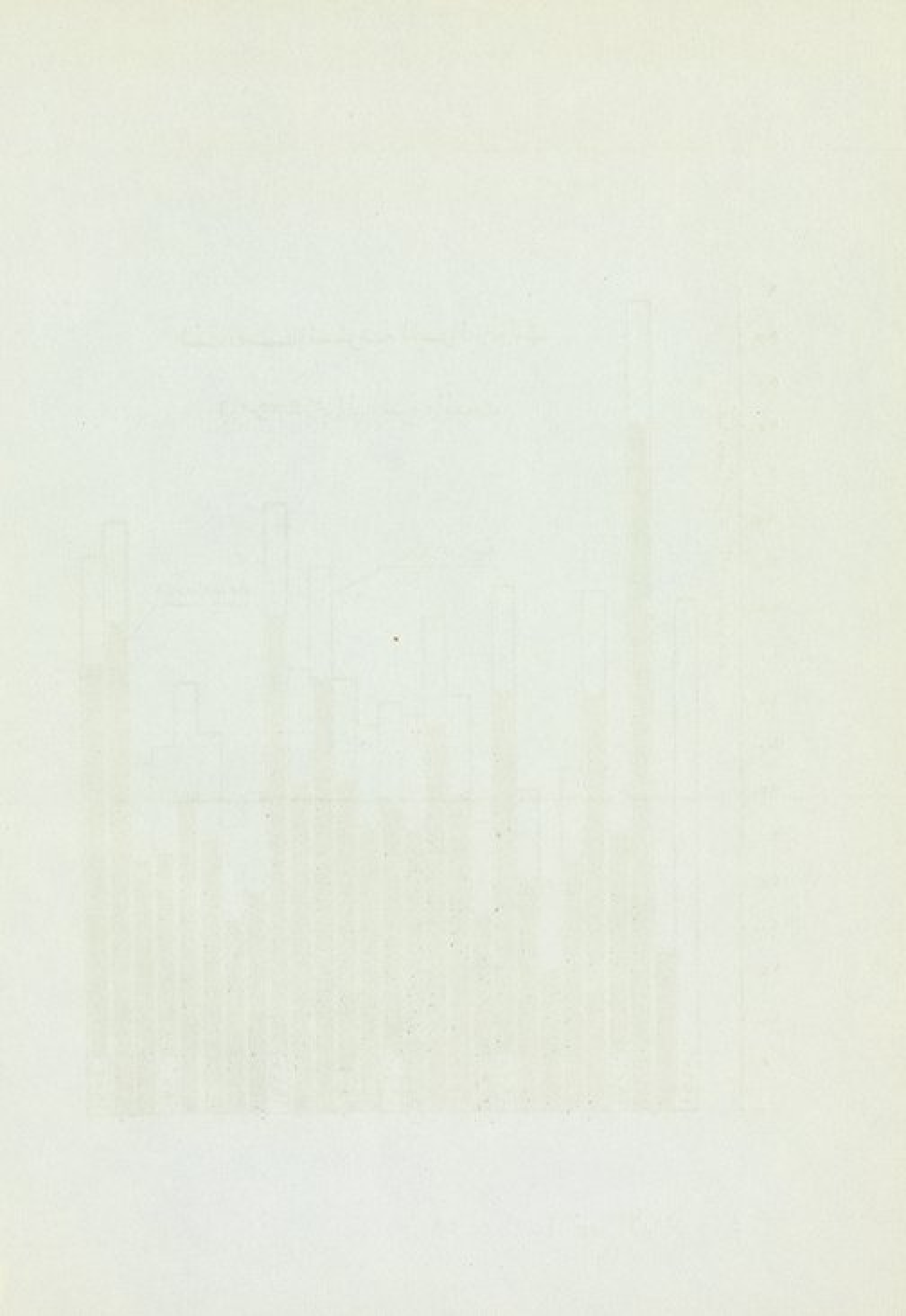
٣) يشمل الأرض التي تروى جزئياً في الوقت الحاضر من الجداول الدائمة .

٤) يشمل ٢٦٨ مليون م٣ من الجداول تستعمل حالياً

٥) هذه الكميات بعد خصم ١٠ ٪ لقاء فقدان المياه من نقطة التحويل الى الارض .



التصاريف السنوية لنهر اليرموك
في مركزي العدسية والمقارن
في مركز العدسية
في مركز المقارن
الطرف بملايين الأمتار المكعبة
٩٠٠
٨٥٠
٨٠٠
٧٥٠
٧٠٠
٦٥٠
٦٠٠
٥٥٠
٥٠٠
٤٥٠
٤٠٠
٣٥٠
٣٠٠
٢٥٠
٢٠٠
١٥٠
١٠٠
٥٠
٠
١٩٢٧
١٩٣٠
١٩٣٥
١٩٤٠
١٩٤٥
١٩٥٠
١٩٥٣



السد الاول : (سد الحاصباني) يقام على نهر الحاصباني في لبنان ويبلغ ارتفاعه (٩٠) م ويستوعب (١٦٥) مليون متر مكعب ، ويبلغ ارتفاع المسقط الناتج عن هـذا السد (٢٨٩) م يمكن منه توليد قوة كهربائية تقدر بـ (٢٧) الف كيلوواط ساعي تستخدم في توليد طاقة كهربائية سنوية قد تبلغ (٧٦) مليون كيلوواط ساعي .

السد الثاني : (سد المقارن) ويشتمل على بناء خزان على نهر اليرموك قرب المقارن في الاردن بارتفاع (١٥٠) م . ويتفرع عن السد مجرى قناة بطول (٣٢) كم لايصال المياه الى معمل ينشأ بالقرب من بحيرة طبريا ، ويمكن بواسطة هذا الخزان توليد (١٥٠) مليون كيلوواط ساعي في السنة .

اما مياه اليرموك الجارية فتبلغ نحو (٤٧٥) مليون متر مكعب سنويا ، وهي تفيض عن سعة الخزان الذي يقترحه مشروع جونستون . ومع ان فائض المياه يذهب هـدراً بالنسبة للأردن فان الولايات المتحدة رفضت اقتراحا عربياً ببناء خزان اكبر ، الا ان المشروع ابقى المجال مفتوحا امـام الدول العربية لزيادة علو واستيعاب خزان المقارن اذا شاءت ذلك على نفقتها الخاصة .

بحيرة طبريا : في سنوات الفيضان تزيد ميـاه اليرموك كثيراً عن سعة اي خزان اقترح انشاؤه على المقارن ، واذا لم يتم تجميع المياه الفائضة وخزنها لاستخدامها في اوقات الشح ، فان ملايين الامتار المكعبة من المياه تذهب هدراً .

وقد اقترح مشروع جونستون ان تستخدم بحيرة طبريا كخزان طبيعي للفائض من مياه اليرموك ، وذلك لموقعها الملائم بالنسبة لمصادر المياه وللاراضي القابلة للري ، وبسبب قلة الانشاءات اللازمة لاستغلال هذه البحيرة كخزان طبيعي .

والواقع ان جميع المشاريع التي قدمت لاستغلال مياه الاردن قد اعترفت بفائدة بحيرة طبريا كمركز لتخزين المياه وتطرق الى ميزاتها الطبيعية المشروع العربي أيضاً ، وهو المشروع الذي تقدمت به « لجنة الخبراء العرب ردا على مشروع جونستون » .

وقد بينت سجلات مراقبة مياه اليرموك لمدة عشرين سنة ان هذا النهر يسوق كمية من المياه يبلغ معدلها السنوي (٤٧٥) مليون متر مكعب ، ومن هذه الكمية يؤمن مشروع جونستون استثمار (٥٠) مليون متر مكعب سنويا تؤخذ من الينابيع الفرعية للنهر لري هضبة اليرموك .

اما الكمية الباقية ، وهي (٤٢٥) مليون متر مكعب فتحول اما الى القناة الرئيسية للغور الشرقي او الى بحيرة طبريا لتخزن فيها . ويجب ان تكون سعة القناة المحولة (٧٥٠) مترا مكعبا في الثانية بحيث تكفي لتصريف مياه الفيضانات كلها . وعند الحاجة لهذه المياه توزع للري حسب الحاجة ، خاصة لري الاراضي في أسفل الوادي وذلك بواسطة مجرى آخر يؤدي من الطرف الجنوبي الى مكان مناسب على قناة الغور الشرقي .

توزيع المياه المخزونة : ينص مشروع جونستون على

انشاء التسهيلات التالية لنقل المياه الى الاراضي العربية بعد حصول التخزين .

آ ـ خزان تحويل بالقرب من العدسية لامداد قناة الغور الشرقي بالمياه الكافية ، واذا اقتضت الحاجة تحويل المياه الفائضة الى بحيرة طبريا من جديد وتسلم فيما بعد الى الاردن .

ب ـ شبكة اقنية رئيسية في الاردن بما فيها :

١ ـ قناة الغور الشرقي الممتـــدة من العدسية جنوباً الى ضاحية البحر الميت .

٢ ـ سيفون او جهاز آخر لتحويل المياه من الغور الغربي .

٣ ـ قناة الغور الغربي في الاردن والتي تحصل على الميـــاه اللازمة من قناة الغور الشرقي .

٤ ـ قناة مغذية من بحيرة طبريا الى نقطة اتصال مع قناة الغور الشرقي .

٥ ـ قناة من بحيرة طبريا الى العدسية اذا اقتضت الحاجة لالتقاط وتخزين مياه فيضان اليرموك في البحيرة .

ج ـ نظام توزيع لتحويل المياه من اقنية الغور الرئيسية الى الاراضي الزراعية .

د ـ مضخات دفع لرفع المياه الى الاراضي الواقعة فوق اقنية الغور الرئيسية .

هـ ـ مصانع توليـد على الاقنيـــة الرئيسية لتأمين القوى ومضخات لرفع المياه ، وما دامت هذه المنشآت لا تنتج قوى اضافية للبيع وهي ضرورية لرفع المياه فوق مستوى القنـاة ،

فانها تعتبر جزءاً لا يتجزأ من المشروع .

و ـ تسهيلات تجفيف رئيسية لازالة الاملاح والمياه الفائضة من الاراضي المروية .

ز ـ اشغال التنظيم والاشراف على بحيرة طبريا اذا كانت هذه البحيرة ستستخدم لتخزين فيضان مياه اليرموك .

ح ـ جهاز تحويل جديد ، وقناة من نهر الاردن لمزارع البطيحة من سورية مع (٥٠) كيلوواط من القوى الكهربائية لتحل محل القوى المائية .

الخطأ الفني الذي نأخذه على تخزين المياه في بحيرة طبريا :

١ ـ ان الخسارة الناجمة عن التبخر في بحيرة طبريا ـ وهي قليلة الغور وتمتد لمسافة كبيرة ـ اكبر منها في المقارن .

٢ ـ ان بحيرة طبريا اكثر انخفاضاً من المقارن ولهذا فهي تروي مساحة اقل بكثير من تلك التي يرويها سد المقارن .

٣ ـ ان مياه بحيرة طبريا هي اكثر ملوحة من مياه اليرموك ولذلك فان اية كمية من الماء يحصل عليها شرقي الاردن من طبريا تكون ملوحتها اكثر من تلك التي يحصل عليها مباشرة من اليرموك .

ب ـ الاشراف :

يقترح المشروع انشاء هيئة هندسية حيادية « غير متحيزة » للاشراف على النظام المائي المتفق عليه بموجب هذا المشروع وستراقب الهيئة التصاميم الهندسية لمنشآت تحويل المياه وأجهزة المشروع الاخرى . والهيئة الهندسية تعين مديرا للمياه تشتمل

واجباته على مراقبة تسليم وسحب المياه وجميع تسهيلات الضبط والقياسات .

ج - هل تستفيد الدول العربية ذات العلاقة من مشروع جونستون

اولا - لبنان : ليس للبنان اي فائـــدة من مشروع جونستون ، فان المياه المخزونة في الحاصباني تسيل في قناة تتجه نحو اراضي فلسطين ، وتصب في قناة الري الرئيسيـــة المتجهة الى منطقة الجليل **بعد ان تنشأ عليها محطة التوليد في « تل حي » داخل الاراضي المغتصبة .**

ومن هذا نرى ان لبنان لم يستفد من المشروع شيئاً ، مع أن نهر الحاصباني يقع في اراضيه ، وان المشروع شمل انشاء سد على النهر داخل لبنان بينما جعل المياه التي تخزن امامه لصالح « اسرائيل » في الوقت الذي يوجد للبنـــان في حوض النهر نفسه مساحة (٨٧) الف فدان صالحة للزراعة ولا ينقصهـــا الا اعداد مياه الري لها من نهر الحاصباني « وهي سهل المرج شرقي مرج عيون والسهول المجـــاورة له » وكما ذكرنا شمل المشروع انشاء محطة لتوليد القوى الكهربائية في « تل حي » في المنطقة المحتلة ، بينما جعلت قناة هذه المحطة وسدها على نهر الحاصباني في لبنان . . . مع انه يمكن انشاء معمل توليـــد الكهرباء هذه ضمن اراضي لبنان وليس في الارض المغتصبة كما يقترح مشروع جونستون .

ثانياً - الاقليم الشمالي « سورية » :

لا تجد سورية مصلحة في مقترحات مشروع جونستون ،

فان مياه نبع بانياس تؤخذ بكاملها في قناة الري «الاسرائيلية» في حين انه بالامكان ارواء ما مساحتـــه (٣٠) الف دونم ضمن اراضي سورية من نبع بانياس . وقد تجد سورية من مصلحتها الغاء مشاريع الري على الضفة الشرقية من الحولة ونهر الاردن وبحيرة طبريا باستعمال قسم من المياه المخزونة على نهر الحاصبـــاني من منابعه في بانياس . وفيما يتعلق بري (٣٠) الف دونم بالقرب من المزيريب في اراضي سورية ، فان هذا المشروع ليس بجديد ، فقد قامت الجمهورية آنذاك بانشاءات منذ عام ١٩٤٩ يروى الآن بواسطتها ما مساحته (١٦) الف دونم . ومن السهل توسيع هذا المشروع لارواء (٣٠) الف دونم بدون اللجوء الى اية مساعدة خارجية .

ثالثاً ـ الاردن :

يستفيد من مشروع جونستون ـ لري (٤١٦) الف دونم جديدة ، وقد يجد من صالحه ان يستعمل مياه الروافـــد الثانوية قبل انصبابها في نهر الاردن لري اراضيه ، وفي هـذه الحالة يجب العمل على زيادة كمية المياه الصادرة من بحيرة طبريا لري السهل المنخفض وسهول الغور .

خطورة مشروع جونستون

وخدمته لمصالح «إسرائيل»

ان الباحث المتجرد في مشروع جونستون يرى انه يخدم في معظمه مصالح « اسرائيل » في الوقت الذي يلقي بالمصالح العربية عرض الحائط ويبدو ذلك واضحاً فيما يلي :

اولا – مما تقدم يتبين لنا ان مشروع جونستون يفيد « اسرائيل » والاردن بالتساوي تقريباً فيما يتعلق بالاراضي المروية ، ولكن الخطورة تبدو في :

١ – ان استعمال المياه يجب ان يقتصر على الاراضي الواقعة ضمن **الحوض الطبيعي لنهر الاردن** « واسرائيل » ترفض ذلك وترغب في اسالة المياه للنقب .

٢ – ان معظم المياه التي خصصها المشروع للاردن ستخزن في بحيرة طبريا التي تقع جميعها مع شواطئها في الارض المحتلة ، عدا المنطقة المجردة التي تقع في الشمال الشرقي من شواطئها . ومن هنا نرى ان الاردن ستكون تحت رحمة « اسرائيل »

وحكومتها فيما يتعلق بخزن المياه التي تحتاج اليها ، وليس هنا اي مجال للاعتماد على حسن نية اليهود .

٣ـ ان المشروع يضمن في الحقيقة « لاسرائيل » ري اكثر من اربعة ملايين دونماً وذلك كما في تخطيط « اسرائيل » الذي تهدف من ورائه لأخذ فائض المياه وتحويلها لارواء اراضي النقب . في حين ان ما تستفيد منه اراضي الدول العربية لا يزيد على ما ينوب الاراضي المغتصبة الا بعدة آلاف من الدونمات ، في الوقت الذي تتدفق اكثرية مياه النهر من منابع خارج هذه الاراضي المغتصبة .

ثانياً ـ قضية مياه البحر الميت :

ان استعمال مياه الاردن على هذا النطاق الواسع يؤدي الى انخفاض مستوى البحر الميت والى جفافه تدريجياً اذا لم يستعض عن مياه نهر الاردن المأخوذة للري بمياه جديدة ، لذلك اقترح مشروع جونستون تعويض المياه المحولة من وادي الاردن بجر المياه المالحة من البحر الابيض المتوسط مع استثمار الفرق في مستوى ارتفاع الماء بين البحر الابيض المتوسط وبين البحر الميت (٣٩٥ م) لتوليد الطاقة الكهربائية . وقد اقترح عدد من المهندسين هذه الامكانية في مناسبات مختلفة (راجع مشروع لوذرميلك) ومن بين المشاريع الموضوعة لهذا الغرض مشروع وضعه المهندس النرويجي (البرت هيورت) عام ١٩٢٠ وآخر وضعه المهندس الفرنسي (بيير جانديون) عام ١٩٢٥ .

ان مشروع توليد الكهرباء ممكن ايضاً اذا جرت المياه من خليج العقبة بدلا من اخذها من قرب حيفا ، فان طول اقنية الماء متساو في الحالتين . وفي حالة جر المياه من خليج العقبة لا تكون المعامل في الاراضي المحتلة .

ان مشروع جونستون في مجمله يزيد من قدرة «اسرائيل» الصناعية ، وعلاوة على ذلك فان «اسرائيل» تستفيد من زيادة المساحات المروية بمقدار (٤١٦) الف دونم جديدة . وفيما يتعلق بكميات المياه يقتضي التحفظ الشديد في قبول الارقام التي يوردها مشروع جونستون عن التصريف المائي لانهر اليرموك والاردن والحاصباني . نقول ذلك لانه يبدو من مطالعة تقرير جونستون ان المياه المتوفرة في الحاصباني واليرموك والاردن تكاد لا تكفي لري السهول المقترحة . في حين ان الدراسة الفعلية قد تظهر زيادة في معدلات المياه بالامكان استعمالها خارج حوض النهر وتخزينها في منخفض البطوف في الارض المحتلة لاستخدامها بعدئذ في ري الساحل في الارض المغتصبة بين حيفا وحدود الاقليم الجنوبي (النقب) وهذا المشروع يتوقف الى حد بعيد على تنفيذ مشروع توليد الكهرباء بجر مياه البحر الابيض المتوسط المشار اليه فيما سبق اذ انه يتطلب نحوا من ثلثي انتاج الطاقة المحتمل توليدها لتأمين القوة المحركة لمضخات رفع المياه .

هذا ويستوعب منخفض البطوف (٢٠٠) مليون متر مكعب من المياه وهذه الكمية تمكن من ارواء (٢٠٠) الف

دونم من الاراضي في المناطق الساحلية من فلسطين المغتصبة ومن اسكان (١٤٠) الف شخص . ويمكن مضاعفة هذا العدد اذا كانت المياه متوفرة برفع هذه المياه بمضخات من ينابيع سهل الحولة وفائض الحاصباني .

مؤامرة الرقابة الدولية :

اقترح الجانب الاميركي ان تقوم رقابة دولية على توزيع المياه وان تكون هذه الرقابة بموجب الخطوط التالية :

تعرض قائمة تعدها هيئة الامم المتحدة بأسماء عشرين الى ثلاثين شخصاً من دول محايدة يختار منهم العرب واحداً واليهود واحداً . وهذان الاثنان يختاران ثالثا للرئاسة ويكون الثلاثة مجلساً اعلى يحسم الخلافات ويعينون مديراً عاماً يرأس جهازاً فنيا للاشراف مع احتفاظ كل طرف بحقه في رفع اي نزاع الى الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة او الى مجلس الامن (ولا يعارض الجانب الاميركي في ان تكون الرقابة رأساً عن طريق هيئة الامم المتحدة) . ومن هذا نرى ان اللجنة الدولية التي تتمتع بسلطات واسعة يتم اختيار اعضائها بالشكل التالي :

١ – مهندس غير عربي يختاره العرب من القائمة المعروضة .

٢ – مهندس غير « اسرائيلي » الجنسية يختاره اليهود من القائمة المعروضة ويجوز ان يكون يهودياً .

٣ – مهندس رئيس غير عربي وغير « اسرائيلي » الجنسية

يختاره المهندسان المعينان من الاسماء الواردة في القائمة المعروضة ويجوز ان يكون يهودياً .

الاهداف الاستعمارية وراء مشروع جونستون

ان علاقة الولايات المتحدة الاميركية بمشروع جونستون آتية من الاستعداد الذي ابدته الولايات المتحدة لتمويل هذا المشروع بالاشتراك مع هيئة وكالة الغوث الدولية ، ولو اخذتنا من هذه « النخوة » الاميركية دهشة استغراب ، ورحنا نبحث عن اسباب اهتمام الولايات المتحدة ذات النظام الرأسمالي الاستعماري بهذا المشروع ، لكشف البحث لنا ان الولايات المتحدة انما هي معنية بالاهداف السياسية التي يحققها لها مشروع جونستون ، وان الولايات المتحدة انما تتخذ مشروع جونستون وسيلة لخدمة مصالحها ومصالح « اسرائيل » في هذه المنطقة وذلك واضح مما يلي :

١ – ان مشروع جونستون يقتضي تعاونا بين العرب و « اسرائيل » في حوض الاردن وهذا التعاون يعني بالضرورة اعتراف العرب « لاسرائيل » بحق استغلال مياه وادي الاردن بما فيها انهر اليرموك والحاصباني وبانياس واحترامهم لهذا الحق بحيث لا يعود بامكانهم استغلال مياه هذه الانهر في البلدان العربية زيادة عن الكميات المحددة لهم في مشروع جونستون ، لان هذا الاستغلال سيؤثر حتما على حصة « اسرائيل » بموجب المشروع .

٢ – ان مشروع جونستون يستلزم اقرار العرب بواقع «اسرائيل» وقبولهم لحدودها الراهنة واحترام هذه الحدود، وهذا يعني بكلام أوضح الاعتراف «باسرائيل» ثم ان هذا المشروع يعتمد على تشغيل اليد العاملة المتمثلة في النازحين العرب بحيث يوطن هؤلاء النازحين خارج بلدهم فلسطين. فمشروع جونستون لا يعترف بحق عرب فلسطين في العودة اليها بل يسعى الى توطينهم خارجها وانهاء مشكلتهم وكل اثر لها في قضية فلسطين. وهكذا نرى ان مشروع جونستون يتجاهل حتى قرارات هيئة الامم المتحدة نفسها فيما يتعلق بالتقسيم وبحق عرب فلسطين في العودة الى ديارهم. ويؤيد هذا تصريح المستر داغ همرشولد السكرتير العام للامم المتحدة حين قال في تشرين الاول عام ١٩٥٥ :

«ان تنفيذ مشروع جونستون هو علاج للمشكلات القائمة وحل للنزاع القائم بين العرب واليهود في فلسطين». كذلك يؤكده حديث ادلى به مدير هيئة وكالة الغوث الدولية المستر لابويس في تشرين الثاني ١٩٥٥ وقال فيه «ان تنفيذ مشروع استغلال مياه وادي الاردن يساعد على حل المشكلات القائمة بين العرب واليهود ويسهل تحقيق اهداف التأهيل والاسكان» ويتضح لنا من هذا ان مشروع جونستون يعني تصفية نهائية حاسمة للوجه السياسي العسكري لقضية فلسطين وتصفية نهائية تدريجية لأثرها الحي، مشكلة النازحين العرب.

٣ – حينما اعلن وزير خارجية اميركا السابق جون فوستر دالاس

في آب ١٩٥٥ ، ان تنفيذ مشروع جونستون خطوة عملية لانهاء مشكلة العلاقات «الاسرائيلية» - العربية ، وحين تبعه رئيس وزراء بريطانيا - انتوني ايدن - في تشرين الثاني من العام نفسه بقوله « يجب ان تقبل المشروعات لانها في مصلحة الجميع « اسرائيل » والعرب على السواء ، ونحن على استعداد للمساعدة في هذا المجال » فانهما لا يفعلان اكثر من الاعراب عن حلم راود الغرب منذ ان قامت « اسرائيل » عام ١٩٤٨ . هذا الحل هو انهاء التوتر الشديد في هذه المنطقة الناتج عن وجود « اسرائيل » ، لان هذا التوتر يشكل في نظر الغرب خطراً « على مصالحه » في المنطقة ويعرقل نجاح اي مشروع يقدمه للعرب من اجل تثبيت « مصالحه الاستراتيجية والاقتصادية » وكان دالاس وايدن يعتقدان ان انهاء هذا التوتر باقامة « صلح » بين العرب واليهود عن طريق عملية كمشروع جونستون يمهد السبيل امام المشاريع الغربية الاخرى الدائرة في فلك الاحلاف العسكرية . وهكذا كان منطق الغرب الخاطىء ، يرى ان باستطاعته انهاء التوتر في المنطقة بهذا الشكل الزائف السطحي الذي لا يعالج اسس المشكلة وهي ، واقع وجود « اسرائيل » وان انهاء التوتر يجعل المنطقة مفتوحة امام المشاريع الغربية. وكل هم دالاس وايدن من تنفيذ مشروع جونستون كان القيام بخطوة قد تجعل النجاح حليف مشاريع الغرب الاستعمارية المتمثلة بالاحلاف الدفاعية .

٤ - ان اللجنة الدولية المقترحة للاشراف على توزيع المياه

ان هي الا وسيلة لوضع مقدرات العرب تحت نفوذ الاجنبي مجدداً ، وفي هذا حدّ من سيادتهم على مقدراتهم .

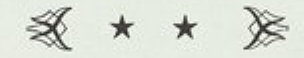
٥ ـ ان مشروع جونستون يساعد « اسرائيل » بصورة فعالة على تحقيق ميزان اقتصادي راجح يتيح لليهود فرصة الانتعاش الاقتصادي وبالتالي توسيع الهجرة اليهودية الى «اسرائيل» وتجسيم تهديدها للكيان العربي ، والمشروع من هذه الناحية يخدم الاستعمار ايضاً بتثبيت « اسرائيل » كعامل يهدد الدول العربية ويحد من فعاليتها ويعيق وحدتها .

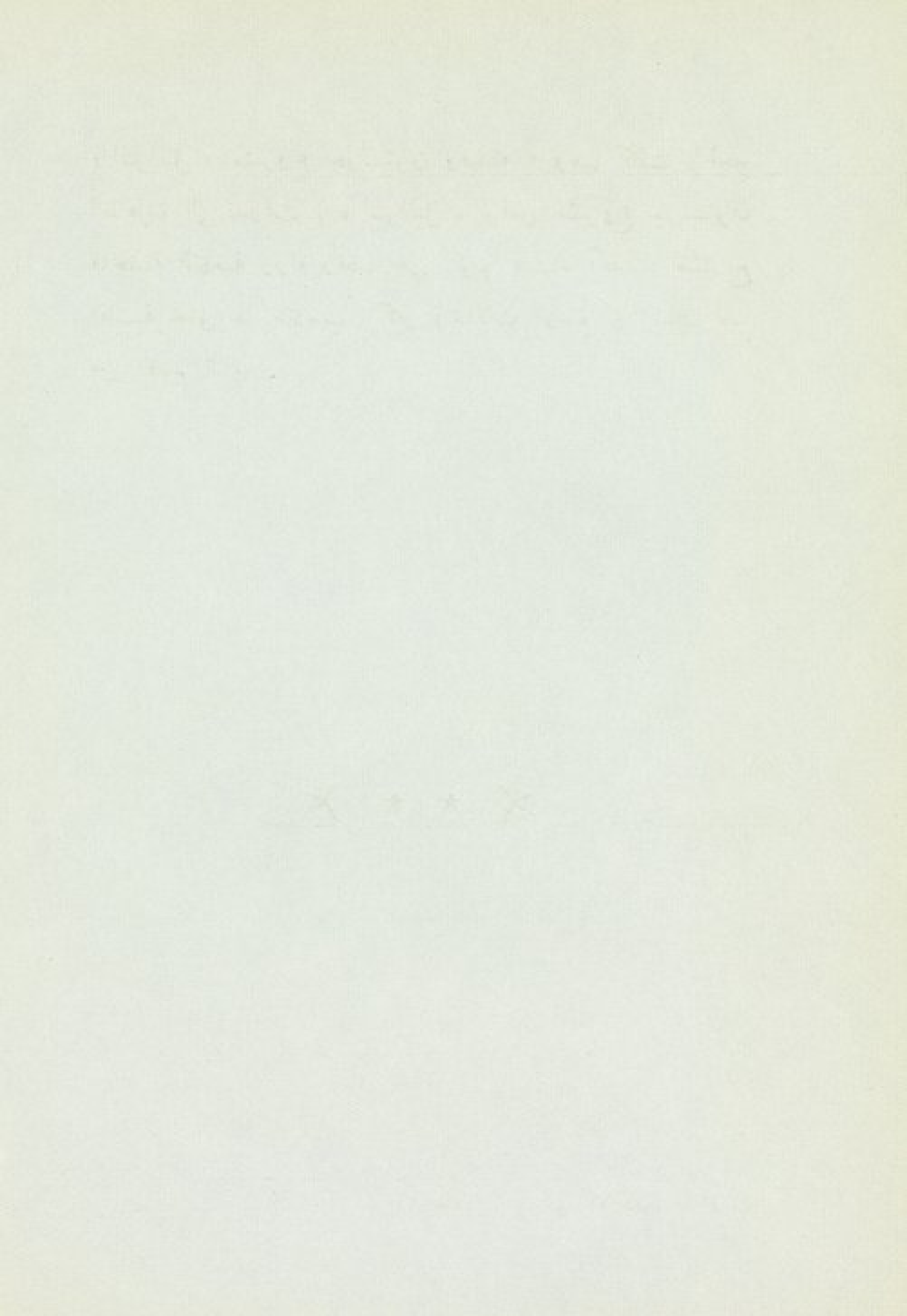
لماذا رفضت « اسرائيل » مشروع جونستون

من هذا العرض الذي قدمناه لمشروع جونستون يتبين لنا تماماً ان هذا المشروع وضع لا على اسس فنية محضة كما يدعي الغرب ، بل بعد اخذ واقع « اسرائيل » السياسي والاقتصادي بعين الاعتبار ، فالمشروع مبني على اساس وجود « اسرائيل » واستمرارها وحمايتها وتأمين مصالحها السياسية والاقتصادية ، ولعل الأمر يتضح بجلاء أكثر حين نقرر انه لولا وجود « اسرائيل » ورغبة الغرب في ان يستمر هذا الوجود لما تقدم الينا بمشروع جونستون .

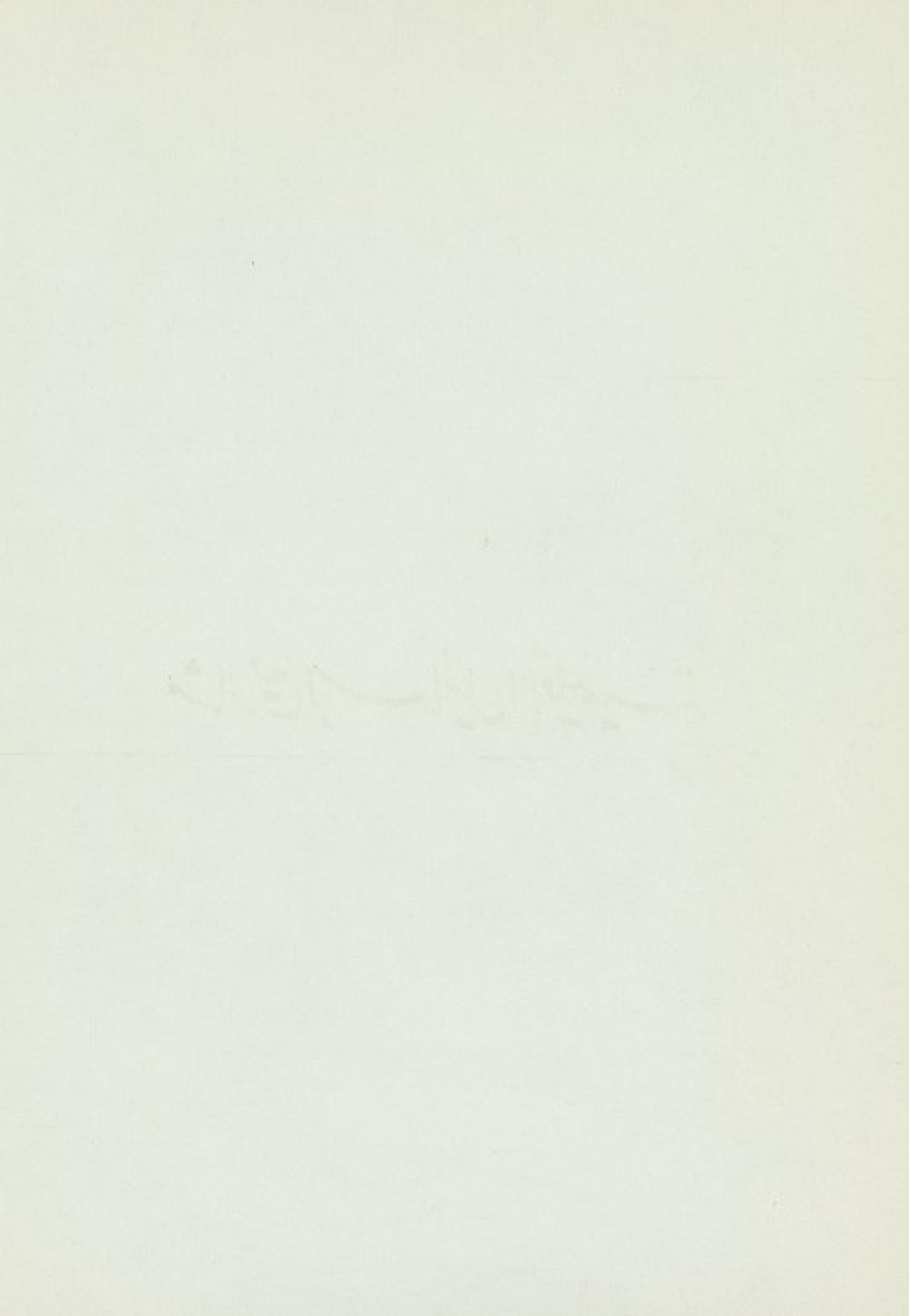
وعلى الرغم مما في مشروع جونستون من فوائد ظاهرة « لاسرائيل » ومكاسب سياسية واقتصادية فلقد رفضت

« اسرائيل » مشروع جونستون ونبذته ، ومهما كانت الحجج الظاهرية التي تذرعت بها « اسرائيل » لرفض مشروع جونستون فالحقيقة الكامنة وراء رفضها هي كونها قـــد أعدت مشاريع اقليمية تحقق لها مكاسب اكبر ومجالات اوسع كما يتبين لنا من القسم التالي .





مشاريع «إسرائيل» الإقليمية



أشرنا في مقدمة هـذا الكتاب الى الأهمية القصوى التي تعلقها « اسرائيل » على استصلاح اراضي النقب والى ضرورة جر المياه اليه من الشمال كي يصبح هذا الاستصلاح ممكنا على النطاق الواسع الذي تريده ، وهـذا النطاق الواسع يعني استيعاب النقب لأربعة ملايين نسمة .

والنقب صحراء تبلغ مساحتها نصف مساحة فلسطين تقريباً وتشكل القسم الجنوبي منها ، وتتسع هذه الصحراء اذا ما وصلتها المياه الى حوالي اربعة ملايين نسمة ، وهي الطريق الطبيعي للانقضاض على سيناء والوصول الى حدود « دولة اسرائيل » الكبرى الممتدة من النيل الى الفرات » لذلك فقد اتجهت « اسرائيل » نحو استغلال النقب عسكريا واقتصاديا لأن في ذلك تحقيقاً لحلم اليهود وتوطيداً لدولتهم .

وأول صعوبة واجهت اليهود في النقب هي الحاجة الماسة الى المياه لري تلك الاراضي الواسعة ، وثاني صعوبة واجهتهم هي ملوحة التربة . ولكن التحليلات والتجارب التي اجريت في

مستعمرة رخبوت على عيّنات من تربة النقب تبيّن ان التربة تصلح للزراعة اذا امكن ايصال كميات كبيرة من المياه اليها لغسلها .

وقد انشأ اليهود في منطقة النقب العديد من المستعمرات وزرعوا قسما من الصحراء بالاستفادة من المياه الجوفية ، ولكن المشكلة لم تنته ، فقاموا بتحويل ميـــاه نهر جريشة من يافا بواسطة انابيب ضخمة الى اراضي النقب . كلّف هذا المشروع (٤٥) مليون دولاراً ، كانت حصة اميركا منهـــا (٤٠) مليونا . . . وقاموا بالدعايات الواسعة لجلب المهاجرين الجدد ووضعهم في النقب للسكنى فيها ، واستصلاحها . . حتى ان بن غوريون عنـد مـــا ترك الحكم فترة من الزمن اقام في مستعمرة في جنوب النقب . كذلك انشأ اليهود طريقاً بين بئر السبع والعقبة ، وجاء في تمجيد هذا العمل قولهم « انه باب الزحف اليهودى العتيد » . . . هــذا وترغب « اسرائيل » في انشاء القرى المحصنة على طول الحدود لتكون بمثـــابة القلاع الحامية « لاسرائيل » ، وفي الحقيقة يعتبر كمنطلق لخطتها التوسعية ، وهـذا ما اوضحه « حاييم لاسكوف » رئيس هيئة اركان الجيش « الاسرائيلي » برغبتهم في انشـاء مدينـة عسكرية ومناطق للتدريب تجعل من النقب منطلق المدّ « الاسرائيلي » في تحقيق دولته الكبرى من الفرات الى النيل .

في جميع هذه الخطوات لاستصلاح اراضي النقب وجعلها منطقة عمرانية حصينة ، تعتمد « اسرائيل » على خطط مرسومة ومشاريع اقتصادية مدروسة هي التي يعنى بعرضها القسم التالي من هذا الكتاب .

١ـ مشروع السبع سنوات

١٩٥٤ـ ١٩٦٠

هذا المشروع اعدته وزارة المالية « الاسرائيلية » ورفعته « الى المؤتمر الاورشليمي » في تشرين الاول « اكتوبر » عام ١٩٥٣ ، وما هو الا منهاج منسق لزيادة القدرة الانتاجية في الاقتصاد « الاسرائيلي » في شتى فروعه الهامة ، اي في الزراعة والري والكهرباء والنقليات والمواصلات والموارد الطبيعية والاسكان .

امـا الزراعة والرّي فلهما الافضلية القصوى حيث تبلغ مخصصاتها خمس النفقات الموضوعة وقدرهـا (٧٦٥) مليون دولار . (١٠٩٢ مليون ليرة اسرائيلية) .

اعمال الري بموجب مشروع السبع سنوات :

ان مفتاح التقدم الزراعي في « اسرائيل » هو الرّي

وبموجب البيانات والمعلومات المتوفرة ، يمكن انتاج ما يحتاجه الفرد من غذاء من دونم واحد مروي باستثناء جزء من القمح يمكن تعويضه عن طريق الصادرات التجارية . واذا كان الري يعتبر ضرورة اقتصادية يمكن عن طريقها زيادة المحصول من ٥ - ١٠ مرات ، فان الري في الجنوب القاحل اي النقب شرط لازم للزراعة .

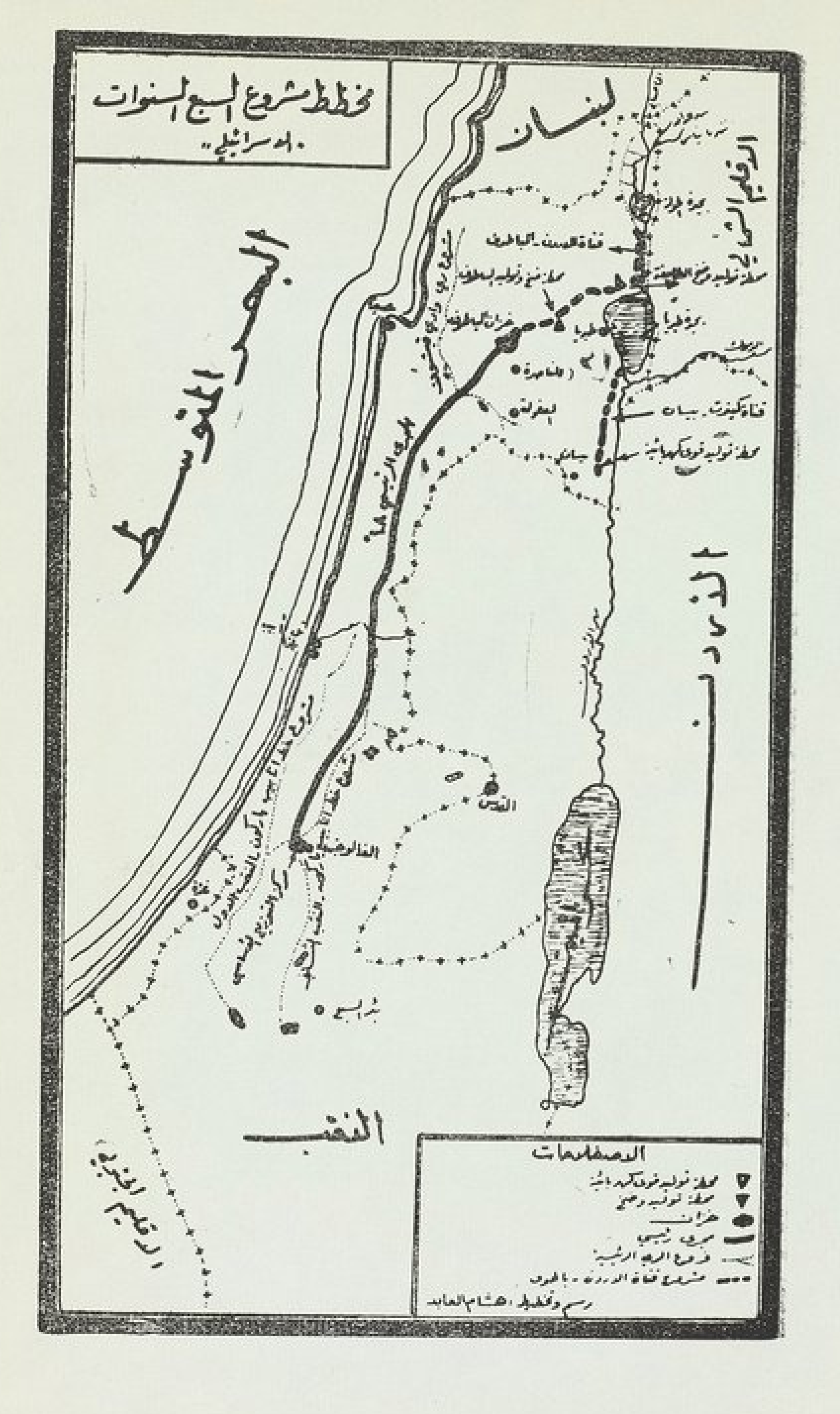
ويهدف مشروع السبع سنوات الى استغلال ١٧٣٠ مليون متر مكعب في عام ١٩٦١ الري ولغيره من الاهداف ، ويهدف الى ري مساحة اضافية مقدارها ١,٣١٤,٠٠٠ دونما في عام ١٩٦٠ وللوصول الى ذلك يقام بتنفيذ ثلاثة برامج رئيسية .

١ - الاستمرار في المشاريع الاقليمية والمحلية التي تعتمد في الدرجة الاولى على المياه الجوفية ، وتشمل الجليل الاعلى والجليل الادنى ووادي بيسان .

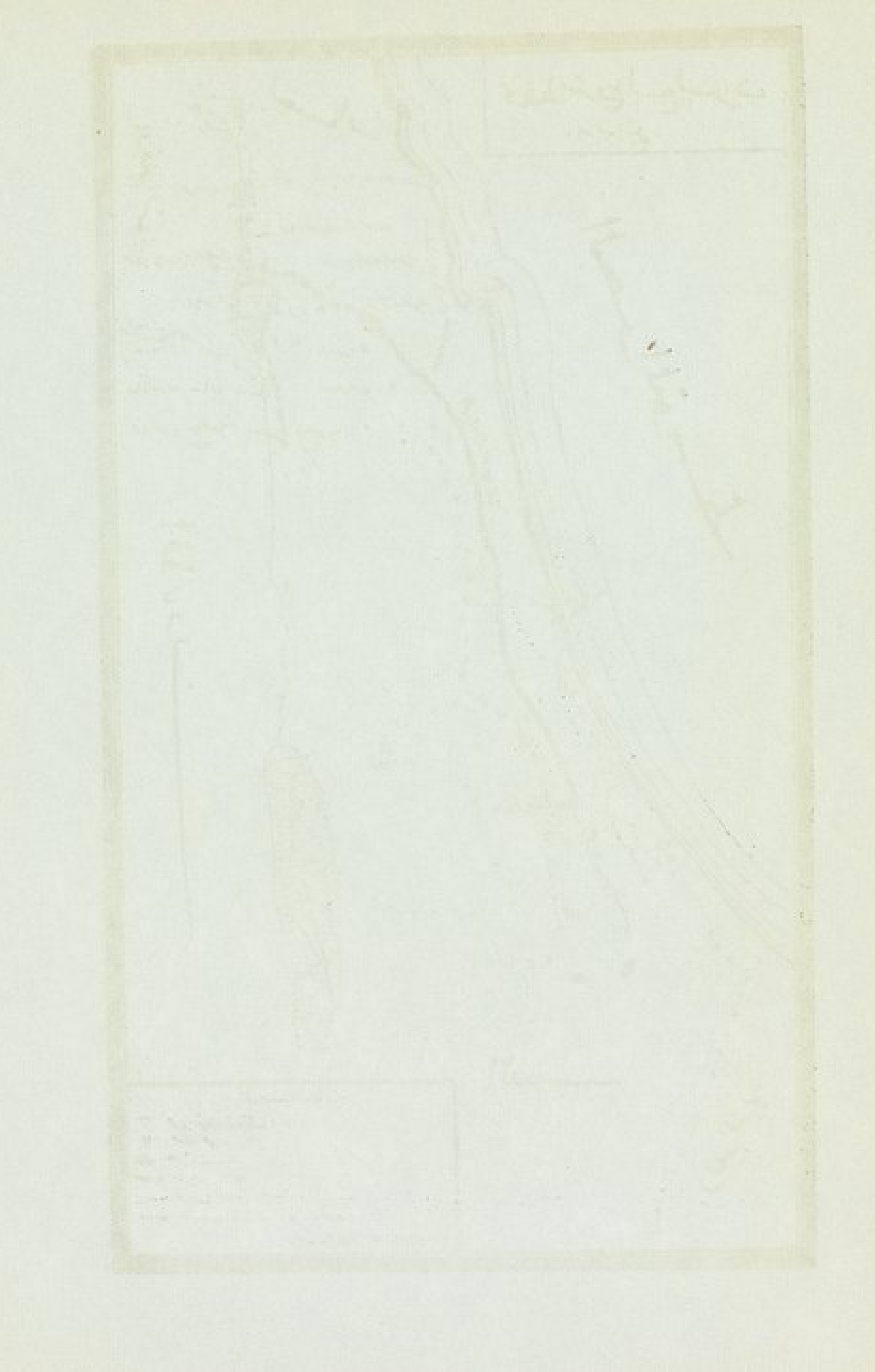
وقد انتهي من هذه المشاريع عام ١٩٥٦ ، وكمية ضئيلة من مياه هذا البرنامج تأتي من مياه نهر الاردن وروافده .

٢ - اربع مشاريع رئيسية تم انجازها عام ١٩٥٧ ، منها مشروع تجفيف الحولة واستغلال اراضيها وهو يعتمد على مياه الاردن بكمية مقدارها (١٢٠) مليون متر مكعب .

٣ - تحويل الاردن .



مخطط مشروع السبع السنوات
"الاسرائيلي"
لبنان
البحر المتوسط
الاردن
النقب
القدس
بيسان
المصطلحات
محطة توليد قوة كهربائية
محطة توليد وضخ
خزان
مجرى رئيسي
فرع المجرى الرئيسي
رسم وتخطيط : هشام العابد



مشروع تحويل الاردن ويتم على مرحلتين :

المرحلة الاولى :

يستغل هذا المشروع (٤٢٠) مليون متر مكعب سنويا معظمها من نهر الاردن وروافده ، ومن بحيرة طبريا ، وهذه المرحلة تشمل انشاء قناة كبيرة تمتد من جسر بنات يعقوب على نهر الاردن لتحمل الماء جنوباً الى بحيرة طبريا ، بوشر بـه عام ١٩٥٣ ، وبعدها يمكن تحويل الماء اما الى :

١ ـ بحيرة طبريا عند الطابغة حيث تقام محطـة كهرباء بقوة (٢٥,٠٠٠) كيلوواط . . . او الى :

٢ ـ قناة فرعية تؤدي الى النقب (وهـذا هو الهدف الحقيقي كما ظهر الآن) . والقناة الفرعيـة تمر اولا بمحطـة مضخـات البطوف التي تضخ المـاء الى خزان كبير يعرف بخزان سهل البطوف الذي تم انجازه عام ١٩٥٩ ، ومن هذا الخزان تمتد قناة من اسمنت قطرهـا تسع اقـدام تنقل المـاء مسافة ١٤٠ كيلو مترا جنوبا الى الفالوجـة في الطرف الشمالي للنقب ، ومن الفالوجة يوزع الماء الى سائر النقب بواسطة انابيب ، ومن المقرر الانتهاء من هذا العمل عـام ١٩٦١ ، بينما تم انجـازه في اوائل ١٩٦٠ ما عـدا العمل في المنطقة المجردة . اما شبكة خزان بنات يعقوب سهل البطوف ، الفالوجة ، فستنفذ (٣٤٠) مليون متر مكعب سنويا من مياه نهر الاردن.

المرحلة الثانية :

تشتمل على قناة كنيوت ـ بيسان ، الممتـــدة من بحيرة طبريا جنوبا الى بيسان قرب حـدود الاردن ، وهـذا التحويل من شأنه ان يسحب (٨٠) مليون متر مكعب سنويا من بحيرة طبريا . وهكـذا سيتمكن مشروع السبع سنوات من تحويل (٥٤٠) مليون متر مكعب ، من خط انحدار المياه في الاردن . والنتيجة الصافية لهذا التحويل بعد الاخذ بعين الاعتبار كمية الماء الفرعية التي ستصب في مجرى الاردن ، والمياه المتبخرة ، فينخفض انسياب تيـــار الماء في بحيرة طبريا الى نهر الاردن من مقداره الحالي البالغ (٥٣٨) مليون متر مكعب سنويا ، الى ما يقارب (٦٠) مليون متر مكعب سنويا . هذه هي المرحلة الاولى من مشروع تحويل الاردن ، وهي التي سينتهي العمل فيها مع نهاية هذا العـــام ١٩٦٠ .

اما بعد عام ١٩٦١ فستغل ما تبقى من مياه الاردن ، وحيث ان عدد السكان سيتجاوز المليوني نسمة وفقـا لسياسة التهجير اليهودية ، سيصبح من الضروري ارواء مساحات اخرى لتتمشى مع الاستهلاك المتزايد .

٢ ـ مشروع القطن للري

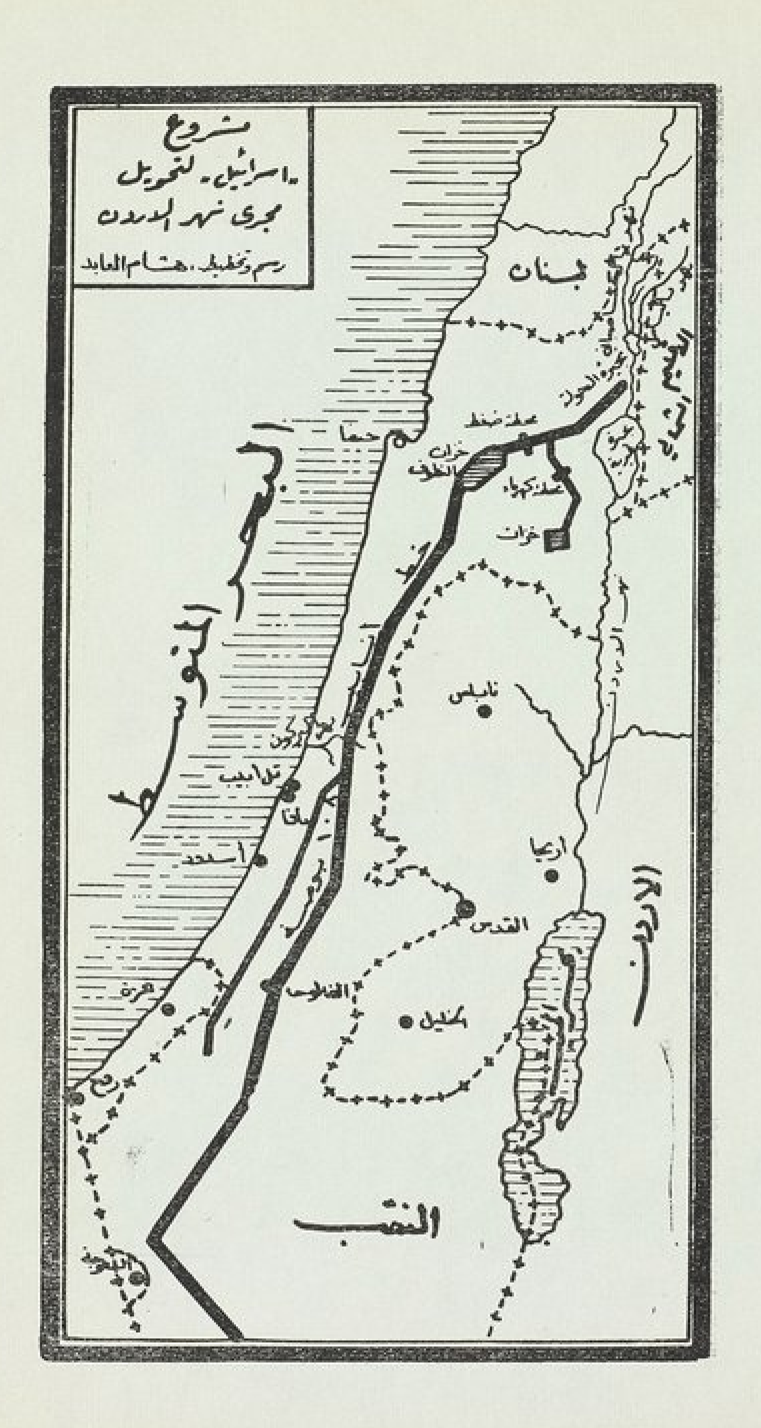
وهو مشروع يمتد الى مدى أوسع من مشروع السبع سنوات ، قدمه وزير الزراعة « الاسرائيلي » عام ١٩٥٤ الى رئيس وزرائه ، ووصفه بأنه مشروع حقيقي واقليمي قدمته « اسرائيل » بعد رفضهـا لمشروع جونستون ، وهو يشمل جميع مرافق مياه نهر الليطاني في لبنان . وقد جاء فيه ان تحويل الماء الفائض من نهر الليطاني الى وادي الاردن هو ضرورة لا غنى عنها لايجاد اي حل حقيقي واقليمي . وهذا الحل الاقليمي ينطوي على تحويل ميـاه نهر الحاصباني في لبنان ، ونهر دان ونهر بانيـاس ونهر اليرموك في سورية والاردن الى « اسرائيـل » ، ويعطـي مشروع القطن « لاسرائيل » (١٢٩٠) مليون متر مكعب سنويا من خطوط انحدار مياه الاردن ـ الليطاني . مقابل (٥٤٠) مليون متر مكعب يعطيهـا مشروع السبع سنوات ، أو (٣٩٤) مليون متر مكعب بموجب مشروع جونستون ، وسيروي مشروع القطن (٢,٥٩٨,٠٠٠) دونما منها (١,٧٩٠,٠٠٠) دونمـا في « اسرائيل » ، كما وانه يستنفد (٢٦٦,٥٠٠)

كيلو واط من الكهرباء وتبلغ تكاليفه (٤٦١) مليون دولار .

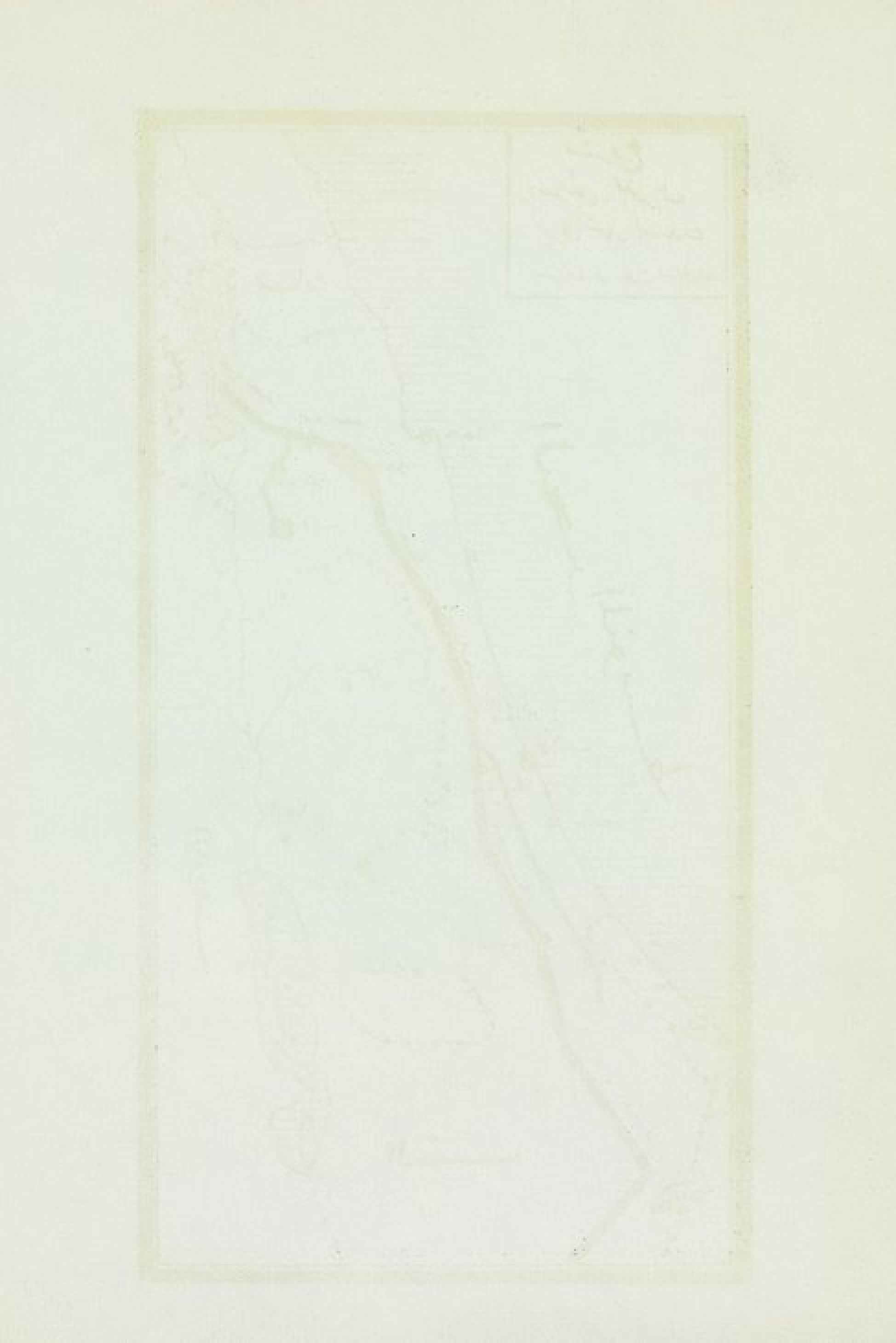
المعالم الفنية الرئيسية لمشروع القطن هي :

١ - قناة الاردن العلوى - البطوف ، تبتدىء عند نهر دان على ارتفاع (١٨٤) متر فوق سطح البحر وتمتد بمسافة (٩٣) كيلو متراً الى خزان سهل البطوف ، ويبلغ استيعابها (٧٤٠) مليون متر مكعب (منها ٤٠٠ من نهر الليطاني و٣٤٠ من اعالي الاردن) ، وترتبط بنهر بانياس بقناة فرعية . واما معظم منطقة الحولة فسترووى من مياه نهر دان التي يمكن الحصول عليها من باب القناة ، والى الاسفل من ذلك يمكن لقناة فرعية ثانية ان تنقل الماء من خزان نهر الحاصباني في لبنان الى القناة الرئيسية ، كما وانه بامكان قناة فرعية ثالثة ان تنقل الماء من خزان الخردل على نهر الليطاني الى قناة الحاصباني ، القناة الفرعية الثانية ، لتحويلها الى قناة اعالي الاردن - البطوف وجميع هذه المياه تصب في خزان البطوف . . . ان القناة بكاملها تشبه كثيراً بتصميمها قناة الري لاعالي الاردن في مشروع جونستون باستثناء انها اخيرا تؤدي الى خزان البطوف في حين ان قناة جونستون تروي اعالي منطقة الاردن .

٢ - قناة الاردن السفلى - البطوف : وتبتدىء من نهر الاردن جنوب بحيرة الحولة والارجح عند جسر بنات



مشروع
«اسرائيل» لتحويل
مجرى نهر الاردن
رسم وتخطيط. هشام العابد
لبنان
بحيرة الحولة
محطة ضخ
خزان البطوف
محطة كهرباء
خزان
حيفا
تل ابيب
يافا
اسدود
غزة
رفح
نابلس
اريحا
القدس
الفالوجة
الخليل
النقب
الاردن



يعقوب ، وذلك لتحويل ٢٠٠ مليون متر مكعب اخرى من مياه نهر الاردن الى خزان البطوف وذلك عبر مسافة طولها ٣٨ كيلو متراً ، ومن هذه القناة يضخ الماء الى خزان البطوف بواسطة محطة كهرباء الطابغة .

٣ — قناة رئيسية من خزان البطوف الى النقب : ان مشروع القطن يشتمل على ثلاث اقنية من الاسمنت قطر كل منها (٩) اقدام لتنقل المياه من البطوف الى النقب بدلا من قناة واحدة كما جاء في مشروع السبع سنوات . . .

٤ — قناة كنيرت — بيسان . . . من بحيرة طبريا الى حدود الاردن ، ستنقل هذه الشبكة ٢٢٠ مليون متر مكعب سنويا منها (١٠٠) مليون متر مكعب من بحيرة طبريا و ١٢٠ مليون متر مكعب من الوديان والينابيع .

٥ — تخزين مياه اليرموك في بحيرة طبريا بدلا من المقارن (الواقعة في الاردن) وهذا مشابه لما جاء في مشروع جونستون .

٦ — سد ارتفاعه (٨٣) متراً على اليرموك عند المقارن يتسع لتخزين ٧٣ مليون مترا مكعبا على ان يبلغ ارتفاعه في النهاية (٩٥) متراً يتسع لتخزين (١٩٥) مليون متر مكعب يستعمل معظمها لتوليد القوة الكهربائية .

وتمتد قناة طولها ٣٢ كيلومترا من السد الى الجنوب من النهر حيث محطة توليد القوة في العدسية .

٧ ـ تشييد قناة شرق الغور تبتدىء في محطة القوى في العدسية وترتبط بقناة فرعية مع بحيرة طبريا على الجانب الشرقي من نهر الاردن . وتمتد الى البحر الميت تقريباً ، واما ما دون وادي كفرنجة فيمكن نقل الماء بمصاصة من قناة شرق الغور حتى تصل الى اريحا تقريبا .

٨ ـ وينطوي مشروع القطن على انشاء (١٧) محطة قوة مجموع طاقتها (٢٦٦,٥٠٠) كيلوواط بما في ذلك محطة كهرباء الطابغة المذكورة سابقا ، ومحطة كهرباء العدسية وطاقتها الاولية (٣٨,٠٠٠) كيلوواط ترتفع فيما بعد الى (٧٦,٠٠٠) وثلاث محطات كهرباء تستنفذ مياه الفرعون ، والخردل على نهر الليطاني ، بطاقة كهربائية مقدارها (٦٢,٥٠٠) كيلو واط ، ومحطتان كهرباء تنشآن في « اسرائيل » وتستغلان مياه الحاصباني في لبنان بطاقة كهربائية مقدارها (٢٠,٠٠٠) كيلو واط ، ومحطات كهرباء اخرى تستغل الشلال من شمال « اسرائيل » الى البحر الميت لتوليد طاقة كهربائية مقدارها (١٣٤,٠٠٠) كيلو واط .

اختلاف مشروع القطن عن مشروع جونستون :

١ ـ الاستفادة من مياه اعالي وادي الاردن ، ليس فقط للري في اعالي وادي الاردن ، ولكن ايضا للتخزين في خزان سهل البطوف لاستعمالها فيما بعد في

النقب ، وهـــذه ميزة رئيسية في المشروع وغير موجودة في مشروع جونستون .

٢ ـ تحويل نصف مياه نهر الليطاني تقريبا « وجميعها في لبنان » الى « اسرائيل » لتخزينها في خزان سهل البطوف ، واستخدامها فيما بعد جنوبي « اسرائيل » في النقب . ويقدر مشروع القطن انسياب مياه الليطاني بـ (٨٥١) مليون متر مكعب منها (٤٠٠) مليون متر مكعب الى « اسرائيل » اما خبراء النقطة الرابعة فيقدرون انسياب ميـــاه الليطاني بـ (٧٠١) مليون متر مكعب الى لبنـان ، لذلك فان مشروع القطن يعطي في الواقع الى لبنان من نهر الليطاني مقدار (٣٠١) مليون متر مكعب (٧٠١ ـ ٤٠٠ = ٣٠١)

ولم يشر مشروع جونستون ولا مشروع السبع سنوات الى تحويل مياه الليطاني الى « اسرائيل » .



٣ـ محاولات «اسرائيل» التمهيدية لمشاريعها

في اغتصاب المنطقة المجردة

في اليوم الثامن من شهر ايلول سنة ١٩٥٣ لاحظت سلطات سورية العسكرية المرابطة على حدود المنطقة المغتصبة من فلسطين نشاطاً يهوديا مريباً تقوم به معدات هندسية ثقيلة أتى بها اليهود الى الضفة الغربية من نهر الاردن قريباً من طاحونة الصبح وقصر عطرة في المنطقة المجردة الوسطى وذلك لاسالة مياه النهر في قناة ملحقة ثانوية تشق طريقها في الاراضي المغتصبة من فلسطين ، الامر الذي دعا الوفد السوري في لجنة الهدنة لأن يقدم الى رئيس لجنة الهدنة السورية « الاسرائيلية » مذكرة اشار فيها الى النشاط اليهودي المشبوه وذكر ما يقوم به الجانب اليهودي ، ولفت النظر الى ان هذا العمل هو خرق لشروط الهدنة واستمرار من « اسرائيل » في اتباع سياسة الامر الواقع القائمة على نقض الارتباطات التي تعهدت بها ، ومحاولة منها لفرض سيادتها على المنطقة المجردة وعلى ضفتي الاردن . وطالب وفد سورية في لجنة الهدنة آنذاك

بوقف هذه الاعمال في الحال ريثما يتخذ رئيس هيئة الرقابة الدولية قراره بشأن هـذه الشكوى . وتوالت المذكرات والاجتماعات بعد ذلك . وفي ٩/٩/١٩٥٣ قدم رئيس وفد سورية في لجنة الهدنة شكوى عاجلة جداً الى كبير المراقبين الجنرال بينيكيه تتلخص فيما يلي :

ان النشاط العسكري « الاسرائيلي » يسير في المنطقة المجردة الوسطى وقد شوهدت وحدات من الجيش « الاسرائيلي » النظامي متمركزة على الهضاب الغربية والشمالية الغربية من قصر عطرة بمواجهة المراكز السورية ، وان وجود هـذه القوات النظامية مخالف لاتفاقية الهدنة (مادة ٥ فقرة ب) وقد استمر البوليس « الاسرائيلي » الرسمي على التمركز بشكل دائم في المنطقة المجردة من السلاح مخالفا بذلك اتفاقية الهدنة التي نصت على ايجاد شرطة مدنية محلية ، فلذلك يعتبر وجود هذه القوات غير مشروع وغير مقبول . وان تجمعات الجيش « الاسرائيلي » ترمي الى اهداف عدوانية .

ونتيجة لهذه الشكوى اصدر كبير المراقبين امره لوقف العمل في السد الجديد على مجرى الاردن ، الا ان اليهود لم ينفذوا الامر بل استمرت وحدات التسوية في عملها .

ومن هنا نرى ان « اسرائيل » كانت تهدف الى تحويل النهر من مجراه الطبيعي في المنطقة المجردة الى داخل الارض المحتلة ، الامر الذي لا يمكن قبوله للاسباب التالية :

١ ـ ان تحويل الاردن يزيل حاجزا طبيعياً يفصل ما

بين قوات سورية المسلحة و « اسرائيل » وان المشروع الجديد يؤمن « لاسرائيل » كسباً عسكريا كبيراً فيعدل الوضع الكلي للمنطقة المجردة ، كما ان نقل مجرى النهر الى غربي خط الهدنة ، اي الى داخل المنطقة « الاسرائيلية » نفسها ، يخرج نهر الاردن من وضعه كنهر للمراقبة الدولية ويسمح بتنظيمه لاستعماله العسكري في المستقبل وهو ما منعته اتفاقية الهدنة بين الطرفين .

٢ - ان تحويل نهر الاردن من مجراه الطبيعي الى مجرى آخر هو عمل يؤدي الى تثبيت سيادة مطلقة على هذا النهر ، واذا تم ذلك فانه يؤمن « لاسرائيل » أفضلية سياسية ضخمة ، مع ان اتفاقية الهدنة اوقفت سيادة أي من الطرفين على المنطقة المجردة ، اذ نصت الفقرة الاولى من المادة الثامنة على عدم اكتساب اية افضلية سياسية او عسكرية في المنطقة المجردة لأي من الطرفين .

٣ - ان تحويل مجرى النهر يؤمن « لاسرائيل » افضلية اقتصادية ومكاسب على حساب السكان العرب في سورية والاردن وأهل المنطقة الذين يعيشون على اطراف النهر .

٤ - ان « اسرائيل » لا تملك الحق في تحويل مجرى هذا النهر الذي يستمد قسما كبيراً من مياهه من سورية ولبنان .

وتوالت الاحداث ، وبالرغم من المحاولات التي جرت لمعالجة الموقف عن طريق لجنة الهدنة ، فان « اسرائيل » لم تمتثل

لأوامر كبير المراقبين ، مما جعل وزارة خارجية سورية تعرض الموضوع على مجلس الأمن ، ولكن « اسرائيل » كعادتهـــا لم تذعن لقرارات مجلس الأمن .

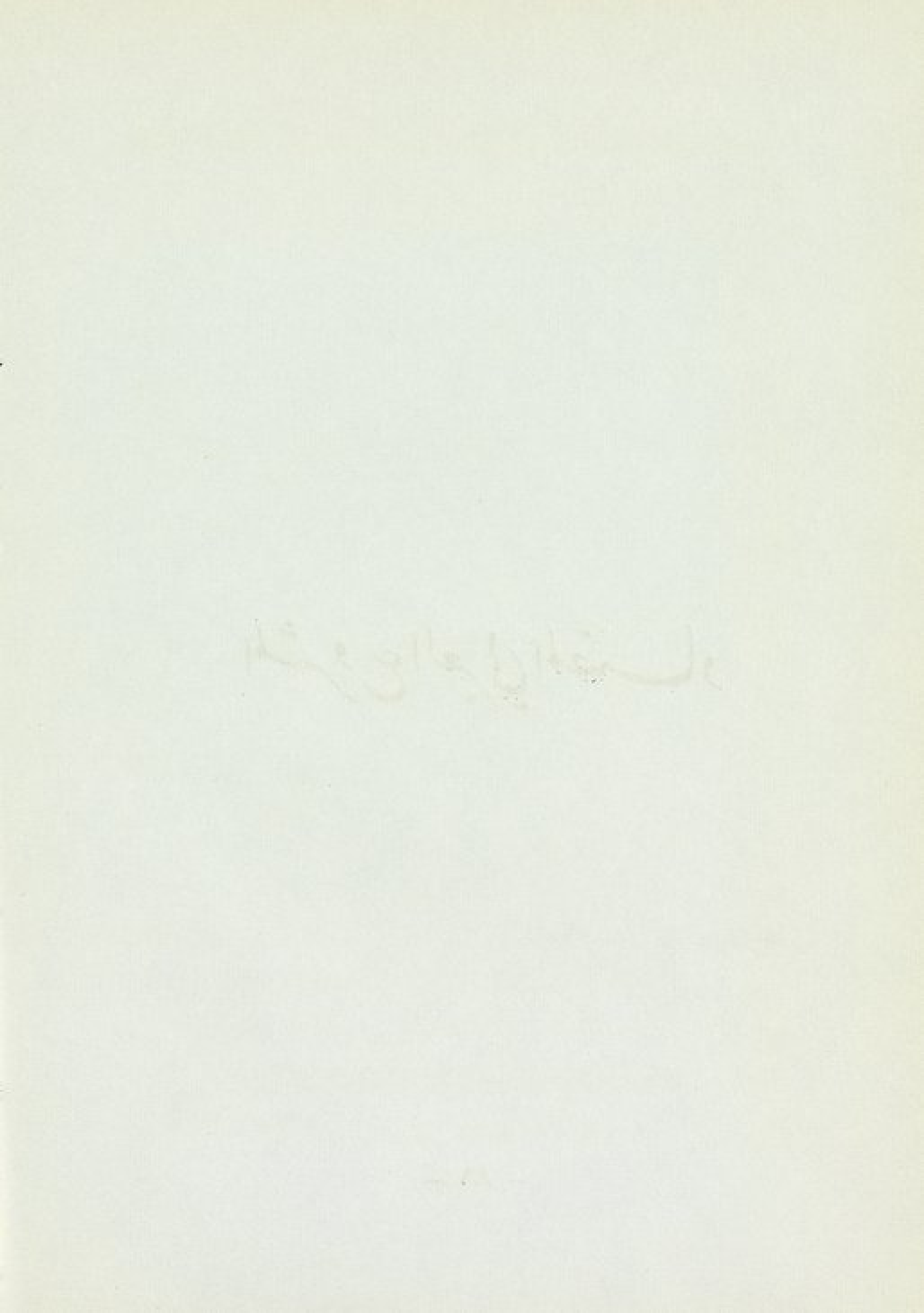
كان هـــذا عام ١٩٥٣ ، ولم تكن محاولة « اسرائيل » الاولى تلك الا من قبيـل جس النبض في وقت لم تكن فيه مقدرات الشعب العربي في سورية في أيدي قادة أمناء مخلصين ، وكان الموقف الضعيف الذي وقفتـــه حكومة الشيشكلي في ذلك الوقت مشجعـاً « لاسرائيل » على المضي في مشاريعها في الداخل تمهيداً لتحويل الاردن عندما يحين وقت ذلك . ولم يخطر على بال « اسرائيل » ان تطورات سياسية ضخمـــة ـ كتلك التي حصلت فعلاً بين ٥٣ ـ ٩٦٠ ستتم في بلدين عربيين مجاورين لها بحيث تهدد هذه التطورات لا مشاريع « اسرائيل » فحسب ، انما وجود « اسرائيل » من حيث الأساس .

وفي الوقت الذي مضت فيـه « اسرائيـل » في تنفيـــذ مشاريعها ، كان مشروع جونستون ما يزال موضع اخـذ ورد على صعيد المنطقة . وقد ألف الجانب العربي لجنة فنية عربية لدراسة مشروع جونستون والرد عليه ، وفعلا قامت هذه اللجنة الفنية العربية بالدراسات الفنيـة ، وتقدمت بمشروع عربي رداً على مشروع جونستون ، وهـــذا هو المشروع العربي المضاد هو الذي نعرضه في الصفحات التالية .

ونود ان نعود فنؤكد هنا ان المشروع المضاد العربي ـ رغم عرضنا له ـ لا يمكن ان يكون اساساً نقبل به استغلال مياه وادي الاردن ، ذلك لأنه يحمل في طياته الاقرار بواقع « اسرائيل » وقبول فكرة التوطين بالنسبة للنازحين العرب . انما يجب ان ينظر الى المشروع العربي المضاد والى الردود العربية الاخرى على انها من سبيل فضح تحيز مشروع جونستون وكشف ضعفه لا غير ، وانها ردود املتها ـ في وقتها ـ ظروف سياسية معينة نشعر انها قد ذهبت اليوم الى غير رجعة ، مع انها كانت آنذاك تفرض اخذها بعين الاعتبار .



المشروع العربي المضـاد



يقوم المشروع العربي المضاد على ثلاث نقاط اساسية :

النقطة الاولى :

تهدف الى العمل بصورة حقيقية للاستفادة من المياه العربية لصالح الزراعة في الدول العربيـة ، مع استغلال ما يستطاع توليده من الطاقة الكهربائية .

النقطة الثانية :

تهدف الى عدم تمكين الدولة الغاصبة من استغلال الميـاه خارج حوض الاردن وروافـده ، وذلك اضرب المخطط « الاسرائيلي » الهادف الى جر ميــاه الحاصباني وبانياس الى الجليــل ثم الى البطرف ثم الى النقب ، الامر الذي ينعش « اسرائيـل » ، ويخفف من ضائقتهــا الاقتصادية ويزيد في امكانياتها الزراعية والصنــاعية ، ويفتح الباب على مصراعيه لاستقبال اكبر عدد ممكن من المهاجرين اليهود .

هذا من ناحية ومن ناحية اخرى خوفا من زيادة ملوحة مياه بحيرة طبريا مما يضر بمياه ري الاردن .

النقطة الثالثة :

ان اللجنة الفنية العربية رأت انه على اساس أخذها الحدود القائمة بعين الاعتبار وموارد المياه في حوض النهر - لا كما أغفلها مشروع جونستون - كفلت لكل دولة ضمن حدودها الانتفاع بري الاراضي الصالحة للزراعة والموجودة فعلاً في مناطق منابع واحواض هذه الانهار ، مع استفادة هذه المناطق بما يمكن توليده من القوى الكهربائية فيها . لذلك رأت اللجنة ان يشمل المشروع العربي ما يأتي :

أولا — استغلال مياه نهر اليرموك لاغراض الري وتوليد القوى الكهربائية :

آ - يطالب المشروع العربي ببناء سد في المقارن لخزن مياه اليرموك للري وتوليد الكهرباء لصالح الاردن وسورية حسب الاتفاقية المبرمة بينهما في ٤ حزيران ١٩٥٣ ، وتوصي اللجنة بتصميم الخزان على اساس استيعاب (٤٦٠) مليون م٣ على ان يساهم الجانب الاميركي بتكاليف ماسعته (٣٠٠) مليون م٣ وبقية التكاليف يتحملها الجانب العربي .

ب - رأت اللجنة العربية استبعاد تخزين مياه هذا النهر

في بحيرة طبريا وذلك للاسباب التالية :

١ - ان كون هذه البحيرة تقع مع شواطئها في الارض المحتلة سيجعل «لاسرائيل» السيطرة على الخزان وتمنع تحويل المياه الى ترعتي الغور الشرقي والغربي .

٢ - ان متوسط الملوحة في مياه نهر اليرموك هو نحو (٨٨) جزء من المليون بينما يبلغ متوسط الملوحة في مياه بحيرة طبريا نحو (٣٠٠) جزء من المليون ، مما سينتج عنه قطعاً زيادة ملوحة المياه التي تستعملها الاردن من نهر اليرموك في حالة تخزين مياهه في بحيرة طبريا .

٣ - ان استعمال بحيرة طبريا كخزان لمياه نهر اليرموك يؤدي الى ضياع كميات كبيرة من مياهه بالتبخر ، ومن المعلوم ان مايفقد من مياه هذه البحيرة في الوقت الحاضر يبلغ نحو (٣٠٠) مليون م٣ سنويا ، بينما في حالة تخزين مياه نهر اليرموك في احدى مناطق حوض هذا النهر (المقارن او وادي خالد) لن يزيد ما يفقد بالتبخر عن (١٥) مليون من الامتار المكعبة سنويا .

٤ - بمراجعة تصريفات نهر اليرموك في مدى عشرين عاماً يتضح ان ١٥٠ مليون م٣ ستضيع لأن سعة التخزين في البحيرة تبلغ (٨٣٠) مليون م٣ فقط حسب تقديرات مشروع جونستون .

٥ - سيؤدى التخزين في بحيرة طبريا حسب اقتراح جونستون الى ارتفاع منسوب المياه مترين مما سيؤثر على

معالم الاماكن المقدسة المنتشرة على شواطىء هذه البحيرة .

ج — استغلال مياه اليرموك لصالح سورية والاردن :

١ — ينشأ سد تخزين في حوض النهر اما عند المقارن او عند وادي خالد حسبما تقرره الدراسات ، وتجعل سعة التخزين الكلية امام هذا السد (٤٧٥) مليون م٣ منها (١٠٠) مليون متر مكعب كتخزين ثابت لاغراض توليد الكهرباء ولمقابلة رسوب الطمى بحوض الخزان ، وباقي السعة ستضمن سحبا سنويا من الخزان ومقداره (٣٧٥) مليونا من الامتار المكعبة .

٢ — ينشأ سد تخزين على نهر اليرموك بالقرب من العدسية لضمان سحب التصرف المتوسط بين موقع الخزان على اليرموك عند المقارن او وادي خالد وبين العدسية ، وهو يبلغ نحو (٦٠) مليونا من الامتار المكعبة سنويا .

وتقدر سعة الخزان المطلوبة للوفاء بهذا الغرض وشاملة للتخزين الموسمي بنحو (١٠٠) مليون من الامتار المكعبة .

٣ — وبذلك يكون مقدار ما يمكن تجميعه سنويا في الخزانين المذكورين هو ٣٧٥ + ٦٠ = ٤٣٥ مليونا من الامتار المكعبة ، فاذا حذفنا من ذلك ١٥ مليون م٣ وهو مايفقد بالتبخر من حوض الخزانين تبقى لدينا (٤٢٠) مليون متر مكعب وهو مايمكن الانتفاع به على الوجه التالي :

توزيع المياه :

آ - سورية :

وينوبها (٨٠) مليون م^٣ سنويا لتأمين احتياجات ري اراضي المزيريب وتل شهاب الصالحة للزراعة المجاورة للخزان التي تبلغ مساحتها نحو (٦٨,٠٠٠) دونم وقد تم استصلاح وري (٢٢,٠٠٠) دونم منها فعلاً .

و (١٠) ملايين من الامتار المكعبة سنويا لري الاراضي الصالحة للزراعة في وادي اليرموك بين موقع السد وبين العدسية .

ب - الاردن :

وينوبها (٣٣٠) مليون م^٣ سنويا تؤخذ من ترعة الغور الشرقي لأغراض الري فيكون مجموع حصتي الاردن وسورية (٤٢٠) مليون م^٣ سنويا .

٤ - انشاء محطة لتوليد القوى الكهربائية عند موقع سد خزان اليرموك .

٥ - انشاء قناة تستمد مياهها من سد خزان اليرموك وتتجه الى الغرب حتى العدسية حيث تنشأ محطة لتوليد القوى الكهربائية ، ويمكن استغلال محطتي توليد القوة الكهربائية المتقدم ذكرها (عند موقع السد وعند العدسية) لصالح الاردن وسورية حسب الاتفاقية المعقودة بين البلدين في ٤ حزيران عام ١٩٥٣ .

ثانيا - استغلال مياه نهر الاردن وروافده شمال بحيرة طبريا لاغراض الري وتوليد القوى الكهربائية :

رأت اللجنة الفنية العربية ان يكون استغلال مياه نهر الاردن وروافده شمال بحيرة طبريا بحيث يضمن ري المساحات الآتية الصالحة للزراعة باحواض هذه الانهار في لبنان وسورية و « اسرائيل »

آ - لبنان :

١ - بناء سد على الحاصباني سعته (٣٥) مليون متر مكعب يروي (٣٥,٠٠٠) دونم ويكلف ١٢ مليوناً و٦٠٠ الف دولار ، ويكون موقعه على بعد (٢٠) كيلو مترا قبل التقاء الحاصباني بنهر الاردن .

٢ - استغلال الانحدار الكبير في نهر الحاصباني لتوليد القوى الكهربائية لصالح لبنان حيث ينبع ويجري هذا النهر وذلك بانشاء قناة تستمد مياهها من سد الحاصباني فتروي الاراضي الصالحة للزراعة ثم تسيل فيها المياه منحدرة الى قرية الغجر العربية الواقعة بين حدود الاقليم الشمالي ولبنان حيث تنشأ محطة للطاقة الكهربائية تولد حوالي ١٢٠,٠٠٠ كيلو واط وتكلف (١١) مليون دولار ، بدلا من اقامتها في تل حي (في الاراضي المغتصبة) حسب مشروع جونستون . ومما

يجدر ذكره هنا ان مشروع جونستون كان قد اسقط من حسابه ري اية اراض لبنانية بحوض نهر الحاصباني مع ان هذا النهر يمر في اراضي لبنان .

ب - سورية :

١ - ري مســاحة (٢٠،٠٠٠) دونم في حوض نهــر بانياس وذلك بعشرين مليون متر مكعب من مياه النهر سنويا (ونشير هنا ايضا الى ان مشروع جونستون كان قد اسقط من حسابه ري اية اراض عربية بحوض نهر بانياس مع ان هذا النهر ينبع ويمر من اراضي سورية) .

٢ - ري مـا مساحته (٢٢،٠٠٠) دونم في منطقــة البطيحة شمال شرقي بحيرة طبريا بـ(٢٢) مليون متر مكعب .

ج - « اسرائيل » :

١ - ري مساحـة (٧٨،٠٠٠) دونم بمنطقــة الحولة بـ(٦٦) مليون متر مكعب .

٢ - ري مساحة (٣٠،٠٠٠) دونم بمنطقة ايلغاهاشاهار بـ(٣٠) مليون متر مكعب سنويا .

٣ - ري مساحة (٢٢) الف دونم من منطقــة وادي بافنيل من الآبار الموجودة بهـا ولا تحتــاج من مياه النهر شيئاً .

ثالثاً - استغلال نهر الاردن وروافده لاغراض الري

جنوب بحيرة طبريا :

وعلى اساس ما جاء في النطقة الثانية من المشروع العربي فان كميات المياه التي ستقتطع من التصرفات الواردة الى نهر الاردن وروافده شمالي بحيرة طبريا هي كالآتي :

٣٥ مليون م٣ لري اراضي لبنان في حوض نهر الحاصباني .

٢٠ مليون م٣ لري اراضي سورية في حوض نهر بانياس .

٢٢ مليون متر مكعب لري اراضي سورية في منطقة البطيحة .

٦٦ مليون متر مكعب لري الاراضي المغتصبة في في منطقه الحولة .

٣٠ مليون متر مكعب لري الاراضي المغتصبة في « اسرائيل »

١٧٣ مليون متر مكعب . مجموع كميات المياه

اما باقي تصرف نهر الاردن وروافده شمالي بحيرة طبريا فينساب الى هذه البحيرة حيث يتم تخزينها باستمرار لتأمين الاحتياجات اللازمة لري المساحات الآتية في « اسرائيل » والاردن جنوبي بحيرة طبريا .

«اسرائيل» :

١ - مساحة ٢٦,٠٠٠ دونم بمنطقة مثلث اليرموك وتحتاج من مياه النهر الى (٤٥) مليون متر مكعب .

٢ - مساحة (٧٨,٠٠٠) دونم بمنطقة الغور الغربي وتحتاج من مياه النهر الى (٣٩) مليون م٣ سنويا . فيكون المجموع (٨٤) مليون متر مكعب سنوياً .

الاردن :

١ - استكمال ريّ اراضي الغور الشرقية ، وتقدر كميات المياه اللازمة جنوبي بحيرة طبريا لهذا الغرض كما يلي :

(٣٩٥) مليون م٣ سنوياً يؤمن منها (٣٣٠) مليون م٣ سنوياً من نهر اليرموك و (٦٥) مليون م٣ سنويا من جنوب خزان بحيرة طبريا .

٢ - ري اراضي الغور الغربي ، وتقدر كميات المياه اللازمة جنوب بحيرة طبريا لهذا الغرض (٣٠٥) ملايين متر مكعب فيكون المجموع (٣٧٠) مليون م٣ عدا مياه اليرموك .

وعلى هذا الاساس تكون كميات المياه اللازم سحبها جنوب خزان بحيرة طبريا هي :

(٨٤) مليون م٣ «لاسرائيل» .

(٣٧٠) مليون م٣ للاردن .

فيكون المجموع (٤٥٤) مليون م٣ .

رابعا _ استغلال مياه الوديان والآبار :

١ ـ تشمل موارد المياه التي اعتمد المشروع العربي على استغلالها عدا مياه نهر الاردن وروافده ، تصريفا دائما بالوديان وهو مستغل فعلا للري في الوقت الحاضر ويقدر بنحو (٢٦٨) مليون م٣ سنويا .

٢ ـ في الآبار ويقدر بنحو (٤٠) مليون متر مكعب سنويا .

٣ ـ تصريفا يمكن الحصول عليه بعد التحكم في مياه فيضانات الوديان ويقدر بنحو (٧٤) مليون م٣ . فيكون المجموع (٣٨٢) مليون م٣ سنويا .

لقد اخذت تقديرات التصريفات المذكورة في المشروع العربي المضاد مطابقة في اغلب الحالات لما جاء في مشروع جونستون .

١) في المناطق الواقعة شمال بحيرة طبريا اخذت المقننات مطابقة لتقديرات مشروع جونستون . اما في المناطق الواقعة في جنوب بحيرة طبريا فقد اخذت المقننات مطابقة لتقديرات المرحوم ماكدونالد .

٢) يدخل ضمن المناطق المذكورة مساحة (٣٨،٠٠٠) دونم تروى في الوقت الحاضر .

٣) المناطق المقترح ريها في « اسرائيل » والاردن اخذت مساحة كل منها مطابقة لتقديرات مشروع جونستون .

٤) متوسط مجموع التصريف الطبيعي لنهر الاردن وروافده بعد مصب نهر اليرموك حسب تقدير مشروع جونستون تبلغ (١٠١٣) مليون م٣ يضاف اليها التصريفات الآتية التي لم يشملها تقدير المشروع الاميركي المذكور .

آ - (١٥) مليون متر مكعب سنويا التصريف المأخوذ من النهر فعلا في الوقت الحاضر لري ١٥,٠٠٠ دونم بمنطقة البطيحة في الاقليم الشمالي .

ب - (٦) ملايين متر مكعب سنويا التصريف المأخوذ من النهر فعلا في الوقت الحاضر لري ٧,٠٠٠ دونم بمنطقة الحولة العليا في الارض المغتصبة .

ج - (٢٦) مليون متر مكعب سنويا التصريف المأخوذ من النهر فعلا في الوقت الحاضر لري ٢٥,٠٠٠ دونم بمنطقة مثلث اليرموك في الارض المغتصبة .

فيكون متوسط مجموع التصريف الطبيعي لنهر الاردن وروافده بعد مصب نهر اليرموك (١٠٦٠) مليون متر مكعب سنويا . وسيزداد هذا التصريف الآن بعد ان تم تجفيف بحيرة الحولة وذلك بسبب توفير (٦٢) مليون م٣ سنويا كانت تفقد بالتبخر . وعلى ذلك سيصبح مجموع التصريف الطبيعي لنهر الاردن بعد مصب نهر اليرموك (١١٢٢ مليون م٣ سنويا)

وبمقتضى المشروع العربي المضاد يستثنى استغلال هذه التصريفات فيما عدا :

آ - المياه التي ستنساب من النهر الى البحر الميت نتيجة تحديد سعة خزان اليرموك وقلة متوسط المسحوب من هذا الخزان عن متوسط تصريف هذا النهر الطبيعي هناك . وتقدر كمية هذه المياه بـ (٤٠) مليون متر مكعب سنويا .

ب - المياه التي ستنساب من النهر الى البحر الميت نتيجة تحديد سعة خزان طبريا وقلة متوسط السحب منه عن متوسط التصريف الطبيعي وتقدر كميتها بـ (١٨) مليون م٣ سنويا .

ج - المياه التي ستضيع بالتبخر في حوض خزان نهر اليرموك ومقدارها خمسة عشر مليون متر مكعب سنويا .

د - المياه التي ستضيع بالتبخر في حوض خزان نهر الحاصباني ومقدارها (٢) مليون م٣ سنويا .

فيكون المجموع (٧٥) مليون م٣ وهو كميات المياه التي لا يتم استغلالها ، وبذلك يصبح صافي ما يمكن استغلاله (١٠٤٧) مليون م٣ سنويا ، كما ورد بيان توزيعها على المناطق المقترح ريها حسب المشروع العربي المضاد .

مشروع جونستون في صيغته النهائية

رأينا من العرض السابق ان مشروع جونستون قد لقي معارضة شديدة من الجانبين العربي واليهودي ، وقد تمثلت هذه المعارضة لدى الجانبين بمشاريع مضادة ، فقد تقدم اليهود بمشروع القطن الذي مر معنا كما قدمت اللجنة العربية الفنية المشروع العربي المضاد والذي عرضناه قبل قليل ، وازاء هذه المعارضة قدم اريك جونستون تعديلاً لمشروعه تناول النواحي التالية :

١ ـ حصص المياه :

آ ـ الحل الأول :

التوزيع النهائي للمياه كاملة بما فيها مياه الوديان والآبار :

الدولة	كميات المياه بملايين الامتار المكعبة	النسبة المئوية
الاردن	٧٦٠	٥٢,٣ ٪
سورية	١٣٢	٩,١ ٪
لبنان	٣٥	٢,٤ ٪
مجموع حصص المياه المقترحة للدول العربية	٩٢٧	٦٣,٨ ٪
المياه الباقية للمنطقة المحتلة	٥٢٥	٣٦,٢ ٪
المجموع	١٤٥٢	١٠٠٪

ب ـ الحل الثاني :

التوزيع الموقت ويجري على اساس الاحتفاظ لكل من الاردن والمنطقة المحتلة بحرية استعمال مياه الوديان والآبار الموجودة لديها ، ثم توزيع المياه المشتركة بصورة مؤقتة كما يلي .

الدولة		كميات المياه بملايين الامتار المكعبة	النسبة المئوية
الاردن		٣٧٥	٤٢ ٪
سورية		١٣٢	١٤,٨ ٪
لبنان		٣٥	٣,٩ ٪
مجموع حصص المياه المقترحة للدول العربية		٥٤٢	٦٠,٧ ٪
مجموع المياه المقترحة المنطقة المحتلة		٣٥٠	٣٩,٣ ٪
	المجموع	٨٩٢	١٠٠٪

٢ — التخزين :

سيكون التخزين جزئياً في وادي خالد ويمكن زيادته عند الحاجة على الا تزيد النفقات الضرورية التي يستوجب بها ذلك عن عشرة ملايين دولار .

٣ — ويتناول المشروع علاوة على النقاط السابقة تحويل مياه اليرموك الى طبريا لتخفيف ملوحتها وجعلها صالحة للري لمنفعة المنطقة المحتلة .

رأي الجانب العربي

في العرض الأميركي الجديد

لم يتجاوز رد الجانب العربي على تعديلات جونستون هذه الأمور الفنية العامة من وجهة هي - وان بنيت على اساس المصلحة - من باب النقاش في التفاصيل لا في مبدأ المشروع وما ينطوي عليه ، ونحن اذ نورد هنا رأي الجانب العربي من باب استكمال المعلومات لا غير - لا يسعنا الا التأكيد على رفض ما ينطوي عليه مشروع جونستون ، وبالتالي « التعديل » العربي من اعتراف بحق « اسرائيل » في المياه العربية ينتج عنه اعتراف ضمني بوجود « اسرائيل » .

آ - حصص المياه :

يوافق الجانب العربي على حصص المياه لكل من سورية ولبنان ، ولا يوافق على نصيب الاردن للاسباب التالية :

أولاً – ان كمية الـ (٧٦٠) مليون م٣ من المياه المقترحة جرى حسابها على اساس منهج زراعي لا يتلاءم مع مصلحـة اقتصاد الاردن وقد وضعته **وكالة الاغاثة على مبدأ الاسكان الكثيف والاكتفاء الذاتي** . . فخصصت مساحـــات واسعة لزراعة القمح والشعير وأهملت زراعة القطن والارز .

ثانياً – ان المقننات المائيـــة المعتبرة في حساب حصة الاردن هي دون حاجة الاراضي الفعلية .

ويلاحظ ان الكمية المخصصة للاردن في التوزيع النهـائي اقل من حصتها بل اقل مما ورد في مشروع جونستون الاول ، ان هذا التوزيع يجحف بحق الاردن ، ولا يقوم على اسس فنية فكميات المياه المقترح تخصيصها للاردن في التوزيع المؤقت هي اقل من المياه التي يمكن ان تحصل عليها من ميـــاه اليرموك وحـده ، فضلاً عن ان التوزيع المؤقت لم يحجز من الجانبين حصصاً متناسبة .

لم يوافق الجانب العربي كذلك على حصة الميـاه المقترحة للمنطقة المحتلة لسببين رئيسيين :

الأول : انها محسوبة على اساس مساحة تقدر بـ (٤٢٠,٠٠٠) دونم ، وليست لدينا ادلة تثبت صحة هذا الرقم .

الثاني : انها محسوبة على اسـاس مقننات مائية معدلهـــا (١٢٥٠) م٣ للدونم في السنة ، وهذا المعـدل يزيد على حاجة الاراضي الفعليـة في منطقة الغور العليا ، وشمال طبريا نظراً لخصوبتها الشديدة .

ب ـ التخزين :

لم يوافق الجانب العربي على التخزين الجزئي المقترح للاسباب التالية :

١ ـ انه يهدد الاراضي العربيـة بتلف المحصول في حالة انقطاع مياه طبريا عنها لأي طارىء .

٢ ـ لا يفي حاجة الاراضي العربية من الميـاه في حال تبني نهج زراعي جـــديد يتلاءم مع الاقتصاد الزراعي الذي يستوجب تصريفاً مائياً غزيراً في الصيف .

٣ ـ يحرم الجانب العربي من الانتفاع بقسم هـــام من الطاقة الكهربائية التي يمكن توليدهـــا في اليرموك لو كان التخزين كلياً .

٤ ـ يقدم نفعـاً لليهود ، اذ يخفف ملوحة بحيرة طبريا ، ويضر بالجانب العربي اذ يزيد ملوحة المياه المخزونة .

وقد اصر الجـــانب العربي على مطالبه السـابقة بالتخزين الكلي على اليرموك ، على الا يقل عن (٣٠٠) مليون م٣ للري والكهرباء ، وقدم الايضاحات والحسابات الكافيـة التي تؤيد وتبرر هذه المطالب .

توصيات اللجنة العربية :

اوصت اللجنة العربية بما يلي :

١ ـ برفض التخزين الجزئي والاصرار على التخزين الكلي للمياه في وادي اليرموك ضمن حدود سعة (٣٠٠) مليون م٣

على الاقل للري والكهرباء .

٢ - برفض تحويل مياه اليرموك الى بحيرة طبريا الا ما زاد عن سعة التخزين الكلي السابق .

٣ - بالاصرار على تحديد حصة الاردن من مياه طبريا بما لا يقل عن (٢٠٠) مليون م٣ بالاضافة الى مياه اليرموك ومياه الوديان والآبار الموجودة في اراضيها ، ويكتفي بصورة مؤقتة بسحب (١٥٠) مليون م٣ من هذه البحيرة للاردن على ان يحجز مقابل ذلك (٢٥٠) مليون م٣ من حصة المنطقة المحتلة ريثما تجمع العناصر اللازمة لتحديد التوزيع النهائي .

وفي حالة عدم قبول الجانب الأميركي التوصيات السابقة توصي اللجنة بتحقيق مشروع اليرموك لصالح الاردن وسورية مع الاستمرار بالمطالبة بحصة كل منهما من مياه نهر الاردن المشتركة.

الرقابة الدولية :

تشمل الرقابة في « مشروع جونستون » نهر الاردن وروافده كلياً ولكن الجانب العربي اصر على قصر الرقابة على المنشآت المشتركة وعلى عملية التوزيع في مواقع حدودها وذلك لكي يمنع الرقابة على المياه الداخلية .

كذلك رفض الجانب العربي ما يصر عليه جونستون من وجوب البدء بتنفيذ المشروع في الاراضي المحتلة ثم بعد ذلك يبدأ التنفيذ في الاراضي العربية ، واصر على وجوب البدء في التنفيذ داخل الاراضي العربية ثم المغتصبة .

المشروع المشترك السوري الاردني

تناول هذا المشروع مياه نهر اليرموك والطاقـات التي توفرها بدراسة عملية مفصلة .

ومن المعلوم ان الانظمة الدولية تخضع استثمار الانهـار المشتركة الى اتفاق يعقد بين البلدان المجاورة لصيانة مصالحهـا وتنسيق مجهودها في استغلال هذه الانهار ، ولما كان اليرموك نهراً مشتركا بين سورية والاردن اذ ينشأ من الاراضي السورية ويشكل خط الحدود بين البلدين على طول (٣٠) كم ثم ينحدر جنوبا نحو الاراضي الاردنية حتى مصبـه في نهر الاردن ، فقد عقدت اتفاقية بين سورية والاردن بتاريخ ٤ حزيران ١٩٥٣ حددت بموجبهـا الخطوط الرئيسية لاستثمار هذا النهر لغايات الري وتوليد الكهرباء لمنفعة القطرين الشقيقين ، واحتفظت سورية في هذه الاتفاقية بحق الانتفاع من ميـاه كافة الينابيع المنفجرة او التي يمكن تفجيرهـا في اراضيهـا والحصول كذلك على ٧٥ ٪ من القوة الكهربائيـة المولدة في المنشآت المشتركة وحددت حصة مساهمتهـا في تكاليف هـذه المنشآت بنسبة ٥ ٪ وحصة الاردن بنسبة ٩٥ ٪ .

وبنتيجة هذا الاتفاق تعاقدت الحكومة الاردنية بموازرة النقطة الرابعة الاميركية ووكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين مع شركتي ميكل بيكروجونيو وهيرزا على القيام بالتحريات والدراسات الفنية اللازمة لتنظيم جريان النهر والانتفاع من

مياهه في مشاريع الري وتوليد القوى الكهربائية فاسفرت دراستهما عن وضع برنامج شامل عرض في ثمانية مجلدات يمكن تلخيص خطوطه الرئيسية في حالتها النهائية كما يلي :

آ ـ اقامة سد مشترك عبر مجرى النهر في موقع المقارن يبلغ ارتفاعه (١٤٧) متراً حتى المنسوب (١٦٨) فوق سطح البحر ويبلغ طوله (٥٥٠) متراً يستوعب خزانة (٤٧٥) مليون م٣ لتخزين مياه النهر خلال موسم الفيضان وتنظيم جريانه الى تصريف متواصل لايقل عن عشرين متراً مكعباً في الثانية عوضاً عن تصريفه الطبيعي المتحول الذي يتراوح بحسب فصول السنة مابين الخمسة والخمسمائة متر مكعب في الثانية .

وقد اعد نمط زراعي لاستثمار اراضي الغور المستصلحة والمروية بواسطة هذا المشروع فيتناول تخصيص ٥٦٪ من الاراضي لزراعة ثنائية و ٤٤٪ منها للمحصولات الثابتة .

وتشمل الدورة الثنائية ٨٪ للشوندر و ١٤٪ للقمح والباقي للخضار الصيفية والشتوية ، كما تشمل الزراعات الثابتة ٢٠٪ للعلف وباقي المساحة للاشجار المثمرة والحمضيات والموز والبلح ، وتقدر قيمة المنتوجات السنوية بالاسعار الدولية السائدة بحوالي (٤٠) مليون دولار يبلغ ايرادها الصافي (١٦) مليون دولار .

ب ـ انشاء اربعة مراكز متدرجة ما بين المقارن والعدسية لتوليد القوى الكهربائية بواسطة النفقات المائية بفضل تساقط المياه الحاصل بين المنسوب (١٦٨) فوق سطح

البحر في اعلى المقارن والمنسوب (٢١٠) تحت سطح البحر في العدسية .

وتقدر استطاعة هذه المراكز الاربعة بـ (٤٧) الف كيلوواط ويبلغ انتاجها السنوي (١٦٧) مليون كيلوواط ساعي . وفي الامكان الاستعاضة عن هذه المراكز الاربعة بمركزين رئيسيين فقط ينشآن تحت الارض اولهما في المقارن على عمق (٩١) مترا والثاني في وادي خالد على عمق (١٢٥) متراً تنحدر اليها المياه بفوهات عمودية وتصرف عنها بانفاق جانبية لتصب في مجرى النهر .

ج ـ انشاء سد تحويلي من موقع العدسية على طول (٧٥) متراً وارتفاع (١٧) مترا لتنظيم حركة المياه الخارجة من مراكز توليد الكهرباء فيحولها الى شبكة ري الغور ، وفي حالة حدوث فيضانات غير عادية تزيد عن امكانيات التخزين في المقارن تحول فائض المياه الى بحيرة طبريا ومن ثم الى شبكة ري الغور في موسم الري .

د ـ وتتفرع عن سد العدسية ترعة رئيسية طولها (١١٣) كيلو متراً تمتد على حدود الغور الشرقية حتى البحر الميت وتتصل بقناة الغور الغربية عبر نهر الاردن بجوار وادي اليابس ، وتتفرع عن هاتين القناتين شبكة من الاقنية الثانوية والفرعية لتوزيع مياه الري على ارض الغور وارواء مساحة (٥١٠) آلاف دونم وتستغرق مدة انشاء المشروع في مختلف مراحله مدة اثنتي عشر سنة .

اما نفقات هذا المشروع فيبلغ مجموعها حوالي (١٧٠) مليون دولار منهـــا :

٤٣ مليونا لانشاء خزان المقارن ، بما فيه نفقات تحويل الخط الحديدي الحجازي .

٢٢ مليونا لمراكز توليد الكهرباء .

١٤ مليونا لانشاء سد العدسية وقنـاة التحويل الى بحيرة طبريا .

٦٢ مليونا لتمديد شبكات الري والصرف في الغور الشرقي والغربي .

٤ ملايين لانشاء وتجهيز مراكز الضخ المعـــدة لارواء الاراضي العالية .

١٥ مليونا لاستصلاح الاراضي وتقسيمها وتوزيعها وانشاء القرى النموذجية فيها .

١٠ ملايين للنفقات العامة اثناء التنفيذ .

وتوزع هـــذه النفقات ، بنسبة (١١٧) مليونا لاعمال الري و (٥٣) مليونا لتوليد الكهرباء ممـــا يجعل تكاليف الدونم الواحد من الاراضي المروية (٢١٣) دولاراً والنفقات السنوية لاستهلاك المنشآت والصيـــانة والاستثمار (١,٨٠) دولارا ، في حين ان انتاجه السنوي الصافي يبلغ (٤,٧٠) دولاراً وبذلك تبلغ نسبة النفقات لصافي الواردات بمقـــدار (١) الى (٢,٦) وهذه نسبة ممتازة تجعل المشروع سليما من الوجهة الاقتصادية .

واما الطاقة الكهربائية فتبلغ نفقـــات التأسيس اللازمة لتوليدها من اجهزة ومنشآت بنسبة (١١٠٠) دولار لكل كيلوواط وكلفة انتاجها الوسطيـة بنسبة (١,٥) سنت من الدولار لكل كيلوواط وهي كلفة معقولة تساعد على انشاء الصناعة وازدهارهـــا .



الفوائد الاقتصادية التي يجنيها العرب من المشروع المشترك

مشروع اليرموك :

١ ـ تحقيق الفائدتين التاليتين بصرف (١٣٠) مليون دولار .

آ ـ منشآت المشروع .

ب ـ تشغيل (٤٠) الف عامل لمدة سبع سنوات .

٢ ـ ري (٤٨٨) الف دونم منهـا (٢٤٠) الف دونم تروى حاليا ريا جزئياً .

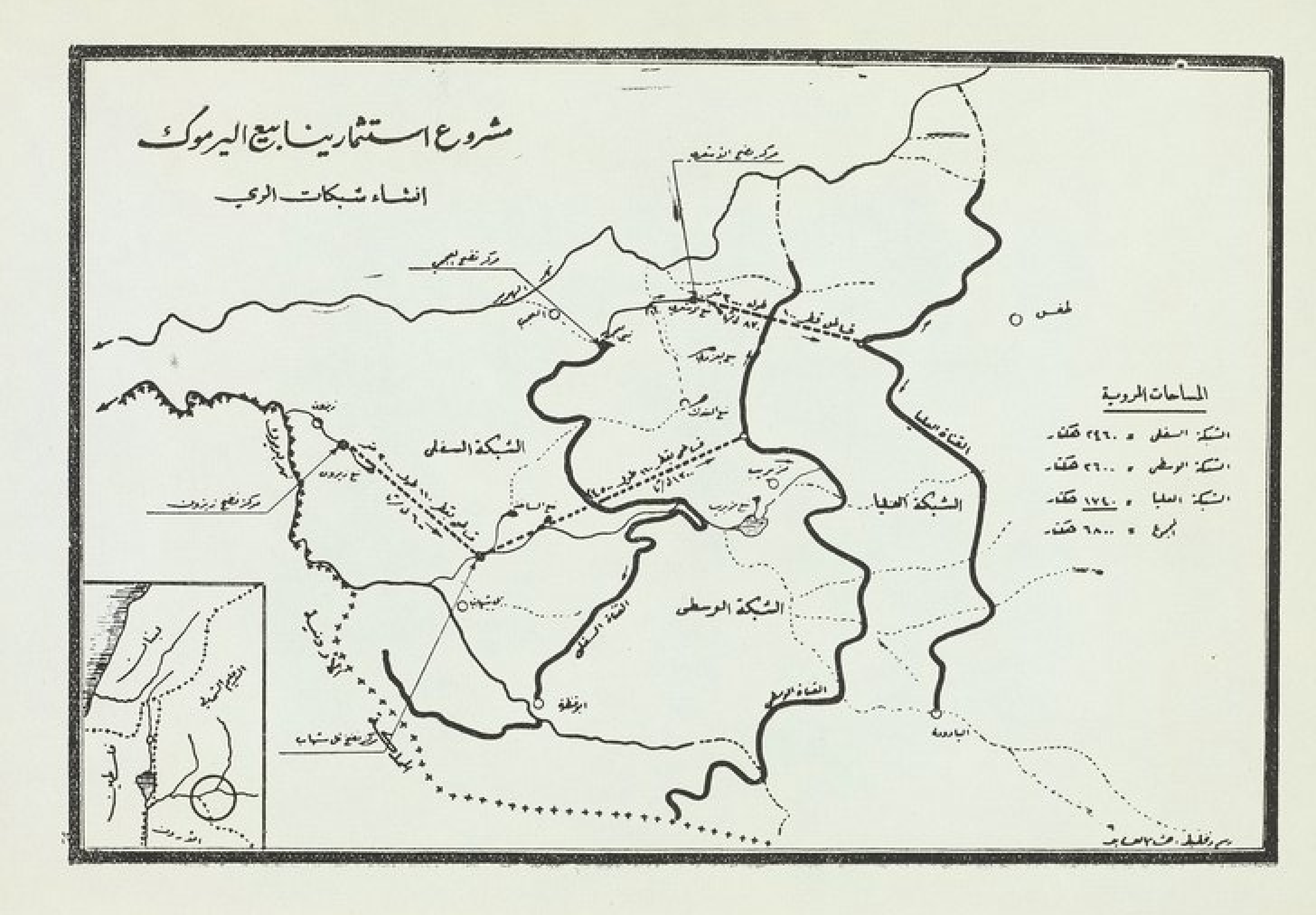
٣ ـ تأمين دخل سنوي يقدر بحوالي (٥) ملايين دينار .

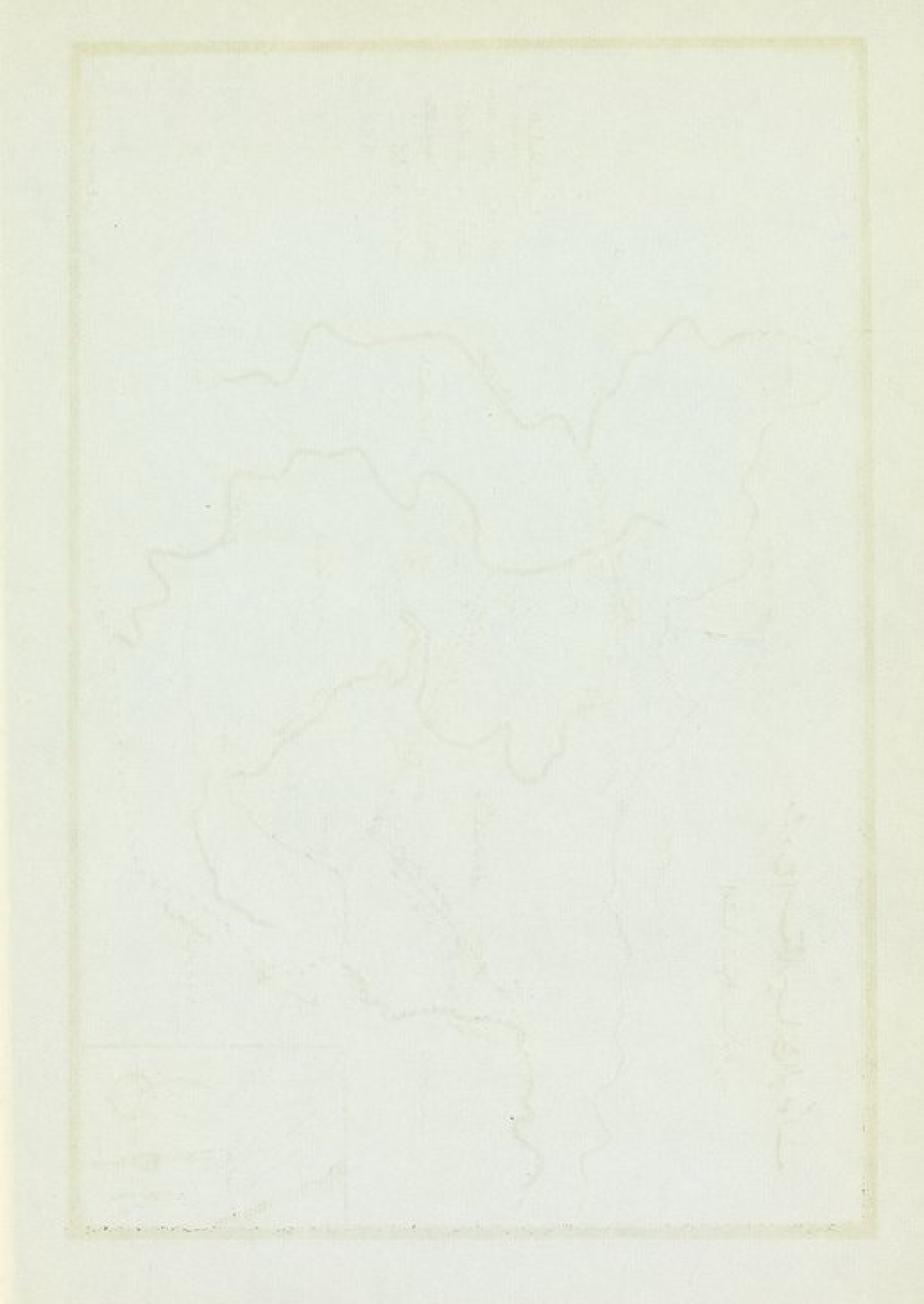
٤ ـ ايجاد عمل لعشرين الف عـامل زراعي بشكل دائم في غور الاردن ولعشرة آلاف آخرين بصورة غير دائمة ، ويعيل هؤلاء جميعاً (١٥٠) الف نسمة .

٥ ـ توليد طاقة كهربائية من محطات المقارن والعدسية في الاردن تقدر بمائتي مليون كيلوواط ساعي في السنة ويقدر الدخل السنوي منها بمليون دينار .

مشروع الاقليم الشمالي لاستثمار مياه نهر اليرموك

رأينا ان اتفاقية سورية والاردن لاستثمار مياه اليرموك تركت لسورية حق الانتفاع من كامل المياه والينابيع الواقعة في اراضيها داخل حوض اليرموك . وتشمل هذه المياه ينابيع المزيريب ، زيزون ، الساخنة ، البندك ، الغزولي ، الاشعري ، والعجمي ، التي تنفجر في منطقة المزيريب وتنحدر الى وادي الهرير واليرموك ، ويتراوح تصريفها ما بين (٣٤٠٠) و (٤٤٠٠) ليتر بالثانية اي ما يعادل (١٢٥) مليون م^{3} بالسنة . وسبق ان بحث في استخدام هذه الينابيع لتوليد القوة الكهربائية ونقلها الى دمشق ومنح امتيازها الى محافظة مدينة دمشق الممتازة بموجب المرسوم التشريعي رقم (٤١) تاريخ ١٥ شباط ١٩٥٠ . نجد ان ابرام اتفاقية سورية – الاردن حول مشروع اليرموك ادى الى الغاء هذا الامتياز بموجب المرسوم التشريعي رقم (٣٦) تاريخ ١٥ ايلول ١٩٥٣ . فانصرفت الجهود الى الانتفاع من هذه المياه للري وتوليد


مشروع استثمار ينابيع اليرموك
انشاء شبكات الري
المساحات المروية
الشبكة السفلى = ٢٤٦٠٠ هكتار
الشبكة الوسطى = ٢٦٠٠٠ هكتار
الشبكة العليا = ١٧٤٠٠ هكتار
المجموع = ٦٨٠٠٠ هكتار
الشبكة السفلى
الشبكة الوسطى
الشبكة العليا
القناة العليا
القناة الوسطى
القناة السفلى
طفس



الكهرباء بصورة مشتركة وذلك باحداث مشروع موحد متكامل يستخدم مياه الينابيع المتوفرة في فصل الصيف لري السهول الخصبة المجاورة فيمكن احياء (٦٨،٠٠٠) دونم وتستخدم المياه - المتوفرة خارج موسم الري - في انحدارها الى منخفض وادي اليرموك لتوليد طاقة كهربائية تبلغ قدرتها (١٢) الف حصان بالاضافة الى الطاقة الملحوظ توليدها في المشروع المشترك ، وقد بحث هذا المشروع استخدام المياه للري وتوليد الطاقة الكهربائية .

آ - استخدام المياه للري :

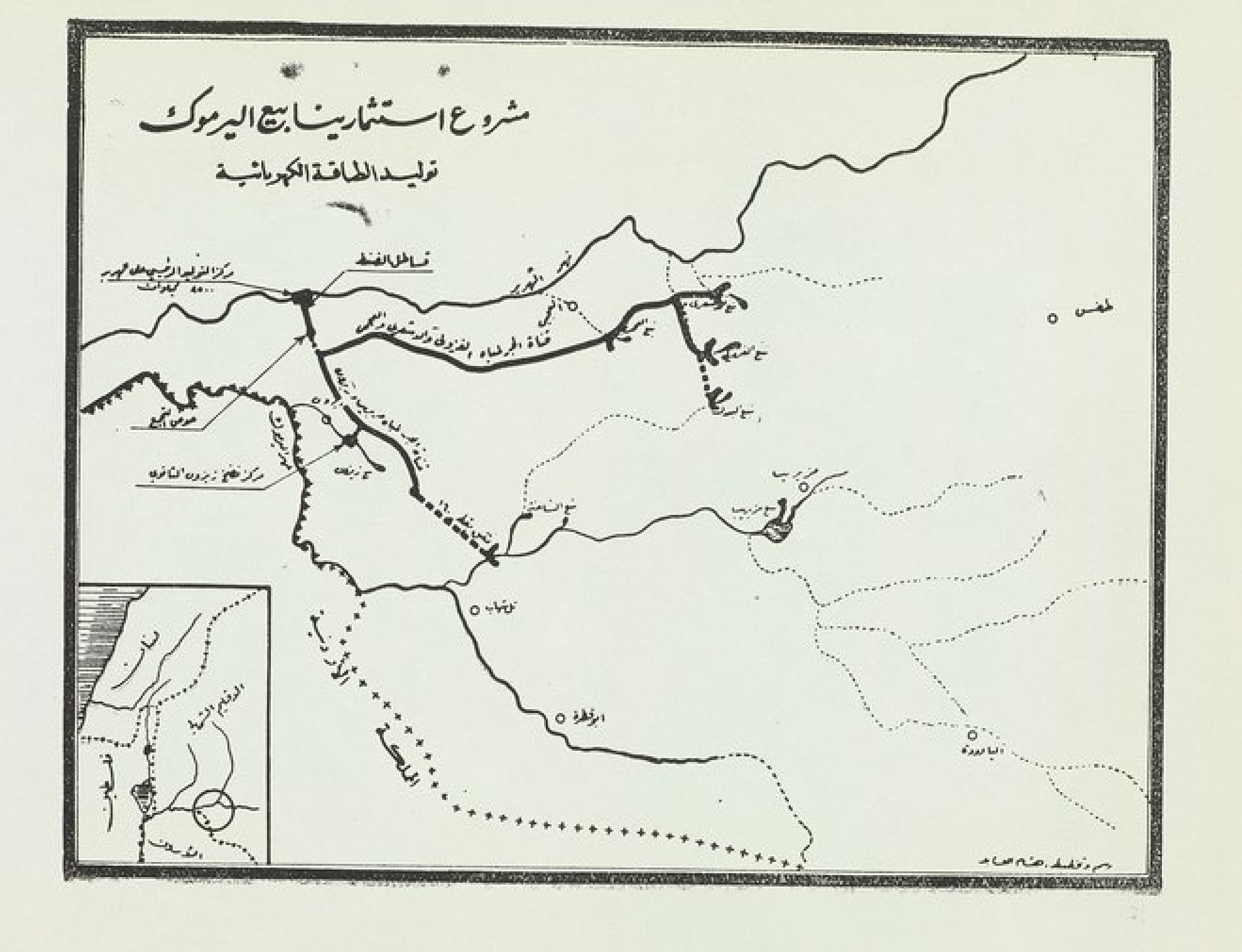
ان الاوضاع الطوبوغرافية للأراضي التي تحيط بينابيع اليرموك الرئيسية تدعو لاحداث ثلاث شبكات للري :

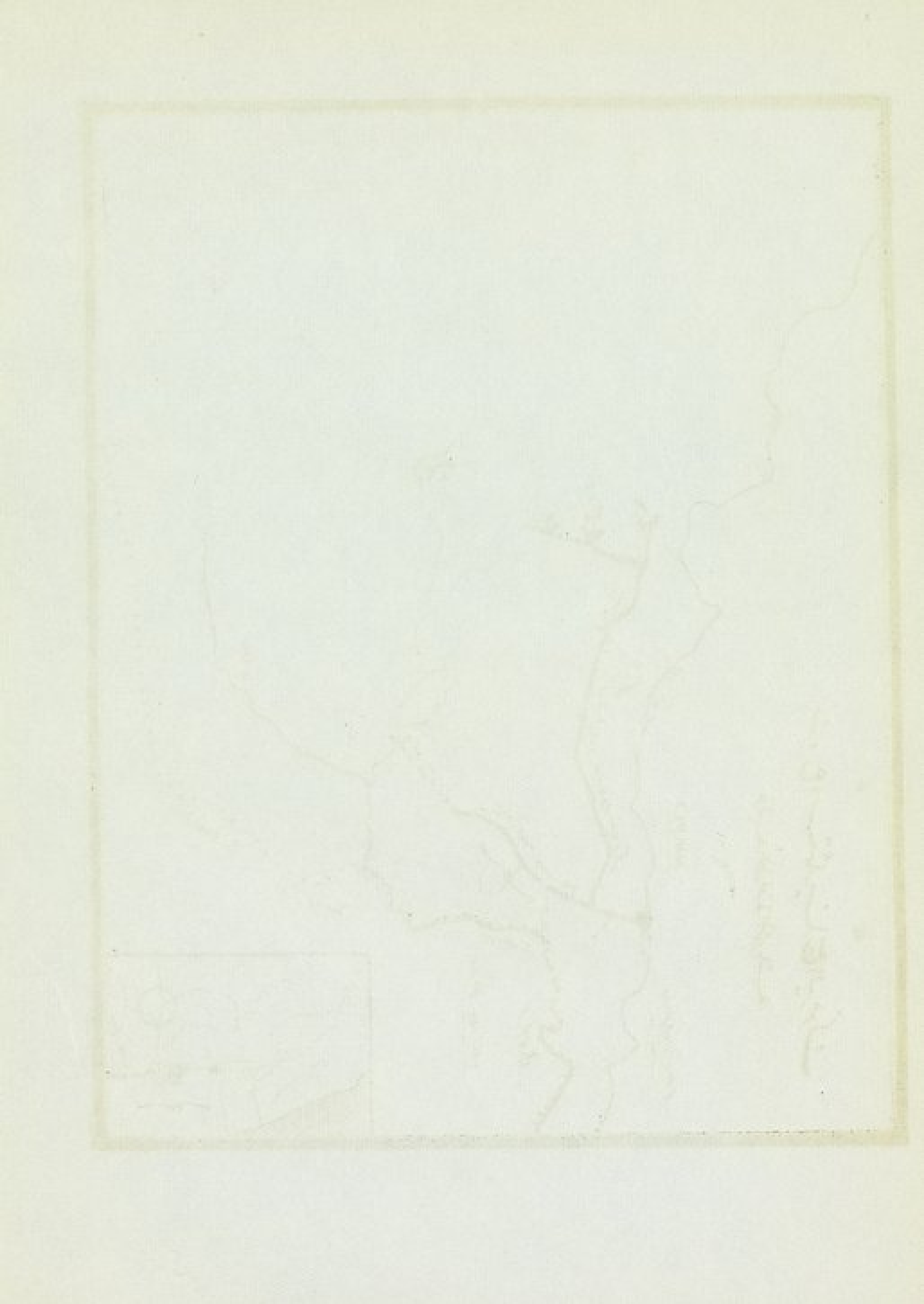
- شبكة سفلى معدة لتوزيع المياه على الاراضي المنخفضة الواقعة تحت منسوب نبع العجمي ولجة المزيريب وتبلغ مساحتها (٢٤،٦٠٠) دونم .
- شبكة وسطى تدفع اليها المياه (٣٠٠ ليتر بالثانية على ارتفاع ٤٧ م) من ينابيع زيزون والساخنة وما تبقى من ينابيع المزيريب فتروي مساحة (٢٦،٠٠٠) دونم .
- وشبكة عليا تدفع اليها المياه (٨٧٠) لتراً بالثانية على ارتفاع (٥٠) متر ، من ينابيع البندك والغزولي والاشعري وفائض العجمي والمزيريب فتؤمن ري مساحة (١٧،٤٠٠) دونم فيكون مجموع ما ترويه (٦٨،٠٠٠) دونم .

ولتأمين دفع المياه لهاتين الشبكتين - الوسطى والعليا - تحدث اربعة مراكز للضخ (في زيزون وتل شهاب والعجمي والأشعري) يجهز كل منها بثلاثة مجموعات كهربائية ، اثنتان منها عاملة والثالثة للاحتياط . وتبلغ الطاقة اللازمة لتشغيل هذه المجموعات الفي كيلوواط يمكن تأمينها في المستقبل من استثمار المشروع المشترك (سد المقارن) الذي منح سورية ٧٥ ٪ من الطاقة الكهربائية المستولدة فيه ، وريثما يتحقق المشروع فان هنالك تدبيراً مؤقتاً لتأمين الطاقة اللازمة لمراكز الضخ وذلك بتخفيض قسم من المسافات المروية في المرحلة الاولى وتحويل المياه العائدة لها في موسم الري لتوليد الطاقة اللازمة لارواء المساحات الباقية .

ب - توليد الطاقة الكهربائية :

وخارج موسم الري تخصص مياه الينابيع بكاملها لتوليد الكهرباء فتستجر بواسطة شبكة من الاقنية الى حوض للتجمع ينشأ في موقع كوم القصب (عند المنسوب ٤٠٨) ومنه تنحدر المياه الى وادي الهرير (حتى المنسوب ١٦٨) وذلك مع مراعاة الظروف الناتجة عن انشاء سد المقارن ، فتشكل مسقطاً بارتفاع (٢٤٠) متراً يساعد على تشكيل ثلاثة مجموعات من العنفات والمولدات الكهربائية تبلغ قدرتها (٨٥٠٠) كيلوواط وانتاجها السنوي حوالي (٣٥) مليون كيلو واط ساعي . ومما تجدر الاشارة اليه ان توليد هذه الطاقة


مشروع استثمار ينابيع اليرموك
توليد الطاقة الكهربائية
تل شهاب
طفس
المملكة
الأردنية



الموسمية يتوافق مع برنامج تخزين المياه في سد المقارن ومع منهاج توليد الكهرباء في المشروع المشترك الذي يزيد انتاجه في موسم الري بنتيجة تصريف المياه وتغذية شبكات الري ويقل في موسم الشتاء خلال فترة التخزين فيساعد بذلك على تأمين التوازن في قدرة الطاقة المتولدة واستمرار الانتفاع منها في مختلف فصول السنة .

وتقدر نفقات هذا المشروع بثمانية ملايين ليرة سورية لمنشآت الري وتوليد الكهرباء فتبلغ تكاليف الدونم الواحد من المساحات الاضافية المروية مائة ليرة سورية ، وتكاليف انتاج الكيلوواط ساعي قرشاً ونصف القرش ، وهذه تكاليف ضئيلة تقل عن ثلث تكاليف الري في وادي الغور الاردني . وعن نصف تكاليف توليد الكهرباء في مشروع اليرموك المشترك ، وقد رصدت في الموازنة الانمائية لمشاريع الري الاعتمادات اللازمة لتحقيق هذا المشروع وهو في طريق التنفيذ .

أين نحن ؟..

ما من شك ان القارىء اصبحت لديه الآن فكرة - اقل ما يقال عنها انها عـامة - عن مشكلة تحويل مجرى نهر الاردن وما يتعلق بها من مشاريع .

ولئن كنا قد عرضنا هذه المشاريع في شيء من الايجاز ولم نتوسع لذلك في التعليق عليها ، فليس يفوتنا ان التصنيف الذي تدور في فلكه مشاريع ما بعد النكبة هو التالي :

١ - المشاريع اليهودية الخاصة .

٢ - مشروع جونستون .

٣ - المشاريع المضادة لمشروع جونستون من عربيـة ويهودية .

٤ - المشاريع العربية الخاصة .

ولقـد بينا في مقدمة هـذا الكتاب ان « لاسرائيل » تخطيطين :

اولهما يهدف الى تثبيت وضعهـا عن طريق التوصل الى تسوية سياسية مع العرب ، اي عن طريق الصلح ، وثانيهما يهدف

الى جعلها مستقلة اقتصاديا عن اي عون خارجي ، ومكتفية ذاتيا حتى في حالة استمرار الاوضاع السياسية الراهنة على حالها . وقد قلنا ان هذين التخطيطين متلازمان تسير بهما « اسرائيل » في آن معا ، وان تخطيطها الثاني الساعي الى جعلها مكتفية ذاتيا ، ضمن كل الظروف المعادية لها ، هو التخطيط الاساسي في بنائها . فاذا استطاعت ان تنجح في تخطيطها وتجعل الظروف المحيطة بها اقل عداوة وتحديا عن طريق الصلح مع العرب كان ذلك افضل لها واصلح لسبب واحد رئيسي هو انه يخدمها بتقصير ما تحتاجه من وقت ، وذلك عن طريق تسخير ظروف المنطقة — بعد عقد الصلح مع العرب — لخدمة هذا التخطيط الاساسي . وعلينا نحن العرب ان نعي حقيقة بديهية نستمدها من مبادىء الصهيونية ، ومن طبيعة حلمها الهادف الى خلق دولة لصهيون تمتد من النيل الى الفرات ، هذه الحقيقة هي ان « اسرائيل » اذا تظاهرت بطلب الصلح فليس يعني ذلك تخليا منها عن فكرة العدوان ، انما يؤكد اعتقادها أن الصلح يسهل لها مهمة العدوان ويقرب اجله .

فاذا عدنا الى المشاريع المختلفة التي سبق عرضها ودرسناها على ضوء هذين التخطيطين « لاسرائيل » لاستنتجنا ما يلي :

١ — ان مشروع السبع سنوات « الاسرائيلي » هو مشروع يهودي خاص ينسجم انسجاما كليا مع التخطيط الاساسي « لاسرائيل » . ومشروع السبع سنوات هو في الواقع عدد من المشاريع المتممة لبعضها البعض ، وهي المشاريع

التي قامت « اسرائيل » بتنفيذ معظمها فعليا ولم يبق منها الا الخطوة الاخيرة من مشروع مجرى الاردن ، اي التحويل الفعلي .

٢ ـ ان مشروع جونستون ينسجم مع التخطيط الأول « لاسرائيل » وهو الهادف الى عقد الصلح مع العرب لكنه لا يضمن تحقيق تخطيطها الاساسي ، اذ لا يمنحها من المياه ما يكفي للاستغلال في حوض الاردن وفي النقب ، فرفضته « اسرائيل» لأنه لا يحتفظ بصفة التلازم بين تخطيطيها .

٣ ـ وللرد على مشروع جونستون ، تقدمت « اسرائيل » بمشروع القطن الري وهو مبنيّ على اساس اقليمي يضمن صفة التلازم بين تخطيطيها ، اي انه يفترض عقد الصلح والتعاون الاقتصادي مع العرب اولا ، كما انه يعطي « اسرائيل » كمية من الماء تشبع نهمها بالنسبة لري النقب . يتبين لنا من هذا ان « اسرائيل » تتمسك بتخطيطها الاساسي وتصر عليه ، وان لديها تصميما على تحويل مجرى الاردن لا يمكن ان يوقفه عند حده الا تصميم اقوى منه واعند لدى العرب ، ولدى الجمهورية العربية المتحدة بالذات .

والواقع ان اصرار « اسرائيل » على التمسك بتخطيطها الاساسي لا ينحصر في مشاريعها الداخلية ، بل هو فعال كذلك في حقل السياسة الخارجية ، وذلك تثبيتا لعلاقاتها الدولية وانعاشاً لتجارتها وصناعاتها ، وخاصة مع الدول الآسيوية والافريقية

عن طريق ميناء ايلات كما اشرنا في مقدمة هذا الكتاب .[1]

كذلك يتجلى اصرار « اسرائيل » هـــذا في استمرار المحاولات لتصفية قضية العرب في فلسطين عن طريق انهـــاء مشكلة النازحين العرب بتوطينهم واسكانهم ولعل من اخطر المشاريع التي برزت في هذا المجال المشروع الذي اشارت اليه مجلة « روز اليوسف » القاهرية في عددهـــا رقم ١٦٥٧ تاريخ ١٤/٣/١٩٦٠ . وهذا المشروع عبارة عن صفقة بين ثلاثة من كبار رجال الاعمـال الاميركيين . ومن الجدير بالذكر حقاً ان احد هؤلاء هو المستر روبرت ميرفي الصهيوني الميول والذي كان حتى وقت قريب احد كبار موظفي وزارة الخارجية الاميركية اذ كان يشغل فيهـــا وظيفة وكيل مساعـــد متخصص بشؤون الشرق الأوسط ، وهو الذي اوفـــد الى لبنان اثنـــاء أزمة ١٩٥٨ . ولا تكتمل الصورة الا حين يعرف القارىء ان احـــد الاثنين الباقيين هو المستر اريك جونستون نفسه ، صاحب المشروع الذي اشغل عـدداً غير قليل من صفحات هذا الكتاب ، وثالثهم جرينوود وما هو الا وسيط من كبار رجال الاعمال الاميركيين .

وامـــا مشروع هـؤلاء الثلاثة : ميرفي وجونستون وجرينوود ، فهو اسكان النازحين العرب في البرازيل . !!

ونحن لم نتطرق الى هذه النواحي هنا الا لكي نعيـــد

---

(١) – راجع في هذا الصدد المقال الخطير للدكتور فائز صائغ في جريدة الأنوار – البيروتية العدد ١٧٣ تاريخ ١٣/٣/١٩٦٠ .

المسألة الى اصولها الصحيحة ، ونضعها في الاطار الذى يجب ان تعالج فيه ، وهو الاطار السياسي الكامل لقضيتنا في فلسطين لا مجرد النواحي الاقتصادية الظاهرة لهذه القضية .

وهذا الاطار السياسي الكامل هو الذي جعلنا نقول سابقاً في هذا الكتاب برفض كل المشاريع التي تؤدي الى تثبيت واقع « اسرائيل » والاعتراف بها بشكل مباشر عن طريق تسوية سياسية مباشرة ، او بشكل غير مباشر عن طريق التعاون الاقتصادي . وعلى هذا الاساس كان رفضنا لمشروع جونستون ، وكذلك المشروع العربي المضاد الذي قدم من قبل اللجنة الفنية العربية ردا على مشروع جونستون ، ذلك ان النظر الى هذه المشاريع من ضمن الاطار السياسي الكامل للقضية يمنعنا من الزلل ويكشف المزالق السياسية الكامنة وراء مشروع كمشروع جونستون .

وليس يكفي مطلقا ان نعلن رفضنا لهذا المشروع او لذاك ونبقى ندور في حدود السلبية التي كانت من اسباب نكبتنا في فلسطين ، خاصة بعد ان رأينا المستوى التخطيطي المزدوج الذي يعمل عليه عدونا ، وبعد ان لمسنا اصراره على الاعتداء علينا وطمعه في المزيد من ارضنا ، وقد تجلى هذا الطمع حين اعلن بن غوريون في الكنيست ضم سيناء وقطاع غزة الى « اسرائيل » بعد حوالى اسبوع من العدوان الثلاثي .

ومن الواضح ان خطراً كهذا لا يمكن ان يواجه الا على مستواه من الجدية والتخطيط على اقل تقدير . واننا

نحاول هنا ان نقدم حلولا مستفيضة لمجابهة مشاريع عدونا ولقهره ، انما من واجبنا ان نساهم على الاقل في ابداء رأي عام نضمنه مبادىء اساسية :

١) بالنسبة لمشاريع اليهود المائيـــة **يتحتم على الدول العربية المعنية ان تمنع هذا العـدو من تحويل مجرى نهر الاردن مهما كانت الوسيلة التي تضطر الى استخدامها** . وذلك للأسباب التي ابديت سابقاً والتي تبين قيمة هذا التحويل بالنسبة « لاسرائيل » من حيث الامكانيـــات الزراعيـة والبشرية التي يوفرها ، وخطره على الموارد المائية للاردن .

وتستطيع الدول العربيـة المعنيـة من جهتها ان تتصرف بمواردها المائية التي تشكل جزءاً من ينـابيع نهر الاردن ، بل ينبغي عليها ذلك لا لحرمان « اسرائيل » من هذه الموارد فحسب ، بل لأن التصرف في هذه الموارد هو من متطلبات الاستثمار المائي الصحيح بالنسبة لهذه الدول . فلبنـان يستطيع استثمار نهر الحاصباني في اراضيه بشكل كامل ، والاقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة يستفيد من استغلال نهر بانياس ، وقـــد تقرر ذلك ، كما انه بالتعاون مع الاردن يستطيع استغـلال مياه نهر اليرموك حسب المشاريع العربيـــة لذلك ، وبموجب الاتفاقية المعقودة بين الاردن وسورية عام ١٩٥٣ .

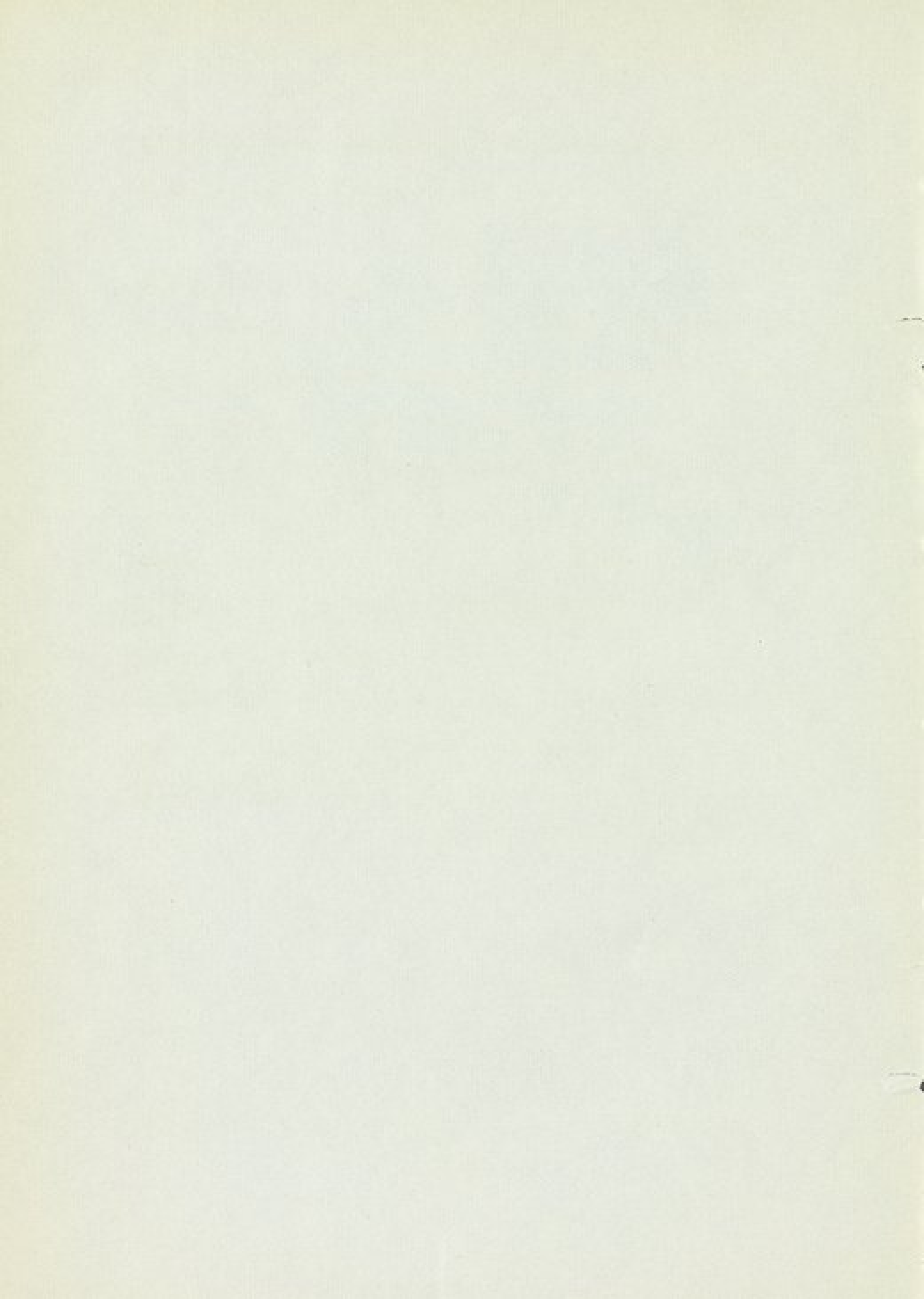
٢) وبالنسبة لواقـع « اسرائيل » كلـه ، فان المنطلق الاكثر سلامة والاصح طريقاً لمعالجة هذا الواقع والقضاء عليه يكمن في المظهر الحي الباقي لنكبتنا في فلسطين ـ في النازحين

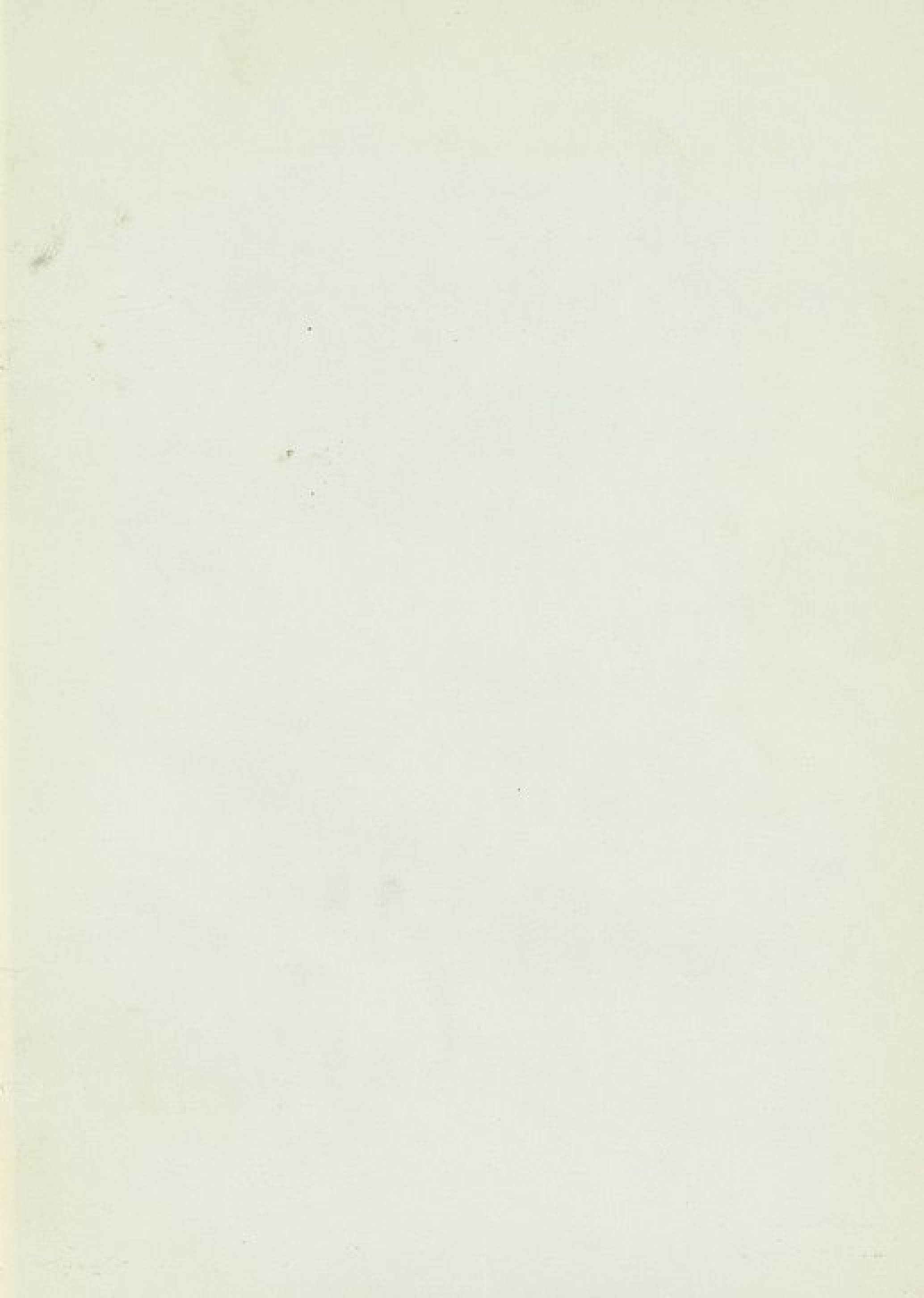
العرب اهل البلاد المشردين عنها المشتتين هنـا وهناك ، اغرابا في ديارهم العربية ، اجانب عن قضيتهم .

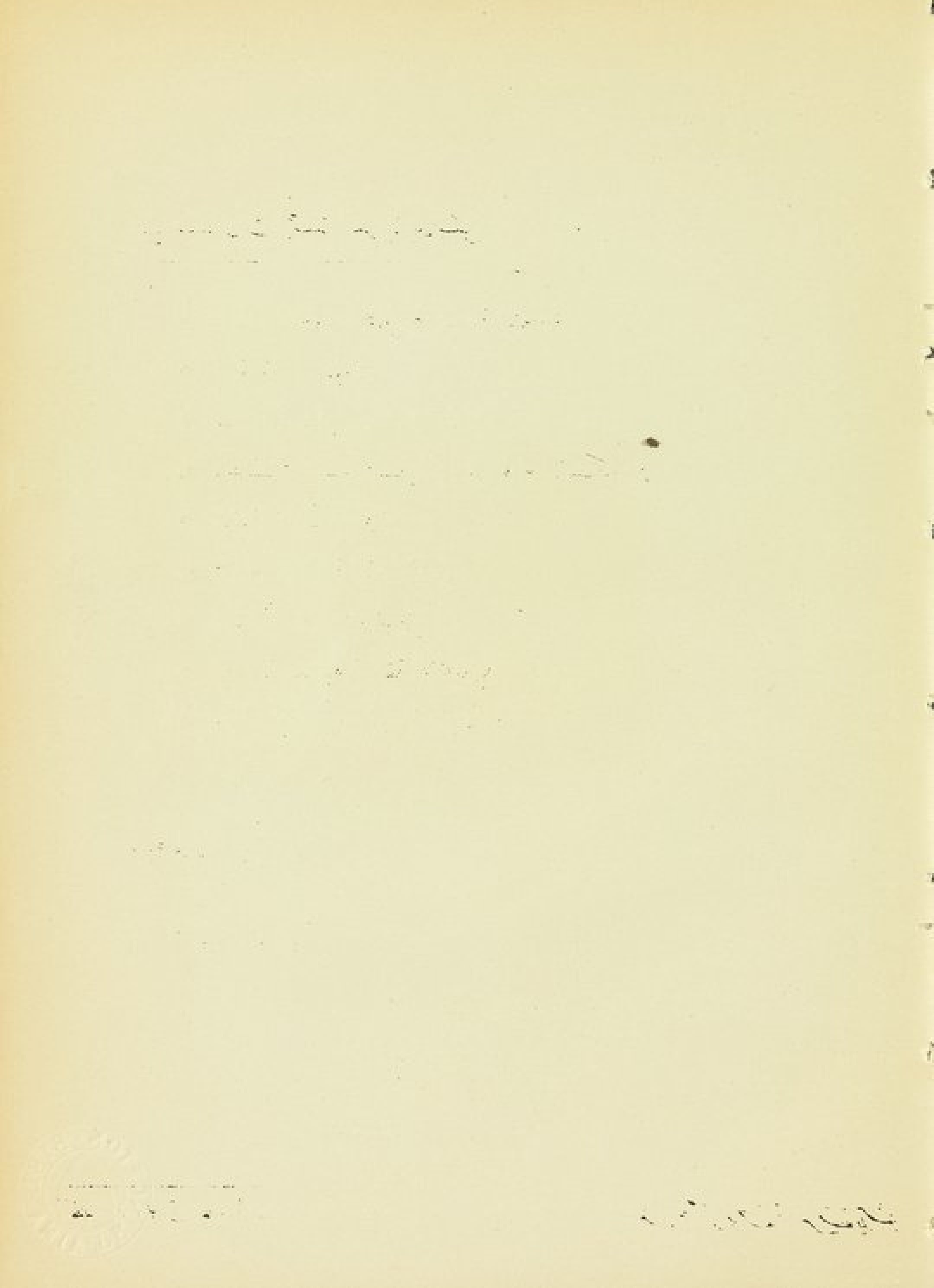
في هؤلاء النـــازحين يكمن المنطلق الاسلم نحـو تحرير فلسطين ، ومن روحهم الثورية وتفـــاعلهم مع نكبتهم يستمد التصميم والاصرار على تحرير فلسطين . **هؤلاء النازحون يجب ان يبعث كيانهم وتنظم صفوفهم تنظيما يؤهلهم لان يكونوا في مستوى القضية فكراً وعملاً وتسليحا .**

٣) ان الجمهورية العربية المتحـــدة التي تمثل اول دولة قومية وحدوية تقوم للعرب بعـد مئات الاعوام من الركود تتحمل هي في الدرجـــة الاولى الجزء الاعظم من المسؤولية في القيادة القومية ، لما فيها من امكانيات قيادية ومادية ، ولأنها موضع ثقة الشعب العربي غير المنازعة .

وان على الجمهورية العربية المتحدة ان تسير والشعب العربي من ورائها غير آبهـة بعوامل لا يأخذ بهـــا حكم التاريخ ، وليتخلف عن الركب من يشاء ، ان الشعب اقوى واصـدق عزمـــاً .







من منشورات الجمعية العربية بدمشق

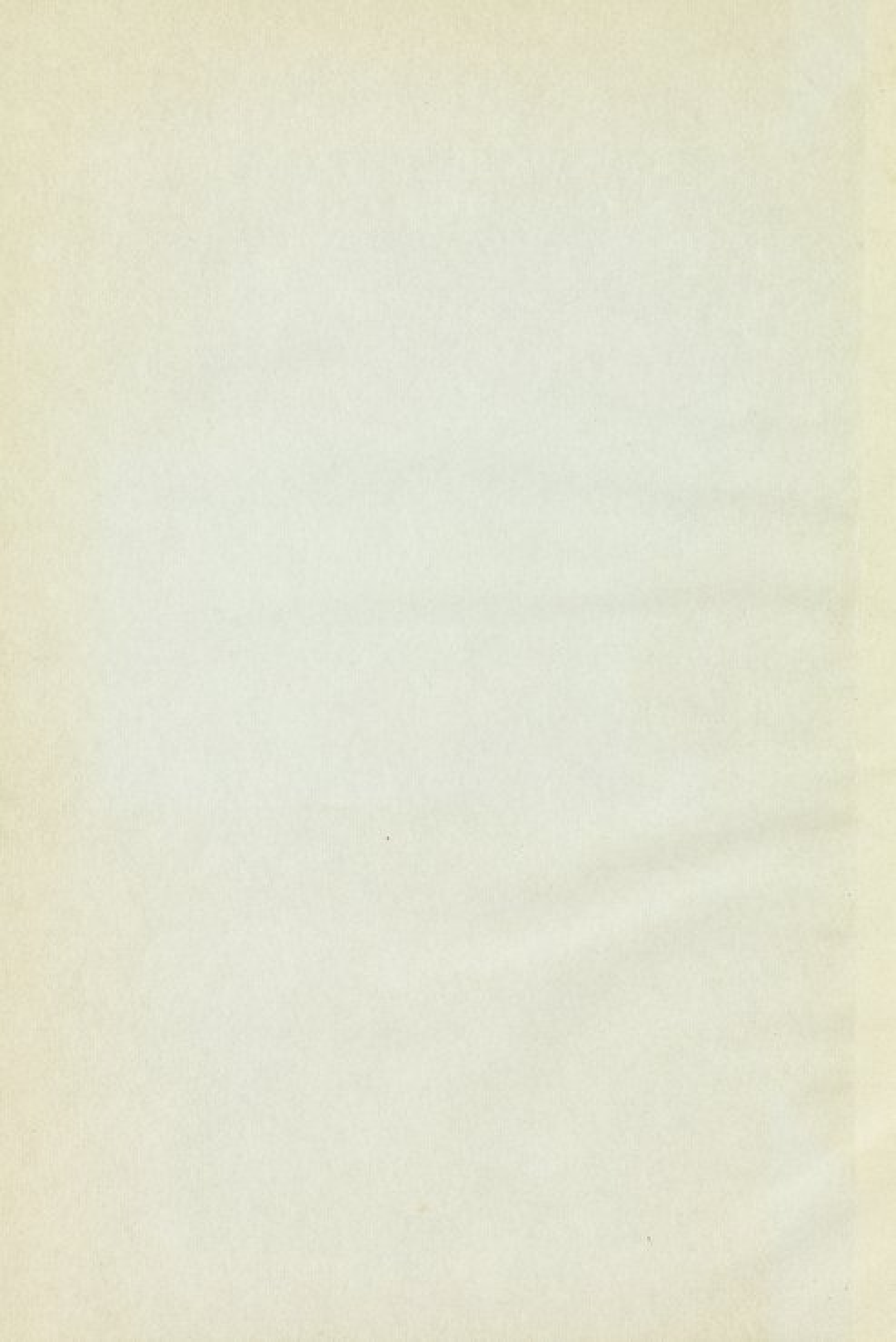
- دراسات حول الجمهورية العربية المتحدة
- الاقتصاد الصهيوني
- معنى « اسرائيل »
- ذكرى تقسيم فلسطين وسلب لواء الاسكندرون
- قضية الاسكندرون
- فلسطين (باللغة الانجليزية)
- الجزائر (باللغة الانجليزية)
- القومية العربية (باللغة الانجليزية)
- ماذا يريد العرب (باللغة الفرنسية)

سيصدر قريباً

الدولة العربية الواحدة

الثمن ۲۰۰ ق.س.ل.

مطابع دار الوحدة العربية بدمشق






Princeton University Library
32101 074450519